ماذا يحدث في تركيا

بقلم: أكرم دومانلي





تصوير

أحمد ياسين



الأحداث الأخيرة في تركيا الجديدة

ماذا يحدث في تركيا؟

"أكرم دُومَانْلِي"



ماذا يحدث في تركيا؟

الطبعة الثانية

تحرير

سنان يورولماز

تصحيح

سليمان أحمد شيخ سليمان

تصميم

أحمد علي شحاتة

غلاف

ياوز يلماز

رقم الإيداع

2014/23412

الترقيم الدولي

ISBN: 978-977-6183-36-0

رقم النشر

1016

دار النيل للطباعة والنشر

الإدارة: 22 جـ- جنوب الأكاديمية- التسعين الشمالي- التجمع الخامس- القاهرة الجديدة - مصر

Tel & Fax: 002 02 26134402-5

Mobile: 0020 1000780841

E-mail: info@daralnile.com

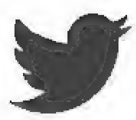
www.daralnile.com

القاهرة - 2015م

ماذا يحدث في تركيا؟

تصوير

أحمد ياسين



@Ahmedyassin90

"أكـرم دُومَـانْلِـي"


@Ahmedyassin90



أكرم دُومَانْلِي (*Ekrem Dumanlı*)

مدير عام النشر لجريدة "زمان" التركية

ولد "أكرم دومانلي" في "يوزغات (*Yozgat*)" عام (١٩٦٤م)، وتخرج عام (١٩٨٧م) في قسم اللغة التركية وآدابها جامعة إسطنبول، وقد عمل بتدريس الأدب مدةً بدأ بعدها العملَ مراسلًا في قسم الثقافة والفنون بجريدة "زمان" عام (١٩٩٣م)، ثم تدرّج لاحقًا في عدة وظائف إذ عمل محررًا لقسم الثقافة والفنون، ثم منسقًا عامًا للنشر العام، وسافر إلى أمريكا عام (١٩٩٧م) للقيام بدارساتٍ حول الإعلام فأتمّ دراساته العليا بكلية "ايمرسون" في "بوسطون".

عاد "أكرم دومانلي" إلى تركيا عام (٢٠٠١م)، وتولى وظيفة مدير عام نشر جريدة "زمان"، ولا يزال يقوم بهذه الوظيفة، وله اثنا عشر كتابًا هي:

١- حلول عملية للخطط المزمنة (*Kronik Gündemlere Pratik Çözümler*)

٢- أمريكا في ظلال ٢٨ شباط/فبراير (*28 Şubat Gölgesinde Amerika*)

٣- الجلسة الأخيرة (*Son Duruşma*)

٤- الشركة (*Şirket*)

٥- الإعلام (*Medya*)

٦- دليل الأخبار (*Haber Kılavuzu*)

٧- ثلاث قضايا: السلطة والإعلام وأركنه قون (*Üç Mesele: İktidar Medya Ergenekon*)

٨- حكايات عابرة (*Anlık Hikayeler*)

٩- النظر إلى السينما من زاوية مختلفة (*Sinemaya Farklı Yerden Bakmak*)

١٠- ماذا عساك أن تصنع؟ (*Neylersin*)

١١- وقت الكلام (*Konuşma Zamanı*)

١٢- العلماء والطغاة (*Alimler ve Zalimler*)

هذا بالإضافة إلى عضويته في الرابطة العالمية للصحف، واتحاد الكتاب الأتراك، ومؤتمر فريق "بشكطاش (*Beşiktaş*)" لكرة القدم.

فهرس



مدخل

لقد كان كلٌّ من القرن التاسع عشر والقرن العشرين من أكثر المراحل غموضًا وارتباكًا في تاريخ البشريّة، فلم يعُدْ بمقدور الناس أن يُفرّقوا بين الغثّ والسمين، أو حتى بين الحق والباطل، وذلك بسبب الصفقات والاتّفاقيّات السرّيّة وما لفّ لفّها من مؤثّراتٍ خارجيّة، ومن أبرز نماذج هذه الحقيقة الأوضاعُ الراهنةُ التي تمرّ بها تركيا اليوم، تركيا التي كانت نموذجًا للتحوّل الديمقراطي وقدوةً لكثير من الدول الإسلامية، وكثيرٌ منّا يتساءل قائلًا "ماذا يحدث في تركيا؟"

هل ما يحدث في تركيا قضية فسادٍ ورشوةٍ تورّط فيها الحزب الحاكم وبعض الوزراء وأبناؤهم بالفعل كما يزعم بعض الإعلاميين وأحزاب المعارضة؟ أم هو انقلابٌ مدنيٌ ضدّ الحكومة كما تزعم السلطة الحاليّة.

وفي حقيقة الأمر إن تاريخ السابع عشر من ديسمبر (٢٠١٣م) أصبح رمزًا للتحوُّل ولِتَغيير الثوابت والأفكار التي ترسَّخت في أذهان كثيرٍ من الناس عن تركيا ومسيرتها الديمقراطية وما يكتنفها من تطوّراتٍ إيجابيّةٍ نحو الرفاهية والرخاء، فهل الصورة من الداخل تتطابقُ مع ما يبدو من الخارج؟...

وهذا الكتاب الذي بين أيديكم عبارة عن مقالات الأستاذ "أكرم دومانلي" رئيس تحرير جريدة "زمان" التركية، يتناول دومانلي في مقالاته جوانب مختلفة توضح ملامح الأحداث التي عاشتها تركيا في الفترة الأخيرة، ويقدّم إجاباتٍ وافيةً للتساؤلات التي تشغل الأذهان.

ولقـد انطلـق المؤلّـف من مبـادئ الحريّـات العامّـة والديمقراطيـة وحقوق الإنسان وواجبات الحاكم أمام المحكوم.

وقـد اقتضى الأمر نشـرَ هـذا الكتاب القيّم للاسـتفادة ممّا حـدث في تركيا، ولِقيـاسِ المؤشّـرات إلـى مسـتقبلٍ قريـبٍ ملـيءٍ بالأحـلام التـي لا تُفارقهـا التحدّيات...

ولقـد قمنـا بطباعة هذا الكتـاب الطبعة الأولى في ديسـمبر/كانون الأول عام (٢٠١٤م)، فتلقّفتْها الأيدي وتناولتها بأسرع مما كنا نتصور، مما جعلنا نُقبل على طباعته للمرة الثانية مع إضافة سـبع مقالات نُشـرت بعد الطبعة الأولى ليخرج في مظهره الحالي الذي تجدونه بين أيديكم.

وسـوف نقوم الآن بسـرد الأحداث المهمّة التي ظهرت على السـاحة التركيّة خلال العام الأخير، وذلك مع مراعاة ترتيبها وتسلسُـلِها الزمني، وسـنقنّنها في بنـود ومواد مختصرة، حتى يسـهل علـى القارئ الكريم فهمُ تسسُـلِ الأحداث وتتابُعِها باختصارٍ وتناسقٍ ويُسر، وهي كالتالي:

أهم الأحداث في تركيا خلال العام الأخير

١٧-٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣م

في ١٧ ديسمبر (٢٠١٣م) تعتقل قوات الأمن التركية المتورطين في أعمال الفساد والرشوة، وعلى إثر ذلك يتمّ القبض على رجل الأعمال الإيراني الأصل "رضا ضراب" وأبناء كلّ من وزراء الاقتصاد والبيئة والداخلية، وتتمّ إحالتهم إلى النيابة.

قدم الوزراء الثلاثة استقالتهم، وأُجري تعديل وزاري على نطاق واسع تضمن في طياته عشرة أسماء جديدة.

ضُبِط لدى المتهمين في أحداث الفساد والرشوة -في منزل مدير البنك المركزي تحديدًا- مبلغ (٤,٥) مليون دولار أخفوها داخل إحدى علب الأحذية، كما تمّ ضبط سبع من خزائن المال الفولازية في بيت نجل وزير الداخلية.

بدأت الحكومة في عمليات التصفية والتسريح في قطاع الأمن بوزارة الداخلية؛ حيث أُقيل ثلاثةٌ وثلاثون مديرًا في خمس ولايات إثر الكشف عن عمليات الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م

تعيـن عدد مـن مدعي العموم لتولي عملية اسـتجواب هؤلاء المتهمين، وقد مُنحت لهم صلاحيات واسعة.

تناولت الصحف ما جاء في تلك الاسـتجوابات من ادعاءات حول عمليات غسيل أمـوال تمـت فيما بين عامـي ٢٠٠٩ و ٢٠١٢م والمقدرة بحوالي سبعةٍ وثمانيـن مليـار يورو، وكذلك تورُّطُ أبناءِ الـوزراءِ الثلاثة وموظفي مناصبَ عليا في الدولة في عمليات تعاطي الرشوة قدرت بسبعين مليون دولار.

استمرت عمليات التسريح والتصفية في قطاع الأمن؛ فأُقيلَ أكثرُ من خمسين مديرًا شـرطيًّا في ثلاثين محافظة، وازدادت هذه العمليات لا سـيما في شـعبتي مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

نتيجة لعملية الاسـتجواب، فقد اعتُقل أربعةٌ وعشرون شخصًا من بينهم أبناء الوزيرين ورجل الأعمال الإيراني الأصل "رضا ضراب".

ادعى "رجب طيب أردوغان" أن المسؤول عن عمليات الفساد والرشوة هذه هو الأستاذ فتح الله كُولَنْ وحركة الخدمة وأن هذا يعدّ انقلابًا على الحكومة.

قامـت الحكومـة بتعديـل قانـون الوظائف الأمنية، واشـترطت إخبـار قوات الأمن والجيش قادتهم عند حدوث أية عمليات جديدة، وبهذا الشـكل تقلصت صلاحيات مدعي العموم.

قام الأستاذ فتح الله كُولَنْ بالرد على تلك الادعاءات خلال درسه الأسبوعي الـذي نُشرَ علـى الإنترنت فـي موقـع *www.herkul.org* ، بتاريخ ٢٠ ديسـمبر ٢٠١٣م، وأوضـح فيـه أن مثل هذه الادعاءات محـض افتراء على الأبرياء، وقد نفى هذه التهم والادعاءات في درسـه المنشور بتاريخ ٢٣ ديسمبر على الموقـع ذاته قائلًا: "ليست لدينا نية لتجريح أيّ حاكم مسلم، ولا للإساءة إليه".

حظر دخول الصحفيين إلى المقرات الأمنية.

الاتحاد الأوروبي يصرح بضرورة الكشف عن أعمال الفساد.

استقالة الوزراء الثلاثة المشتركين في أعمال الفساد والرشوة، وأعلن وزير البيئة والتخطيط العمراني استقالته في لقاء مباشر على إحدى القنوات التليفزيونية مصرحًا بأن "الجزء الأكبر الذي تم تنفيذه من خطط البناء في ملفه الوزاري جاء بناء على تعليمات رئيس الوزراء 'أردوغان'، وعلى ذلك لا بد من استقالته هو (أي رئيس الوزراء أردوغان)".

استقال وزير الداخلية السابق في حكومة حزب العدالة والتنمية "إدريس نعيم شاهين" من الحزب، وأعلن للرأي العام أن الهيمنة والقرار المؤثر في الحزب إنما هو في يد حفنة من "الأوليغارية' الضيقة.

صرح أَرْدُوغَانْ أنه يعرف 'رضا ضراب' على أنه رجل أعمال خيّر.

قال النائب العام الذي أقصي عن إجراء عملية الاستجواب في أحداث فساد ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م إنه تعرض لضغوط سياسية بسبب هذه القضية، وتم التضييق عليه وإعاقته عن استجواب المتهمين، كما تم إتلاف وطمس بعض الأدلة.

قدم ثلاثة من أعضاء حزب العدالة والتنمية استقالتهم من الحزب، وكان من بينهم "أَرْطُغْرُلْ غُونَايْ (*Ertuğrul Günay*)' الذي شغل منصب وزير الثقافة الأسبق في حكومة حزب العدالة والتنمية.

نظمت العديد من المظاهرات والمسيرات المعروفة بمظاهرات "علبة الأحذية" في عموم تركيا اعتراضًا على أعمال الفساد هذه، واشتبكت بعض المجموعات المتطرفة مع الشرطة.

صرح "اتحاد الصحفيين والكتاب (*GYV*)" الذي يشرف عليه الأستاذ فتح الله كُولَنْ قائلًا: 'نحن لا نقبل بما يسمى بالدولة الموازية، وإن كانت موجودة فعلى الحكومة أن تقدم أدلّتها وبراهينها التي تثبت صحةَ تلك الادعاءات".

راح ثلاثـةٌ وثلاثـون مدنيًا من الأبرياء في مقاطعة 'شـرناق (*Şırnak*)' ضحية لقذائـف ألقتهـا المقاتلات التابعـة للقوات المسـلحة التركية نتيجـة لمعلومات خاطئة أمدتها بها المخابرات.

يناير/كانون الثاني ٢٠١٤م

تضاربت الأنباء حول الشاحنات المزعوم أنها تابعة لجهاز المخابرات الوطني التركي والتي كانت في طريقها إلى سوريا حيثُ تمّ اعتراضها وتفتيشها، وأسفر التفتيش عن ضبط أسلحة ومهمات كانت بحوزتها، في حين ادّعت وسائل الإعلام المقربة من الحكومة أن هذه الشاحنات كانت تحتوي على مسعدات إنسانية.

ادعى أردوغان -هذه المرة- وجود قوى خارجية تقف وراء عمليات الفساد هذه مثل أمريكا وألمانيا وإسرائيل.

قال الرئيس التركي عبد الله كول: "إن الأولوية لمحاربة الفساد".

كان لا بد من إعادة فتح الملفات الخاصة بقضايا ما يعرف بـ"المطرقة/باليوز (*Balyoz*)" و"أرجنكون (*Ergenekon*)" من جديد.

نشر موقع الأخبار "تي ٢٤ (*T24*)" وثائق حول تقرير قدمه جهاز المخابرات التركي لرئيس الوزراء أردوغان قبل ثمانية أشهر من الكشف عن عمليات وأحداث فساد ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م. ويشير التقرير إلى أن العلاقة بين "رضا ضراب" وأبناء الوزراء قد تتسبب في أزمة للحكومة.

شهد قطاع الأمن والمالية والتعليم القومي حركات واسعة من الإقصاء والتسريح، حتى إن حصيلة هذه العملية في قطاع الأمن بلغت ألفي شخص.

أجرت الحكومة تعديلات قانونية منحت وزير العدل صلاحيات أكثر في تعيين القضاة ومدعي العموم.

قـد بلـغ من تحقير أردوغان وتقليله من شـأن الخدمـة أن وصفها بـ"المنظمة الإرهابية والعصابة والفيروس القاتل والعملاء والحشاشين" قائلًا: "إننا سنداهم أوكارهم".

أوضـح "اتحـاد الصحفيين والكتاب" أنه لا بد مـن تقديم أدلة وبراهين تثبت صحـة الاتهامـات الموجهة لحركة الخدمة من أنها إحـدى المنظمات الإرهابية أو ما يعرف بالدولة الموازية.

تبيّنَ أن جهاز المخابرات القومي التركي قد أنشأ ملفات أمنية لكل الجماعات الدينية بدعوى الدولة الموازية.

أصـدرت الحكومـة أوامرها إلى سـفرائها باتخـاذ موقف سـلبيّ تجاه حركة الخدمة في كل أنحاء العالم.

بـدأت الحكومة فـي تنفيذ عمليات ضـد حركة الخدمة تتشـابه مـع عمليات الإقصـاء التـي حدثت في ٢٨ فبراير من عـام ١٩٩٧م - فيما يُعرف بـ"الانقلاب العسكري ما بعد الحداثي"- وعلى هذا النحو قامت بعمل ملفات أمنية وعمليات إقصـاء وتسـريح بدعـوى أن رجال حركة الخدمـة ينتمون إلى الدولـة الموازية أو المنظمات الإرهابية أو العصابات. فضلًا عن ذلك قامت بالضغط على رجال الأعمـال والتدخـل فـي الإعلام بـدون وجه حق كمـا حدث تمامًـا في أحداث ٢٨ فبراير من عمليات تعسفية تُنافي الديمقراطية والمدنية.

أدلـى الأسـتاذ فتـح الله كُولَنْ بتصريـح إلـى جريدة "وول سـتريت الأمريكية (*Wall Street Journal*)".

ستخدم أردوغان لغةً حادةً تشوبُها الكراهية قاصدًا بها الأستاذ فتح الله كُولَنْ خـلال حديثـه في اجتمـاع نظمته إدارة الشـؤون الدينية، وحضره عـدد كبير من العلماء.

أَجْرَت شبكة "بي بي سي" الإخبارية حوارًا مع الأستاذ فتح الله كُولَنْ أوضح فيه أنه يتم تغطية عمليات الفساد وتمويهها باستخدام كلمة "الدولة الموازية".

ز ر أردوغان ووزراؤه إيران، وقال خلال مؤتمره الصحفي الذي لم يتطرق فيه إلى القضية السورية: "نحن نعتبر إيران بيتَنا الثاني".

سُحِبتْ جميع الملفات من أيدي المحققين القدامى المسؤولين عن استجواب المتهمين في عمليات فساد ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م، علمًا بأن الملفات قد آلت إلى يد محقق واحد بعد أن كان عُيِّن لها عدد من المحققين بسبب كبر حجم الملف.

فبراير/شباط ٢٠١٤م

صرح محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ أنه تم التنصّت على محادثات موكّلِهم الهاتفية لمدة ستة أشهر بصفة غير قانونية.

تم تداول تسجيل صوتي عبر مواقع الإنترنت وبعض المواقع الإخبارية يتعلق بإعطاء بعض الصحف والقنوات التلفزيونية لرجال أعمال مقربين من الحكومة بناء على أوامر "أردوغان".

استقالة نائب آخر من حزب العدالة والتنمية.

كشفت استطلاعات رأي أن نسبةً عاليةً من الشعب تعُدُّ عمليات الفساد التي حدثت في ١٧ ديسمبر "عمليات فساد ورشوة" وليست انقلابًا على الحكومة.

الأستاذ فتح الله كُولَنْ يرفع دعوى على أردوغان للتعويض المعنوي.

عرض رئيس حزب الشعب الجمهوري -أكبر أحزاب المعارضة لتركية- "كمال كِلِيجْدَارْ أُوغْلُو (*Kemal Kılıçdaroğlu*)" تسجيلًا صوتيًا لأردوغان يكشف عن أن الأموال التي جمعت باسم رئيس الوزراء أردوغان لشراء الصحف والتلفزيونات بلغت قيمتها حوالي ٦٣٠ مليون دولار، كما قال إن المقاولين حصلوا على مناقصات قيمتها ٨٧ مليار يورو.

ادعى "يوسف حاجي أغلو (*Hacıoğlu*)" النائب البرلماني عن "حزب الشعب القومي (*MHP*)" من كرسيه في البرلمان أن أردوغان يقوم بفرض رقابة صارمة على الصحافة والطباعة؛ حيث إنه -أي أردوغان- غضب بسبب رؤيته آراء وأفكار زعيم "حزب الشعب القومي" مكتوبة على شاشة التلفزيون فاتصل على

الفور بمدير القناة التليفزيونية وعنفه على هذا الفعل، وبمجرد إغلاقه الهتف تمت إزالة ما كتب على الفور.

صدر عن المجلس قانون ينص على إجراء بعض التعديلات الخاصة بحظر مواقع من الشبكة العنكبوتية.

طرد الصحفي الأذاري "ماهر زيلانوف" خارج تركيا؛ بتهمة انتقاد أردوغان على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

الهيئة العليا للنواب والقضاة تنقل حوالي ١٥٠ محققا من وظائفهم.

ظهر من خلال ما عرضته كاميرا مراقبة تابعة لقناة "دي (*D*)" عدم صحة ادعاءات رئيس الوزراء أردوغان بشأن اعتداء المتظاهرين على امرأة محجبة في "كباتاش (*Kabataş*)" خلال مظاهرات منتزه "جِزِي (*Gezi*)" في الأول من يونيو عام ٢٠١٣م.

اتضح أن المؤسسات العامة لم تكن عادلة في توزيع الإعلانات وأنها كانت تخص في هذا السبيل مؤسسات النشر التي تدعمها الحكومة.

إخلاء سبيل المدير العام لبنك الشعب و١٣ شخصًا كانوا قد اعتقلوا على ضوء التحقيقات في أحداث ١٧ ديسمبر٢٠١٣م.

كردّ فعل منها على إخلاء سبيل المتهمين في أحداث الفسد صرحت المعارضة أنه تم عرقلة القضاء عن أداء مهمته المنوطة به في هذه القضية.

قال الأستاذ فتح الله كُولَنْ في أحد دروسه: "ينبغي ألا تستفزّكم الكلمات السيئة المنافية للقانون والإنسانية، وعليكم ألا تغلقوا أبوابكم أمام من أساؤوا إليكم عندما يخجلون إثر معرفتهم الحقيقة في المستقبل، فلا تُسيؤوا إليهم، فإن الله ﷻ سيظهر الحق لا محالة".

أكد الرئيس التركي "عبد الله كُولْ (*Gül*)" على ضرورة التخلي عن اللغة الحادة التي سادت الحوار السياسي.

ادّعى "أردوغان" إن الدولة الموازية وضعت أجهزة تنصت داخل حجرته.

صرّحَ "حسن بَلاَزْ (*Palaz*)" الذي شغل منصب نائب رئيس "معهد الأبحاث التكنولوجية التركي (*TÜBİTAK*)" لمدة أربعةٍ وعشرين عامًا بأنه تعرّض لضغوطات كبيرة من أجل تحريف حقائق التقرير المتعلق بزرْع أجهزة التنصّت في أحد المكاتب برئاسة الوزراء وكتابة تقرير آخرَ موافقٍ لهوى الحكومة، وعندما لم يرضخ لمطالب الحكومة بتزييف حقائق هذا التقرير تمت إقالته من منصبه.

وهكذا انكشفت المؤامرة الرامية لتحميل "حركة الخدمة" مسؤولية زرع أجهزة تنصّت في مقرّ رئاسة الوزراء.

ألغى والي مدينة "قونية (*Konya*)" تصريح تصوير مسلسل لقناة "سامان يولو (*Samanyolu (STV*)" المقربة من حركة الخدمة دون إبداء أية أسباب لهذا الإلغاء.

أُقيلَ "حسن بَلاَزْ" الذي كشف مؤامرة أجهزة التصنت من منصبه كنائب لرئيس "معهد الأبحاث التكنولوجية التركي".

أفشت صحيفتان تابعتان للحكومة التحقيقات التي أجريت مع منظمة "السلام والتوحيد" الإرهابية -التي من بين أعضائها جواسيس إيرانيون- زاعمة أن سبعة آلاف شخص تم التصنت عليهم من قبل الدولة الموازية، رغم أن هذا مستحيل من الناحية الفنية والقانونية.

النيابة المسؤولة عن تحقيقات منظمة "السلام والتوحيد" الإرهابية تنفي المزاعم المطروحة بشأن التصنت على سبعة آلاف شخص، وتصرح بأنه لم يتم التصنت على أي من الأشخاص المنشورة أسماؤهم في الصحف.

في جلسة حزبه الأسبوعية قام "كمال كِلِيجْدَارْ أغلو" زعيم المعارضة بإذاعة التسجيل الصوتي لرئيس الوزراء "أردوغان" مع نجله "بلال" والذي يحتوي على مكالمتهما وقلقهما على عملية توزيع الأموال الطائلة الموجودة في بيتهم في ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠١٣، وكان لهذا التسجيل صدى كبيرٌ في تهييج الرأي العام، وأكد أنه قدم لتسجيل الصوتي الذي يُعرف إعلاميًّا باسم "التصفير" للمتخصِّصين في علم تحليل الأصوات الذين أكدوا بدورهم صحته وحقيقته حقيقة الشمس.

احتلّ هذا التسجيل الصوتي المرتبة الأولى في أجندة مواقع التواصل الاجتماعي في وقت قليل؛ إذ تابع هذا التسجيل الصوتي الذي نشر على موقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" حوالي ٢,٥ مليون شخص.

علّق "أردوغان" على مسألة التسجيلات بقوله: "إن هذه التسجيلات عبارة عن مسرحية اختلقوها من عند أنفسهم وقاموا بتركيبها وعمل المونتاج لها وبثها، وإن كل هذه التسجيلات تم تركيبها وهي مزيفة لا أصل لها، فصبر جميل، وسوف ترون كيف حدث هذا".

صدق "عبد الله كول" على القانون الذي خيم بظلاله على الأحداث وزاد من وطأة الإرادة السياسية على القضية.

أذاعت وكالة "رويترز" الإخبارية تسجيلًا صوتيًّا جديدًا قيل إنه لأردوغان وابنه، اشتمل هذا التسجيل على حوار بين الأب والابن يرى فيه الأب -أردوغان- في حديثه للابن -بلال- أن مبلغ الـ ١٠ مليون دولار التي أحضرها أحد رجال الأعمال مبلغٌ قليلٌ، ويسأله قائلًا: "لماذا لم يوف بوعده ويحضر المبلغ الذي اتفقنا عليه؟ لقد أحضره الآخرون؛ فلماذا لم يحضره هو كذلك، على كلّ حال سنرغمه على ذلك عاجلًا أم آجلًا!".

مارس/آذار ٢٠١٤م

صدر قرار بإخلاء سبيل خمسة معتقلين من بينهم "رضا ضراب" وأبناء الوزراء، وذلك بعد عزل الكثير من رجال الشرطة والقضاء؛ فقد وصل عدد من عزل عن وظيفته من رجال الأمن حوالي تسعة آلاف شخص، في حين بلغ عدد من تم تغير أماكن عملهم من رجال النيابة سبعمائة نائب عام.

في ٢ مارس ٢٠١٤م نظمت مجلتا 'حراء" و'الأمل الجديد، يني أميد (*Yeni Ümit*)" مؤتمرًا دوليًا في إسطنبول تحت عنوان 'وقاية الأسرة وفتنة نكاح المتعة'.

أصدر المحققون الجدد أوامرهم بإتلاف الأدلة الصوتية والمادية في قضية الفساد بعد ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م.

عيّر أردوغان الأستاذ فتح الله كُولَنْ وأهانه بقوله: 'إنه ليس متزوجًا وليس لديه أولاد فكيف يكون لديه شعور بالرحمة والمودة التي يتحدث عنها؟!"

قاضى محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ رئيس الوزراء بتهمة الافتراء على الأستاذ والتشهير به وإهانته، وصرحو قائلين "إنه يتم تجاهل حق موكلنا ومحبيه في براءة الذمة أصلًا حتى يُبرهن على تورطه، والقاعدة القانونية تقول: 'المتهم بريء حتى تثبت إدانته'، ونحن سندافع عن حقوقنا بكل ما أوتينا من قوة في إطار القانون".

صرح 'رضا نور مرال (*Meral*)" رئيس جمعية رجال الأعمل 'توسكون (*TUSKON*)" البالغ عدد أعضائها خمسةً وخمسين ألف عضو، والمشهور عنها قربها من حركة الخدمة أن رجال الأعمال التابعين للجمعية تعرضوا لتهديدات من قبيل: 'سوف نزعجكم، أنتم ضمن قائمة المطاردين، سوف نقضي عليكم ونمحو أثركم".

قال رئيس "توسكون" خلال الكلمة الافتتاحية لاجتماع الجمعية العمومية العدية الخامسة للاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين: "إن السياسة ليست مكانًا لجني الثروات، وإنما هي مكان لخدمة الأمة والمواطنين، ومن أراد من السياسين أن يتربح ويكسب المال فعليه أن يدخل عالم المال والأعمال".

بليّ عنق القانون أُغلقت جميع المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي.

تابع أردوغان حملته الشرسة من الافتراءات والأكاذيب والتشويهات بحق الأستاذ فتح الله كُولَنْ وحركة الخدمة في ميادين الانتخبات، وأهانهم مجددًا فقال: "إن هؤلاء من دعاة الانحراف والانحلال والفساد، هؤلاء هم الحشاشون".

رد "اتحاد الصحفيين والكتاب" على هذه الحملة من الافتراءات والتهم الباطلة بقوله: "إن رئيس الوزراء ينسف السلام والاستقرار الاجتماعي بلغة الكراهية والحدة هذه، وكل مساعي السلطة هي أن تجعل إحدى حركات المجتمع المدني "عدوًا" باستخدامها قوة الدولة التي في يدها.

أوقفت المحكمة الإدارية الحادية عشرة تنفيذ مشروع إنشاء قصر رئيس الوزراء، علمًا بأن هذا القصر الذي يحوي أكثر من ألف حجرة صار القصر الرئاسي بعد تولي أردوغان رئاسة الجمهورية.

أفصح أردوغان خلال لقاء تلفزيوني أجري معه عن أفكاره ونواياه غلق موقعي التواصل الاجتماعي "يوتيوب" و"فيس بوك" بعد الانتخابات.

قال الرئيس التركي "عبد الله كُولْ" إن المواقع مثل "يوتيوب" و"فيس بوك" عبارة عن منابر يتواصل عن طريقها الكثير من الناس من كل أنحاء العالم ولا يمكننا الحديث عن غلق مثل هذه الأشياء، إلا أنه إذا ارتكبت عن طريقها أية جريمة بأي شكل من الأشكال تُغلق بحكم من المحكمة، وهذا لا يعتبر بأي حال من الأحوال من قبيل تقييد الحريات".

أُخلي سبيل "إلكر باشبوغ (*İlker Bağbuğ*)" رئيس أركان الجيش التركي السابق والذي حُكم عليه بالسجن المؤبد في قضية "أرجنكون".

كذّب البيت الأبيض بشكل واضح ادعاءات أردوغان بشأن قول "أوباما" له: "لقد وصلت (فهمت) الرسالة" حول شكوى أردوغان المتعلقة بالأستاذ فتح الله كُولَنْ وذلك في مكالمة هاتفية دارت بين رئيس الوزراء أردوغان والرئيس الأمريكي باراك أوباما الشهر الماضي، وتلك هي التصريحات المكتوبة التي أدلى بها البيت الأبيض بعد أن قام أردوغان في أحد البرامج التلفزيونية بترديد كلمات نسبها إلى أوباما: "إن ما تردد من أقاويل يُدَّعَى أن الرئيس أوباما قالها بشأن السيد كُولَنْ ليست صحيحة، وقد أشار الرئيس أوباما في حوار ١٩ فبراير أن السياسات السيمة تعتمد على سيادة القانون، وأشار أيضًا في الوقت نفسه إلى أهمية العلاقات المعتمدة على الاحترام المتبادل بين الدول..'.

وفقًا للأخبار المتداولة على بعض مواقع الإنترنت مثل صحيفة "الحرية" و'تي٢٤"؛ فقد كان الشخصان اللذان يُدَّعى أنهما "أردوغان" وابنه 'بلال' يتحدثان عن كيفية استهداف الأستاذ فتح الله كُولَنْ وجماعة الخدمة في عناوين الصحف، ووفقًا للادعاءات فإن "بلال" قال لوالده رجب طيب أردوغان: "سترى إن شاء الله العناوين الرئيسة في الصحف؛ العنوان الرئيس لجريدة "تقويم (*Takvim*)' هو" لوبي (جماعة) الواعظ"، وعنوان جريدة 'الصباح' هو" لم يكن شريطا تسجيليًا بل كان مفبركًا، أين الملفات والوثائق؟"، هذه الصحف جاهزة يا أبي وهم الآن ينتظرون تعليماتك وأوامرك، سوف يبدؤون الضرب من القمة'، فأجاب الشخص الآخر الذي يُزعمُ أنه 'أردوغان" بقوله: ' حسنًا يا ولدي ليس هناك شيء آخر لنقوم به"، وبناءً على تلك الكلمات التي سمعها "بلال" من أبيه عرض عليه حلًا يبين له كيفية استخدام جهاز المخابرات -الذي هو في الأساس لخدمة الأمة التركية- في أعمالهم الخاصة في هذا قائلًا: يا ليتنا لدينا بعض

التقارير من جهاز المخابرات القومي التركي، بالتأكيد سيُحدِثُ هذا فارقًا كبيرًا وستكون الأمور في صالحنا'، فقال "أردوغان": "سنرى، سنرى، لأن هؤلاء يمتلكون أدلة ووثائق أكثر منا".

خُفِّضت مدة الاعتقال بناء على التعديلات التي أجرتها الحكومة إلى خمس سنوات، ورفضت محكمة الجنايات الثالثة عشر طلبات إخلاء سبيل المحكوم عليهم في قضية 'أرجنكون"، إلا أن المجلس الأعلى للقضاة والنيابة حكم بعدم الاعتداد بقرارها، وأصدرت المحاكم حكمها بالإفراج عن المتهمين في قضية "أرجنكون" بموجب القانون الجديد.

صرح "دُوغُو بَرِينْجَك (*Doğu Perinçek*)" المطلق سراحه -في قضية 'أرجنكون"- أنه اعتقل دون أن يرتكب جريمة ما بقوله: "لقد خرجنا من قضية "أرجنكون"، وسوف نستأصل شأفة كل الجماعات".

وصل رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان" إلى قمة الهذيان في إهانة الأستاذ فتح الله كُولَنْ وحركة الخدمة، وادعى 'أن الأستاذ كُولَنْ ليس عالمًا حقيقيًا، وإنما هو مدير لشركة قابضة'، وكان آخر ادعاءاته استخدامه لفظًا خطيرًا جدًّا من الناحية العقدية مثل قوله: "إنني أشكّ في إيمان هؤلاء".

كان وزير الخارجية "أحمد داوود أُغْلُو" أصدر تعليمات إلى السفراء الذين تلقوا رسالة من أردوغان مفادها: 'عليكم أن تحطّوا من شأن الخدمة وتحقّروها'- بألا يشاركوا في تصفيات الأولمبياد التركية الثانية عشرة، وقد أفاد السفراء الذين شاركوا سابقًا فيما أقيم من تصفيات قديمةٍ في الأولمبياد بالدول العاملين بها أنهم لن يُشاركوا لأنهم تلقوا تعليمات بالفعل بقولهم: "لقد وصلتنا رسالة بخصوص هذا الأمر من العاصمة".

صرح 'أردوغان' أنه سيحارب من أجل إغلاق المدارس التركية التابعة للخدمة الموجودة خارج تركيا.

صدق 'عبد الله كول" على قانون إغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي.

الأستاذ 'محمد فتح الله كُولَنْ" يخرج عن صمته الذي دام أكثر من شهرين، ويدلي بآرائه لجريدة زمان التركية (١٧-٢١ مارس ٢٠١٤م) حول قضايا الساعة التي تشغل الرأي العام في تركيا منذ أكثر من ثلاثة أشهر؛ فقال الأستاذ في حواره: "تلك العبارات القبيحة، وتلك الجرائم التي أسندوها إلينا، لا أذكر أن مثيلاتها قد وُجهت حتى من قِبل أهل الكفر إلى أهل الإيمان طوال التاريخ الإسلامي، فإن كانت هناك رشوة وجرائم ترتكب ومحسوبية وممارسة فساد في المناقصات، وأمور أخرى تتعارض مع مصالح الأمة، ويتمّ التستّر عليها، فإن الله ﷻ سيحاسب عليها، لا أعرف ماذا كانوا يتوقّعون؟ وإن كان هناك مَنْ يتعاطف مع نشاطات الخدمة مِمَّنْ أشرفوا على تحقيقات الفساد، فهل كان يجب عليّ أنْ أقول لهم: غضّوا أبصاركم عن مزاعم الفساد؟ لا أعرف! ولكن يبدو لي أن البعض كانوا يتوقعون شيئًا كذلك، أكانوا يتوقّعون هذا فعلًا؟ كيف لي أن أفعل شيئًا يدمّر آخرتي؟ كيف لي أن أتصرّف بخلاف ما تصرّفتُ؟".

ظهرت وثائق تؤكّد صحّة التسجيلات الصوتية الخاصة بعملية توزيع النقود الطائلة من بيت أردوغان الموجود في "قيصيقلي (*Kısıklı*)" بإسطنبول عقب عمليات فساد ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م، ويُزعم أن الوثائق المنتشرة على الإنترنت تشتمل على إعطاء أردوغان تعليمات لابنه "بلال" بالتخلّص من النقود الموجودة في البيت (فيما يعرف بعلمية 'التصفير" إعلاميًا)، وأن بلال قال له إنه سيشتري عددًا من المنازل من فيلات "شهريزار (*Şehrizar*)" بجزء من المبلغ المتبقي الذي يقدر بـ ٣٠ مليون يورو والتي كانت بقيت لليوم الثاني ١٨ ديسمبر ٢٠١٣م، وقد نشر في صحيفتي "طرف (*Taraf*)" و"بوكون (*Bugün*)' إيصالات

الدفع الخاصة بهذه المنازل، وفي ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣م ظهرت إيصالات إيداع خاصة بشراء ستّ شقق من منازل شهريزار، وكانت قيمة هذه الإيصالات ٧,٢٥ مليون دولار.

صرح "علي فؤاد يلمازأر (*Yılmazer*)" المدير المتقاعد من قسم المخابرات في جهاز الأمن بإسطنبول في أحد البرامج التلفزيونية أنه لم تكن له أية علاقة بالجماعة، وأن كل التحقيقات الخاصة بقضية "أرجنكون" والمطرقة/باليوز، وقناة "أوضه (*Oda*)" التلفزيونية، واتحاد الجماعات الكردية (*KCK*) كانت تعرض على رئيس الوزراء "أردوغان"، كما أن كل ما كان يحدث من نفي أو عزل أو اعتقال كان يحدث بناء على تعليمات رئيس الوزراء.

قال أردوغان في لقاء شعبي نُظّم في بورصة: "سوف نغلق موقع تويتر"، وقد حدث هذا بالفعل في نفس اليوم.

نشرت في الإنترنت عبارات "أكمان باغيش (*Egemen Bağış*)" -المستقيل من منصبه إثر عمليات الفساد- التي تستهزئ بسورة "البقرة" المباركة، واعتذر الصحفي الذي تحدث إليه "باغيش" عما بدر منه، وقد أنهت عمله الصحيفة التي كان يعمل بها.

أجابت الحكومة الألمانية قبل يوم من الاستجواب الذي تقدم به حزب اليسار بشأن حركة الخدمة فقالت: "ليست لها أية نشاطات أو مظاهر تنافي الدستور الألماني الديمقراطي الداعم للحرية".

أسقطت المقاتلات الجوية التركية المكلفة بحماية الحدود طائرة سورية انتهكت المجال الجوي التركي بإطلاقها صاروخًا عليها.

أجرت جريدة "الشرق الأوسط" حوارًا صحفيًا مع الأستاذ فتح الله كُولَنْ.

تبين بناء على أحد البلاغات أنه يجري العمل على إنتاج (اصطناع) دليل لتوريط الجماعة في عمليات فساد.

صرح الأستاذ فتح الله كُولَنْ في حوار صحفي مع جريدة إيطالية قائلًا: "سوف يعتذر بعضهم".

تم تداولُ تسجيلٍ صوتيٍ على شبكة الإنترنت لاجتماعٍ سريٍ وخطيرٍ بشأن سوريا عُقد في وزارة الخارجية التركيّة.

ادعى أردوغان في لقائه الانتخابي أن الجماعة هي من فعل هذا دون أن يقدم دليلًا أو إثباتًا لزعمه.

أوضح محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ أن نشرَ اجتماعٍ بهذه الدرجة من السرية على الإنترنت يخص الأمن القومي وادّعاءَ أن موكلهم على صلة بهذا لأمر نوعٌ من الدناءة والحقارة.

صرح أردوغان بأنه لن يسمح لحركة الخدمة بإقامة أولمبياد اللغة التركية الذي يقام منذ أحد عشر عامًا بمشاركة طلاب من جميع أنحاء العالم، وأنه لن يخصّص قاعات لهذا الغرض.

أُجريت الانتخابات المحلية يوم الأحد الموافق ٣٠ مارس ٢٠١٤م.

وفقًا لنتائج انتخابات الإدارات المحلية حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى في الانتخابات، وكانت نسب التصويت هكذا: حصل حزب العدالة والتنمية على ما نسبته ٤٥,٥٪ من الأصوات، وحصل حزب الشعب الجمهوري على ما نسبته ٢٧,٨٪، أما حزب الشعب القومي فقد حصل على ما نسبته ١٥,٢٪.

أثناء عملية فرز الأصوات انقطع التيار الكهربائي في ٣٥ مقاطعة.

إغلاق موقع الإنترنت يوتيوب.

أبريل/نيسان ٢٠١٤م

الاعتراض على نتائج الانتخابات في بعض المحافظات بزعمِ وقوع تزويرات فيها.

كان أحد العاملين بقناة "سامان يولو" قد تعرّض لتهديدات تجبره على المشاركة في مؤامرةٍ تُحاك ضدّ القناة، كما صرح أنه تم تحريف نصّ خبرٍ على حاسوب أحد مراسلي القناة بإضافة عبارة "علينا أن نعد تسجيلات صوتية جديدة للتخلص من الحكومة ورئيس الوزراء"، وقد قامت القناة برفع الأمر إلى القضاء.

محاولة أردوغان إغلاق المدارس التركية في جميع أنحاء العالم قابلتها ردة فعل معارضة من كل طوائف الشعب، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية التركي "عبد الله كُولْ".

اعتقال ثمانية من رجال الشرطة بزعم قيامهم بأعمال تنصّت غير قانونية في مدينة "أضنه (*Adana*)".

وزير الثقافة يمنع وضع كود التسلسل على مجموعة كتب "رسائل النور" لبديع الزمان سعيد النورسي.

المحكمة في "أضنه" تُخلي سبيل ستة من رجال الشرطة كانوا قد اعتقلوا استنادًا إلى أخبار الصحف.

نظمت مراسم الاحتفال بذكرى المولد النبوي الشريف في مختلف الولايات التركية، إلا أن بعض البلديات لم تسمح لحركة الخدمة بإقامة فعالياتها بهذه المناسبة.

ادعى أردوغان أن لدى كيان الدولة الموازية تسجيلات ابتزازية خاصة بالرئيس "عبد الله كول" ورئيس أركان القوات المسلحة التركية، وقد كذب الرئيس التركي "عبد الله كُولْ" هذه الادعاءات بقوله "لا يوجد شيء من هذا القبيل".

المحكمة توافق على دعوى بشأن أحداث ١٧ ديسمبر٢٠١٣م، لكنها تحدد موعد عقد الجلسة الأولى للنظر في هذه القضية بعد سبعة أشهر.

ألقى "هاشم قليج (*Kılıç*)" -رئيس المحكمة الدستورية العليا- كلمة في ذكرى تأسيس المحكمة الدستورية العليا أكد فيها ضرورة احترام القانون، وأبدى ردة فعل عنيفة حول المزاعم المزيفة التي لا تستند إلى دليل مادي كـ"الدولة الموازية والعصابة في القضاء".

يزعم أردوغان أن رئيس المحكمة الدستورية العليا تم تهديده بتسجيلات تتعلق به، بينما تقول المعارضة إن هذه المزاعم تهدف إلى الضغط على رئيس المحكمة الدستورية العليا وإسكاته.

مايو/أيار ٢٠١٤م

إغلاق ملفات تحقيق ستين شخصًا من المشتبه بهم في عمليّات ١٧ ديسمبر٢٠١٣م.

يقول الرئيس "عبد الله كول" في تصريح له بشأن الادعاءات التي تناولتها وسائل الإعلام المقربة من الحكومة بشأن وجود كيان لدولة موازية بين صفوف القوات المسلحة: "يستحيل اتخاذ إجْراء احتياطي ضدّ من لم يرتكب جريمة".

في إطار التحقيقات في أعمال الفساد والرشوة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م صدر قرار بتأسيس لجنة في البرلمان التركي للتحقيق مع الوزراء السابقين من حزب العدالة والتنمية المتورطين في القضية، وكان تسعة من أعضاء هذه اللجنة المكونة من خمسةَ عشر نائبًا ينتمون إلى حزب العدالة والتنمية.

القائد العام للقوات المسلحة التركية ينفي ويُكذّب -وبلغة حادة- مزاعم وجود كيان للدولة الموازية بين صفوف الجيش.

محكمة "مجلس شورى الدولة" تلغي مشروع "ميدان تقسيم" الذي تسبب في خروج الكثيرين إلى الشوراع عام ٢٠١٣م احتجاجًا على مخالفة هذا المشروع للقانون.

نظّمت كلٌّ من مجلّتي "حراء" و"الأمل الجديد، يني أميد (*Yeni Ümıt*)" مؤتمرًا دوليًا بإسطنبول تحت عنوان "الاجتهاد والقياس أصالة وتجديد واستشراف" شارك فيه كثير من العلماء وأساتذة الجامعات من مائة دولة في العالم.

مصـرع ٣٠١ مواطـن تركـي في حادث انهيـار منجم للفحم في بلدة "سُـومَا (*Soma*)" بمدينة "مانيسا (*Manisa*)"، وتعد هذه الفاجعة هي الكبرى في التاريخ التركي ١٣ مايو ٢٠١٤م.

أردوغان يتفحص بنفسـه مـكان حادث المنجم، وتُعلـن الدولة الحداد ثلاثة أيـام، وقـد أعْقبَ ذلـك مؤتمر صحفي ذكر فيـه أردوغان حـوادث المناجم في الـدول المختلفة قائـلًا: "قد مات في إنجلترا عـام (١٨٤٩م) ٢٩٠ مواطنًا، وفي عام (١٨٦٢م) ٢٠٤ مواطنين، وفي عام (١٨٦٦م) ٣٦١ مواطنًا، ومات في فرنسا عـام (١٩٠٦م) ١٠٩٩ مواطنًا، ومات في الصيـن عام (١٩٤٢م) ١٥٤٩ مواطنا؛ كلهـم ماتـوا جـراء حوادث المناجـم"، وأضاف قائـلًا: 'إن مثل هـذه الحوادث معتادة في المناجم؛ فبنيتها معرّضة لمثل هذه الحوادث بالفعل".

مظاهرات تعمّ تركيا بسـبب حادث المنجم، واحتجاجات كبيرة ضد سياسـة أردوغان، ووسائل الإعلام تنشر فيديو لأحدِ مستشاري رئيس الوزراء وهو يركل أحدَ عمال المنجم الذي توفي بعض أقاربه في هذا الحادث.

حصيلة القتلى في المظاهرات التي حدثت في إسطنبول اثنان.

زلزال بقوة ٦,٥ ريختر يضرب بحر "إيجه (*Ege*)".

تسـريح أكثر من مائتين وخمسـين عالمًا مـن 'معهد الأبحـاث التكنولوجية التركي".

حزب العمال الكردستاني (*PKK*) يخطف الأطفال إلى الجبال.

تركيـا تواجـه خطـر الجفاف؛ إذ انخفض منسـوب المياه في السـدود لدرجة كبيرة عن السنوات العشرة الأخيرة.

يونيو/حزيران ٢٠١٤

بـدأ حديثًا تنظيم أولمبياد اللغة التركية الثانية عشـرة في مختلف دول العالم تحت مسـمى "مهرجان اللغـة والثقافة الدولـي (*Uluslar Arası Dil ve Kültür Festivali*)" وذلـك بعـد عدم السـماح بتنظيمها في تركيا هـذا العام، وأقيم أول برنامج للأولمبياد خارج البلاد (تركيا) في أثيوبيا.

حـزب العمـال الكردسـتاني يغلـق الطرق في شـرق تركيا، ممـا أعاق حركة المواصلات بين بعض القرى.

المحكمة تصدر حكمًا برفـع الحظر عن موقـع يوتيوب الإلكتروني الذي تم إغلاقه منذ ٢٧ مارس.

"معهـد الأبحـث التكنولوجية التركي" الذي عـزل البعض من أعضائه عقب تحقيقات قضايا الفسـاد يوقـع على تقرير مثير للجدل بشأن تسجيلات زُعم أنها تخصّ رئيس الوزراء و"أكمان بغيش (*Egemen Bağış*)".

حـزب الوحـدة الكبيـرة (*BBP*) ينتقـد تقريـر "معهـد الأبحـاث التكنولوجية التركي" ويقول: "لا يمكنكم أن تبرؤوا ساحة موظفيكم بتقارير أعدوها بأيديهم".

رئيس الوزراء التركي أردوغان يشارك في حفل وضع حجر الأساس لإنشاء ثالث مطار في إسطنبول سيستقبل أكثر من ١٥٠ مليون زائر في العام.

الفيلـم الوثائقـي "*Love is a Verb*" الذي يتحدث عـن حركة الخدمة يعرض في نيويورك.

إنزال العَلَم التركي في إحدى وحدات الجيش في مدينة "ديار بكر".

أردوغان يحمّل جريمة إنزال العلم التركي على عاتق الدولة الموازية.

قوات تنظيم 'داعش الإرهابي' تداهم القنصلية التركية بالموصل وتأسر تسعةً وأربعين شخصًا، وتأخذهم إلى مكان مجهول.

إقامة نهائي مسابقة الغِناء في أولمبياد اللغة التركية الثانية عشرة في مدينة "بوكرش" بـ"رومانيا".

حظرُ نشرِ أية أخبار عن الرهائن الأتراك المحتجزين في العراق.

إصدار قرارات بالقبض على الشرطيين المتهمين بزرع أجهزة تنصّت في مكتب رئيس الوزراء بناء على تقارير "معهد الأبحاث التكنولوجية التركي' بعد عامين ونصف من اكتشاف تلك الأجهزة في مكتب رئيس الوزراء عام ٢٠١١م، علمًا بأن قرارات القبض على اثني عشر شرطيًا أصدرت بعد تغيير ثلاثة وكلاء نيابة ممن يحققون في هذه القضية، وكانت الاستخبارات التركية قد وجدت أجهزة التنصت في ٢٨ ديسمبر بالرغم من أن الشرطة لم تتمكن من العثور عليها بعد تفتيش مكثف في ٢٤ ٢٥ نوفمبر، كما تبين أن هناك ضغوطًا قويّةً مورِسَت على أخصائيي فحص تاريخ وضع أجهزة التنصّت في مكتب "رئيس الوزراء" من أجل إجبارهم على تغيير ذكر الموعد في تقاريرهم، وجعله قبل عشرة أيام من تاريخ زرعها الحقيقيّ

المحكمة تطلق سراح أحد عشر شرطيًا في قضية أجهزة التجسس ٢٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٤م

رئيس الوزراء التركي يعترض على قرارات المحكمة؛ فتصدر النيابة من جديد قرارًا بالقبض على خمسة شرطيين آخرين.

وزير الداخلية السابق التابع لحزب العدالة والتنمية "إدريس نعيم شاهين" وعضو البرلمان التركي يقدم استجوابًا مكوّنًا من ثلاث وعشرين مادة منها:

هـل أعددتم خطة لإظهار حركة الخدمة على أنها "منظمة مسـلحة"؟ وهل الأمر بتحميـل حركـة الخدمة مسـؤولية ارتـكاب جرائـم معروفة الفاعليـن؟ صحيحٌ وهل القبض على وكلاء النيابة والشـرطة الذين يديرون التحقيقات في عمليات الفساد والرشوة في ١٧ و٢٥ ديسمبر جزء من هذه الخطة؟ وهل باقي الحركات الإسلامية مستهدفة أيضا؟

إقامة نهائي أولمبياد اللغة التركية الثانية عشر في ألمانيا؛ نظرًا لعدم السـماح بتنظيمها في تركيا هذا العام.

المحكمة تقرر بالإجماع إطلاق سـراح خمسـة من أفراد الشـرطة ممن قُبِضَ عليهـم في قضية أجهزة التجسـس؛ حيث أعلنت المحكمـة ذاتها أنه ليس هناك دليل يثبت أن هؤلاء الشرطيّين جواسيس أو تابعين لأية منظمة ٢٧ يونيو/حزيران ٢٠١٤م.

عدم الموافقة على مشاركة دار "زمان كتاب" للنشر في معرض الكتاب الذي تنظمـه رئاسـة الشـؤون الدينيـة منذ ثلاثةٍ وثلاثيـن عامًا. في حيـن تم تخصيص جناحين في المعرض لجريدتي "*Yenişafak*" و"*Star*" المؤيدتين للحكومة اللتين لم يكن لهما مكان خاص في المعرض، كما صُغِّرت إلى النصف مساحةُ جناح دار "قَيْنَاكْ (*Kaynak*)" للنشر.

ظهر أن من أنزل العَلَم التركي في "ديار بكر" تابع لحزب العمال الكردستني.

يوليو/تموز ٢٠١٤م

أعلنت رئاسة بلدية إسطنبول عن أنّ قطعةَ الأرض التابعة لحركة الخدمة -والتي أزمعت الخدمة بناءَ مدرسة عليها- متنزهًا، وأنه لا يجوز البناء عليها. وذلك بالرغم من وجود بناية مكونة من ثلاثين طابقًا على قطعة الأرض الملاصقة لها مباشرة.

أعلن "رجب طيب أردوغان" ترشحه للانتخابات الرئاسية التركية.

ازدياد نسبة الجريمة في تركيا جراء فصل تسعة آلاف شرطي من وظيفته.

إغلاق التحقيقات بإصدار أمر بوقف التحريات المتعلقة بطائرة الشحن المحملة بـ"طن ونصف" من الذهب والتي يُدّعى أنها ملك لـ"رضا ضراب".

انتقد "أكمل الدين إحسان أغلو" -الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السابق والمرشح لرئاسة الجمهورية- سياسة تركيا الخارجية قائلًا: "لم يبق لتركيا باب تطرقه في الشرق الأوسط".

قيم "أكمل الدين إحسان أغلو" -المرشح لرئاسة الجمهورية التركية- مرحلةَ الانتخابات بعد انتهائها، وصرّح بأن أردوغان -الذي ظل في منصبه رئيسًا للوزراء والمرشح لرئاسة الجمهورية- استغل صلاحياته وإمكانيات الدولة حيث قال: "لم نتنافس على الرئاسة في شروط متكافئة".

إسرائيل تواصل عمليات القتل في قطاع غزة.

"كل إناء بما فيه ينضح" كان رد "إحسان أوغلو" على إهانة أردوغان له ووصفه إياه بـ"التحفة".

قال أردوغان لأعضاء حزبه: "نحن نتتبَع من لا يبتعد منكم عن حركة الخدمة ومن لا يتكلّم ضدها أو من يكتفي بالصمت".

وصف السيد "مصطفى قمالاق (*Kamalak*)" الرئيس العام لحزب السعادة -الذي أسسه المرحوم 'نجم الدين أربكان (*Erbakan*)"- عمليات قمع الحكومة لحركة الخدمة بأنها أكثر قذارة مما حدث في ٢٨ فبراير ١٩٩٨م.

أعدت إحدى الشُّعب الفرعية في جهاز الأمن التركي ملفات أمنية لأكثر من مائة ألف شركة بزعم 'أنها قد تكون على صلة بحركة الخدمة".

الصمت يسود العالم بالرغم من ازدياد حدة العنف الإسرائيلي على قطاع غزة، وعدد القتلى يتجاوز المائة.

المنظمة الإرهابية المعروفة بـ"حزب العمال الكردستاني (*PKK*)" تطالب بضرورة إطلاق سراح زعيمها 'عبد الله أوجَلان (*Öcalan*)" الذي اعتقل في عام ١٩٩٩م؛ وذلك من أجل ضمان استمرار مباحثات السلام.

حاولت بلدية 'أسكودار" في إسطنبول منع إذاعة برنامج 'الإفطار" الذي تقدمه قناة "سامان يولو (*Samanyolu*)' التابعة لحركة الخدمة.

قال وزير داخلية الحكومة التركية "أفكان علاء' في حديث إلى أعضاء الحزب الحاكم إن النبي محمد ﷺ "قد امتلكه الغرور -حاشا- بفتحه مكة، ونحن لن نغتر بما نحققه من تطورات في البلاد".

وزارة التربية والتعليم في الحكومة التركية تلغي حفل تكريم أوائل الفائزين في مسابقة "أفضل فيلم قصير" التي تقوم هي على تنظيمها؛ وذلك بعد أن احتلّ "سَلَمَة كُولَنْ" -ابن أخ الأستاذ فتح الله كُولَنْ- المرتبة الأولى من المسبقة.

القوات الإسرائيلية تخترق قرار الهدنة، وتقصف قطاع غزة من جديد، مما يسفر عن مقتل أربعة أطفال على ساحل القطاع.

انخفاض وطأة القصف الإسرائيلي الذي استمر عشرة أيام بعقد هدنة لمدة خمس ساعات، إلا أن إسرائيل استأنفت عدوانها على القطاع بريًّا عقب هذه الهدنة مباشرةً، ولم يحركْ العالم ساكنًا أيضًا.

صرح "أُوكْتَايْ فُورَالْ" (*Oktay Vural*) عضو حزب الحركة القومية (*MHP*) قائلًا: "في حين يلعن رئيس الوزراء أردوغان إسرائيلَ ينقلُ ابنه البضائع إلى الموانئ الإسرائيلية بسفنه الخاصة".

أردوغان يؤسس محكمة تسمى "محكمة الصلح والعقاب" قال عنها سابقًا: "نحن نعد مشروعًا جديدًا، ستفتح من خلاله العديد من القضايا"، معترفًا أن هذه المحكمة سَتُسْتَخْدَم ضد حركة الخدمة.

أُبلغت مسبقًا بعضُ الصحف الموالية للسلطة الحاكمة عبر رسائل الجوال بأنه ستتم عملية قبض على المائة شرطي المشاركين في عملية الكشف عن المتورطين في عمليات الفساد والرشوة في ١٧ و ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م.

بدأت العمليات التي قال عنها أردوغان سابقًا: "نحن نعد بنيتها الأساسية"، وقُبض في وقت السحور على الشرطيين الذين قاموا بمداهمة المتورطين في عمليات الفساد والرشوة في ١٧-٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م.

أردى التنظيم الإرهابي المعروف بحزب العمال الكردستاني ثلاثة عسكريين شهداء.

المعارضة تصف عمليات القبض على الشُرطِيّين الذين نفذوا عملية مداهمة المتورطين في عمليات الفساد والرشوة وتعيين قضاة بعينهم في محكمة "الصلح والعقاب" بأنه مكيدة وأمر دُبّر من قبل.

النائب العام يقرر إغلاق التحقيقات مع منظمة "السلام والتوحيد الإرهابية" في ٢١ يوليو ٢٠١٤م.

صرح مساعد رئيس حزب العمال الشيوعي: "نحن وراء عمليات مداهمة رجال الشرطة وإلقاء القبض عليهم".

إسرائيل تواصل ارتكاب جرائم القتل في قطاع غزة، وتقصف مدرسة تابعة للأمم المتحدة.

صرح "أكمل الدين إحسان أغلو" أن عملية اعتقال الشرطيين ستكون وصمة عار في تاريخ تركيا.

طالب مؤتمر اليهود الأمريكان بسحب "وسام الشجاعة" الذي منحه لأردوغان في عام ٢٠٠٣م.

تبين أن إجراءات القبض على الشرطيين الذين نفذو عملية المداهمة والقبض على المتورطين في عمليت الرشوة والفساد تتزامن مع خطابات رئيس الوزراء أردوغان.

عين "المجلس الأعلى للقضاة والنيابة (*HSYK*)" قضاة لمحاكم "الصلح والعقاب" فأطلقوا سراحَ المتهمين في قضايا الفساد والرشوة في ١٨ يوليو.

صرح دفاع الشرطيين المعتقلين للإعلام أنه تبين حدوث تدخل في شؤون القضاء حيث زار شخص مجهول الهوية القاضي المسؤول عن القضية، وعندما لاحظ القضي وجود المحامين بالخارج قال لهذا الشخص "اهرب يا إسماعيل!"، وقد تمكن المحامون من الإمساك بذلك الشخص وأثبتوا الواقعة بمحضر، وأعلنوها للرأي العام.

أغسطس/آب ٢٠١٤م

ظهرت فصائح التقارير التي أعدها المفتشون استنادًا على قرار القبض على الشرطيين، واتضح أنه تم عزل أربعةٍ وعشرين مفتّشًا رفضوا التوقيع على التقارير التي طلبها المسؤولون في وزارة العدل.

على الرغم من انتهاء مدة الحبس الاحتياطي القانونية إلا أنه لم يُخل سبيل الشرطيين الذين تمّ القبض عليهم في وقت السحور، ويعد هذا إخلالًا للمرة الحادية عشرة بالمادة التاسعة من قانون حقوق الإنسان الأوروبي.

تَوَصّل موقع 'تي ٢٤ (*T24*)' إلى محضر رسمي حُرّر بشأن الشاحنات المزعوم أنها كانت تحتوي مساعدات إنسانية للسوريين حين تم إيقافها في مدينة 'أضنه'، بحسب هذا المحضر كانت الشاحنات تحتوي على صورايخ وقنابل ومتفجرات وأسلحة ومهمات عسكرية.

عاش أهالي قطاع غزة أكثر شهر دامٍ في السبعة والأربعين عامًا الأخيرة؛ إذ قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ١٦٧٥ فلسطينيًا خلال سبعةٍ وعشرين يومًا.

إخلاء سبيل ستة وسبعين شرطيًا دون عرض على المحكمة استنادًا إلى تقارير المفتشين.

إعادة بثّ دروس وعظ الأستاذ فتح الله كُولَنْ من جديد على موقع *www.herkul.org* بعد توقف نشرها منذ الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ٢٠١٣م وحتى الرابع من أغسطس ٢٠١٤م.

يقول الأستاذ فتح الله كُولَنْ في أحد دروسه التي سميت بـ"الثبات على الحق": "إن كنا عصابة مجرمة أو منظَّمة سرِّيَّةً أو دولةً موازيةً داخل الدولة فلينزل الله علينا من البلاء ما نستحقه".

صرح الصحفي "فاتح ألتايلي (*Altaylı*)" في مقال صحفي له أن أحد وكلاء النيابة المكلفين بإجراء التحقيق مع الشرطيين المعتقلين أبلغه أنه: "لو تطلَّب الأمر أن نعتقل خمسمائة ألف شخص كما حدث في انقلاب الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٠م لفعلنا بلا شك".

إلقاء القبض على ثلاثةٍ وثلاثين شرطيًّا في عملية اعتقال ثانية عقب عملية اعتقال الثاني والعشرين من يوليو ٢٠١٣م.

الولايات المتحدة الأمريكية تشن أول هجوم جوي على تنظيم داعش الإرهابي في ٨ أغسطس ٢٠١٤م.

تنظيم أول انتخابات رئاسية في تاريخ الجمهورية التركية عبر الاقتراع المباشر في ١٠ أغسطس ٢٠١٤.

أردوغان يحصل على ٢٠,٨ مليون صوت من أصل خمسةٍ وخمسين مليون صوت في الانتخابات الرئاسية؛ ليكون الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية.

صرح رئيس الجمهورية التركية السابق "عبد الله كول" أنه سيعود بعد انتهاء فترة رئاسته للعمل في حزب العدالة والتنمية قائلًا: "هذا هو الطبيعي بالنسبة لي".

قرر "حزب العدالة والتنمية" عقد مؤتمره الأول الطارئ للإعلان عن ترك "أردوغان" رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء، وفي هذا المؤتمر الذي عُقد قبل انتهاء مدة رئسة "عبد الله كُول" للجمهورية التركية بيوم واحد (٢٧ أغسطس ٢٠١٤م) أصبح "أحمد داود أوغلو (*Davutoğlu*)" المرشح الوحيد لتولي منصب الرئيس العام لحزب العدالة والتمنية ومنصب رئاسة للوزراء.

صرح "رضا نور مرال" رئيس اتّحد مجموعة شركات "تُوسْكُونْ (*TUSKON*)" أن ضغوطًا كبيرةً مورست على المائة ألف شركة التي تم عمل ملفات أمنية لها، وذلك عن طريق منعهم من المشاركة في المناقصات، وتشديد الرقابة الضريبية، وإلغاء رخصهم التجارية وغير ذلك من أشكال الضغط، لدرجة أن بعض المفتشين قال لأحد الأعضاء "استقِلْ من هذه الجمعية، وابتعد عنها تنجُ بنفسك".

أردوغان يستأذن إسرائيل في إحضار ثلاثين مصابًا من غزة إلى تركيا لتلقّي العلاج اللازم.

المحكمة تقرر إيقاف تنفيذ قرار بلدية "بُولُو" بإغلاق مدرسة "فاتح" الخاصة.

ظهر أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة أخفت أسماء إيرانيين وردت في تحقيقات "منظمة السلام والتوحيد الإرهابية" التي تم إغلاق ملفات التحقيق معها في ٢١ يوليو ٢٠١٤م.

تبين أن جهاز الاستخبارات التركي (*MİT*) أعدّ ملفًا أمنيًا لكل الجماعات الدينية في تركيا.

مجلة "درشبيجل (*Der Spiegel*)" تنشر أن الاستخبارات الألمانية تنصّتت على تركيا منذ خمس سنوات، ولم يُكذّب المسؤولون الألمان هذا الخبر.

أصبح تجاهل تركيا لخبر تنصّت ألمانيا عليها وعدم إبدائها أية ردة فعل حديث الشارع والصحافة الألمانية، مما جعلهم يفسرون الأمر على أن ألمانيا تمتلك بين يديها مستندات ووثائق تثبت تورط تركيا في عمليات داخل سوريا والعراق.

أُقيم تمثال لإرهابي تابع لـ"حزب العمال الكردستاني (*PKK*)" قُتل سابقًا في مشاجرات وقعت بمدينة "ديار بكر"، وقد تسبب هذا في نزاعات بين الأهالي وقوات الأمن مما أسفر عن مقتل شخص.

ألقي القبض على سبعةٍ وعشرين شرطيًا بأمر من نيابة مدينة 'إزمير (*İzmir*)' بناء على خبر نشرته إحدى الصحف المقربة من الحكومة.

قال 'عبد الله كول' رئيس الجمهورية التركية في حفل الوداع: "تعرضتُ لبعض الوقاحات من أعضاء حزبنا، وقد تابعت هذا كله"، وعبّرت زوجته "خير النساء كول' عن يأسها من هذه الأحداث غير اللائقة، وأفادت بأن السيد عبد الله كول لم يتغير موقفه طوال سنين وقالت للذين أساؤوا في حق 'كول" من أعضاء حزب العدالة والتنمية: 'أسِفنا كثيرًا لما تعرض له زوجي من وقاحة في هذه الأيام أكثر مما حدث في ٢٨ شباط ١٩٩٨م".

اعتداء من قبل التنظيم الإرهابي المعروف بحزب العمال الكردستاني في مدينة "ديار بكر" يسفر عن سقوط جندي شهيدًا.

الأستاذ فتح الله كُولَنْ يستنكر الظلم الذي ينفذه تنظيم داعش الإرهابي تحت ستار الدين، ويصفه بالإرهاب، ويعرب عن ضرورة معاقبة هؤلاء المجرمين أمام المحاكم.

وزارة التربية والتعليم تفصل سبعة آلاف مدير مدرسة من عمله.

شركة "بنك آسيا" المساهمة -المعروفة بقربها من الخدمة وأهم مؤسسة مصرفية غير ربوية تعمل في المجال المصرفي في تركيا- تنشر ثلاثةً وتسعين تكذيبًا، وترفع مائتين وستةً ثمانين دعوة ضد الافتراءات الكاذبة الموجهة إليها.

تعيين 'أحمد داود أغلو' رئيسًا عامًا ثانيًا لحزب العدالة والتنمية في مؤتمر ٢٧ أغسطس ٢٠١٤م.

إلقاء القبض على أحد عشر شرطيًا في مدينة "أضنه".

اغتيال شرطيين في مدينة "ديار بكر" خلال اليومين الأخيرين من الشهر الجاري.

الرئيس الثاني عشر للجمهورية التركية 'رجب طيب أردوغان' يبدأ عمله كرئيس للبلاد، ولم يشارك حزب المعارضة الأكبر في مراسم توليه السلطة في ٢٨ أغسطس ٢٠١٤م.

المحكمة تبرئ ساحة أحد عشر شرطيًّا قُبِضَ عليهم في "أضنه".

صرح القائد العام للقوات المسلحة أنهم لم يعرفوا أيَّ شيء عن خطط الطريق التي بين حزب العمال الكردستاني (*PKK*) والحكومة فيما يتعلق بعملية السلام، ولكنها ستتدخل إذ تم تجاوز الخطوط الحمراء، وأنهم طلبوا وثائق من الاستخبارات والأجهزة الأمنية التركية بشأن الدولة الموازية ولكنهم لم يحصلوا على شيء؛ ولذلك لن يقوموا بأي إجراء؛ إذ تؤمن القوات المسلحة بسيادة القانون.

رئيس الجمهورية التركية السابق "عبد الله كول' يصرّح بأنه سيُدلي بأقواله في قضية حزب "الرفاه' قائلًا: 'ليس هناك أحد فوق القنون في بلدٍ يحكمه القانون'.

سبتمبر/أيلول ٢٠١٤م

القبض على الشرطيين الذين قاموا بمداهمة المتورطين في عمليات الفساد والرشوة في ١٧ و ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣م، واتهامهم بمحاولة القيام بانقلاب على الحكومة.

قوات الأمن الإيرانية تلقي القبض على "رحيمي" مساعد "أحمدي نجاد" رئيس الجمهورية الإيرانية السابق بدعوى تورطه في أعمال فساد مع "باباك زنجاني" المزعوم أنه مدير "رضا ضراب" في إيران.

مجلة "درشبيجل (*Der Spiegel*)" تنشر أن أمريكا وإنجلترا تتنصّتان على تركيا، وأنهما اخترقتا النظام الأمني لحواسيب رجال الدولة، وبناء عليه تطلب أنقرة من الولايات المتحدة الأمريكية توضيح الأمر.

صرح أردوغان بشأن مسألة التنصت أن "الدول العظمى تتنصّت على الدول الصغرى".

رئيس دار القضاء العالي في مراسم الاحتفال ببداية السنة القضائية الجديدة يصرح أن القوانين التي تصدر لمصالح خاصة تُزعزع من هيبة القضاء، وأن هناك محاولات للتدخل في شؤون القضاء.

صرح "هاشم كليج (*Kılıç*)" رئيس المحكمة الدستورية العليا أنه وصلته بعض القوائم لأسماء من تم إعداد ملفات أمنية لهم على أنهم ينتسبون إلى جماعات أو أحزاب بعينها، فأخذ القائمة ومزقها وألقاها في القمامة.

حصل محامو رجال الشرطة المتهمين على أسطواناتٍ مدمجة عليها ملفات رسمية عن التسجيلات الصوتية التي تم تسجيلها وانتشرت على المواقع

الإلكترونية بعد ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م، وتثبت المعلومات التي على الأسطوانات المدمجة أن هؤلاء الشرطة لم يتنصتوا على الرئيس أردوغان بل إنهم صادفوا في أثناء تنصتهم على الأشخاص المتورطين في عمليات الفساد بعضَ مكالمات للرئيس أردوغان مع أولئك الأشخاص.

ظهر أن الاستخبارات التركية كانت تتعقب المشتبه بهم في عملية الفساد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م.

بلدية "أنطاليا (*Antalya*)" تضم السكن الطلابي الذي تكلّف إنشاؤه مليون ونصف المليون دولار -أُخِذت مِن ميزانيّة لبلديّة- إلى وقف "بلال أردوغان" نجل رجب طيب أردوغان.

"بنك آسيا" يرفع دعوى قضائية ضد المسؤولين الذين لم يتخذوا أية إجراءات ضد ما أثير من افتراءات وأكاذيب بحقه منذ تسعة أشهر.

قدمت "لجنة مراقبة أسواق الطاقة (*EPDK*)" للمرة الأولى تقريرًا عن أرقام صادرات النفط إلى بعض الدول ومن بينهم إسرائيل، وبناء على هذا التقرير صدرت تركيا ١٥٨٤ طنًا من وقود الطائرات النفاثة إلى إسرائيل في شهر يونيو، وذلك قبيل الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة.

صرح أردوغان أنه سيطلب من "أوباما" إعادة "فتح الله كُولَنْ" إلى تركيا عندما يقابله في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي المعروف بـ"الناتو".

صرح محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ أنه على الرغم من عدم وجود أي دليل مادي حول موكلهم -فتح الله كُولَنْ-، إلا أنه عُومل معاملة المتهم، وهذا تصرُّفٌ غير قانوني، ويمثل ظلمًا بيّنًا، وأضافوا: "إن صاحب قرار عودة الأستاذ فتح الله كُولَنْ إلى تركيا ليس الرئيس الأمريكي، بل قضاء الولايات المتحدة الأمريكية".

لقي عشرة عمال مصرعهم في حادث سقوط مصعد كهربائي بإحدى البنايات المرتفعة في تركيا.

إلقاء القبض على ثمانية من رجال الشرطة بتهمة 'محاولة الانقلاب على الحكومة' وذلك بناء على شهادة شخص مجهول الهوية استغرقت ثلاث دقائق.

بدأ الشعب التركي يبيع ممتلكاته وسياراته لاستثمار أمواله في "بنك آسيا"، وذلك برغم محاولات أردوغان إعلان إفلاس هذا البنك، فقد أعربت جميع طوائف الشعب عن ردة فعلها الغاضبة -لما يواجهه هذا البنك من ظلم من قِبَلِ أردوغان- فقاموا بفتح حسابات جديدة لهم فيه.

"حزب العمال الكردستاني' ينادي بضرورة إطلاق سراح "أوجلان (*Öcalan*)" من أجل استمرار عملية مباحثات السلام.

ظهر أن وزارة الأسرة قامت هي الأخرى بعمل ملفات أمنية لبعض موظفيها، ووضعت كود (١١١) للأشخاص التابعين لحركة الخدمة.

نظمت المنظمة الإرهابية المعروفة بحزب العمال الكردستاني عمليات اعتدائية باستخدام القنابل والمولوتوف على ثمان مدارس بمدينة 'ديار بكر".

رجل أعمال يرفع دعوة قضائية لدى المحكمة الجنائية الدولية بـ"لاهاي ضد الظلم الذي تتعرض له حركة الخدمة".

الأستاذ فتح الله كُولَنْ يعلن لأكبر خمس صحف في الولايات المتحدة الأمريكية "أن ظلم داعش الإرهابي يُسيء للدين".

داعش تطلق سراح تسعة وأربعين رهينة بعد مرور مائة يوم ويوم (١٠١) من اختطافها إياهم، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤م.

إلغاء بلدية إسطنبول خط الحافلات المتجه إلى جامعة 'فاتح'.

الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها العرب يقصفون مواقع تابعة لتنظيم داعش في سوريا.

السماح لأول مرة بارتداء الحجاب من الصف الخامس الابتدائي في المدارس الحكومية والخاصة.

على الرغم من أن تركيا كانت عازمة على عدم الدخول في الحرب ضدّ التنظيم الإرهابي المعروف بـ"داعش" سوى تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الإرهاب، إلا أن وعدَ الرئيس التركي أردوغان المفاجئ أثناء زيارته لأمريكا بتقديم الدعم العسكري أيضًا غيّرَ من حسابات أنقرة.

سندات "بنك آسيا" تصبح الأعلى أرباحًا في البورصة التركية.

تعرض ممثل جريدتيْ "زمان" و"بوكون (*Bugün*)" التركيتين في أمريكا "آدم ياووز أرسلان (*Yavuz arslan*)" لاعتداء لفظي وجسديّ من قبل ابن أخ أردوغان في الولايات المتحدة الأمريكية.

المحكمة تخلي سبيل تسعة من رجال الشرطة قُبِضَ عليهم من قبل في مدينة "إزمير".

نشرت جريدة "طرف (*Taraf*)" التركية أن حزب العدالة والتنمية يسعى جاهدًا لإلغاء صلاحية "جمع التبرعات دون تصريح" التي حصلت عليها جمعية "هل مِنْ مُغِيث؟ (*Kimse Yok Mu?*)" بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ فبراير ٢٠٠٧م؛ تلك الجمعية التي توصل المساعدات الإنسانية لأكثر من ١١٣ دولة و٣٠٠ ألف عائلة علاوة على مساعداتها للفلسطينين، وذلك على الرغم من أن التفتيش أسفر عن براءة الجمعية من كل ما يُنسب إليها.

أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤م

قوات الأمن تداهم أماكن المواقع الإلكترونية التي بثت أخبار عملية الفساد.

القضاء يرفض عمليّات الاعتقالات التي تضلّل الرأي العام. ومنها: إلقاء القبض على اثني عشر شرطيًا بتهمة التنصّت، بعد اكتشاف أجهزة تنصّت في مكتب رئيس الوزراء .. النيابة تطلق سراح سبعة منهم... المحكمة تطلق سراح الخمسة الباقين... النيابة تطلق سراح أحد عشر شرطيًا... المحكمة تطلق سراح ثلاثة آخرين في قضية المكافآت غير المشروعة... إلقاء القبض على تسعة من رجال الشرطة في مدينة "أضنه"، أُخلي سبيل ستة منهم، وتجري محاكمة ثلاثة عشر دون ضبطية... إلقاء لقبض على اثنين وثلاثين شرطيًا في مدينة "إزمير"، أُحيل أحد عشر منهم إلى المحكمة، وقامت المحكمة بإخلاء سبيلهم كلهم

المحكمة الدستورية العليا تتخذ قرارات نحو مزيدٍ من الحرية: كإلغاء صلاحية رئاسة قطاع الاتصالات في قطع الإنترنت أربع ساعات، واشترطت المحكمة الدستورية أن يكون قطع الإنترنت بناء على قرار قضائي، ونزع حق رئاسة قطاع الاتصالات في جمع وتسجيل البيانات على الإنترنت؛ إذ إن ذلك يهدد الحياة الشخصية في المجتمع التركي، وإلغاء شرط بقاء الموظفين المعزولين من وظائفهم عامين دون عودةٍ إلى العمل.

وافق البرلمان التركي على مذكّرة تسمح بإرسال جنودٍ إلى خارج البلاد لأجل سوريا والعراق، واستخدام الجنود الأجانب الأراضي التركية.

الأستاذ فتح الله كُولَنْ في تهنئته المسلمين بعيد الأضحى "علينا أن ندعو لتركيا وللعالم الإسلامي ساعة على الأقل يوميًا".

بدأت قوات داعش وعناصر "حزب الاتحاد الديمقراطي (*PYD*)" صراعًا عنيفًا فيما بينها في "كوباني" على الحدود بين سوريا وتركيا.

على الرغم من كل التحديات التي تواجهها جمعية "هل من مغيث؟" إلا أنها تقدم لحوم الأضاحي للمحتجين في أكثر من ثلاثٍ وسبعين دولة في العالم، كما ذبحت (١٠٠١) أضحية في فلسطين ووزعتها على ستّة آلاف عائلة فلسطينية، بالإضافة إلى غير ذلك من المساعدات المادية.

سقوط بعض الصواريخ والقذائف على الأراضي التركية أطلقها تنظيم داعش، وتَعَرُّضِ بعض المنازل للضرر جراء هذا القصف.

قال أردوغان: "إن "كوباني" على وشك السقوط، ولا بد من تحركٍ بريٍّ ضد داعش".

توتّر داخلي في تركيا جرّاء احتمال سقوط "كوباني" في يد تنظيم داعش الإرهابي، ونزول بعض المواطنين إلى الشوارع، وإضرام النيران في بعض المصالح الحكومية والممتلكات الخاصة راح ضحيته تسعة عشر مواطنًا، ومن ثم تم إعلان حظر التجوال في ست مدن من بينها "ديار بكر"، ونزول قوات من الجيش إلى الشوارع لحفظ الأمن.

أُعلن أنّ هدف أمريكا من العمليات المسلحة في سوريا ليس بشار الأسد، بل تنظيم داعش الإرهابي.

ظهر لاحقًا أن هناك محاولات من أجل توريط تركيا في حرب في الأراضي السورية.

نشر درس من دروس وعظ الأستاذ فتح الله كُولَنْ يقول فيه: "إن من يدفعون البلاد والعباد لخوض مغامرة لن يستطيعوا الإجابة حين يسألهم الله ويحاسبهم".

استشهاد اثنين من رجال الشرطة جراء مكيدة أعدها حزب العمال الكردستاني في منطقة "بينكول (*Bingöl*)".

صرحت الولايات المتحدة الأمريكية أن تركيا ستدعم المعارضة المعتدلة في سوريا بالتدريب العسكري.

الرئيس التركي أردوغان يستهدف حركة الخدمة دون أدنى دليل ويدّعي أن الدولة الموازية (يقصد حركة الخدمة) تقف وراء أحداث "كوباني" واستخدم عبارات تحمل معنى التهديد قائلًا: "سننتهجُ سياسةً جديدةً معهم -يقصد حركة الخدمة- في جدول أعمال اجتماع "مجلس الأمن القومي (*MGK*)" نهاية الشهر الجاري".

صرح حزب العمال الكردستاني الإرهابي أنه أرسل قواته المسلحة إلى داخل تركيا.

عناصر حزب العمال الكردستاني الإرهابي تنهب وتسلب بعض المدارس الحكومية والبيوت الطلابية التابعة لحركة الخدمة في شرق تركيا، وتضرم النيران فيها.

وصف الأستاذ فتح الله كُولَنْ الأقاويل الزاعمة وجود صلة لحركة الخدمة بما يحدث في كوباني من عمليات بأنها افتراءات عظيمة، وصرح أن حركة الخدمة لم ولن تتبنى فكرة لعنف، وأن أصحاب العقول السليمة يرون أن تلك الادعاءات محض كذب وتستدعي السخرية والتهكم.

فوز المرشحين المؤيدين للحكومة في انتخابات المجلس الأعلى للقضاة والنيابة (*HSYK*).

صرح وزير الخارجية السابق وأحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية "يشار يقيش (*Yaşar Yakış*)" أنه لم يصدق مزاعم تنظيم الدولة الموازية".

قوات الأمن تفشل في العثور على منفذي عمليات اغتيال الشرطيين في مدينة "بينكول"، كما يحظر نشر أية أخبار عن هذا الشأن.

الحكومة تعد مجموعة جديدة من القوانين تذكرنا بفترة الأحكام العرفية، ومنها: تحديد حق الدفاع، وجواز تجميد أموال وأملاك أي متهم أو مشتبه فيه في أي جريمة تُخالف الدستور، ولا يشترط وجود دليل مادي بل يكفي "الاتهام الظنيّ" للحصول على قرار بالتفتيش.

منح محكمة "الصلح والعقاب" صلاحيات مفرطة تمنحها حق تنظيم عمليات مداهمة في أنحاء تركيا.

القوات المسلحة التركية تقصف للمرة الأولى بعد توقفها لمدة عامين مواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني.

المعارضة تنتقد القوانين الجديدة التي تسمح بتجميد أموال وممتلكات أي معارض يتم القبض عليه.

الولايات المتحدة الأمريكية تصرح أنها قامت باتصالات مباشرة بحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (*PYD*).

إغلاق ملف ١٧ ديسمبر عقب تحقيقات ٢٥ ديسمبر، كما تمّ إغلاق الملف جراء تحقيقات بشأن ثلاثةٍ وخمسين مشتبهًا بهم.

إسبانيا تتغلب على تركيا بفوزها بالعضوية المؤقتة في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وفي حين حصلت تركيا قبل ستة أعوام على مائةٍ وواحدٍ وخمسين صوتا من قبل إلا أنها حصلت على ستين صوتًا فقط هذه المرة؛ ويُعدُّ هذا دليلًا على سوء العلاقات التركية مع العالم في الوقت الراهن.

صرح العضو السابق في البرلمان التركي "غفار يقين (*Yakın*)" أن هناك خططًا ترمي إلى إبادة حركة الخدمة تتم بيد أردوغان رغم كونه رجلًا "متدينًا".

ازدياد التوتر وجرائم القتل مجهولة الفاعل في شرق تركيا.

سمحت تركيا بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية بعبور ميليشيات حزب الاتحاد الوطني إلى "كوباني"؛ إذ وافق البرلمان التركي على مذكرة تسمح للجنود الأجانب باستخدام الأراضي التركية.

صرح محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ أن الأخبار الكاذبة تهدف إلى هدم كيانٍ مدني؛ أي حركة الخدمة.

صدر قرار بالقبض عى سبعة عشر عنصرًا من رجال الشرطة كانوا قاموا بمداهمة اتحاد الجماعات الكردية (*KCK*) -إحدى منظمات حزب العمال الكردستاني (*PKK*)- في أنقرة.

وسائل الإعلام العالمية تناقش تغيير تركيا سياستها بالنسبة للوضع في "كوباني"؛

والأستاذ فتح الله كُولَنْ يُعزّي أسرَ الشهداء من خلال جريدة ناطقة بالكردية، ويستنكر ما تفعله داعش.

المحكمة تبرئ ساحة سبعة عشر شرطيًا تم القبض عليهم مسبقًا في أنقرة.

داود أغلو يصرّح "الكسب غير المشروع من أراضي الدولة حرام ودناءة".

نظمت جمعيّة "اتحاد الصحفيين والكتاب" مؤتمر السلام في "جنيف" بمشاركة خمسين دولة وثمانمائةٍ من المثقفين، وقد بعث الأستاذ فتح الله كُولَنْ رسالة إلى هذا المؤتمر عبر فيها عن ضرورة تنشئة إنسان محب للسلام من أجل نشر السلام في العالم أجمع.

استشـهاد ثلاثة عسـكريين في وسط أحد شـوارع 'هكاري (*Hakkari*)' كانوا يرتدون زيًا مدنيًا.

فاجعـة منجـم جديدة؛ إذ لقي ثمانية عشـر عاملًا مصرعهم إثـر إغراق المياه المنجمَ.

بعـد أن نفـى حـزب العمال الكردسـتاني مسـؤوليته عـن مقتل ثلاثـة جنود، أوضحت القوات المسـلحة التركية تورطه في هذه العملية عن طريق تسجيلات لمكالمات لا سلكية أجرتها هذه المنظمة الإرهابية.

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤م

المعارضة توجّه انتقادات حادة لإنشاء القصر الرئاسي الذي سمي بـ"القصر الأبيض" الذي يتألف من أكثر من ألفٍ ومائةٍ وخمسين غرفة بتكلفة مليار وثلاثمائة مليون ليرة تركية، واصفة إياه بـ"القصر غير الشرعي" استنادًا إلى قرار المحكمة بحقّه، علمًا أن هذا البناء بدأ إنشاؤه مقرًّا لرئاسة الوزراء.

أعلن محامو الأستاذ فتح الله كُولَنْ أن "الأستاذ فتح الله ليست له أية علاقة بالأحزاب السياسية في البلاد".

نيابة "كيليس" تلقي القبض على ستةٍ وعشرين شرطيًّا بزعم أنهم يتنصّتون دون إذن قانوني.

أُعلن أنّ نسبة جرائم الفساد والرشوة ارتفعت إلى ٦٨٪ في الثلاثة أعوام الأخيرة.

إخلاء سبيل خمسة من رجال الشرطة ممن سبق القبض عليهم في إسطنبول، وانخفض عدد المحبوسين إلى اثنين وأربعين شرطيًّا.

"حزب العمال الكردستاني" يقتل شخصا في مدينة "جِزْرَه (*Cizre*)" التركية.

لم يتم العثور بعد على الجُناة الحقيقيين لثلاثٍ وستّين عملية قتلٍ وقعت في الثلاثة أشهر الأخيرة.

نشر درس للأستاذ فتح الله كُولَنْ في موقع "*Herkul.org*" بعنوان "لم تكن لدينا نية لإنشاء حزب سياسي، ولن يكون فيما بعد"، وتعليقًا على ما تناولته وسائل الإعلام في الأيام الأخيرة عن محاولة حركة الخدمة إنشاءَ حزب سياسي جديد أو ربطَ حركة الخدمة بالأحزاب السياسية صرّح الأستاذ في "النفحة" رقم

(٤٣٣) على الموقع ذاته قائلًا: 'لم ولن تكن لدينا أيّ نيّة لإنشاء حزب سياسي، حتى إن هذا الأمر لم يخطر ببال ولو أصغر فرد في الحركة، إننا في الحركة نسير من منطلق قول الشيخ بديع الزمان سعيد النُّورْسِي أعوذ بالله من الشيطان والسياسة'.

الحزب الجمهوري الشعبي (*CHP*) يقدم عريضة للمحكمة الدستورية العليا للمطالبة بإلغاء قانون احتكار الحكومة طباعة 'رسائل النور"، والتي توقفت طباعتها منذ ما يقارب مائتين وخمسة وعشرين يوما.

اعتقال أكثر من ثلاثمائة وثلاثةٍ وخمسين شرطيًا خلال السبعة أشهر الأخيرة، أخلت المحكمة أو النيابة سبيل ثلاثمائةٍ واثني عشر منهم، ورغم هذا قامت وزارة الداخلية بعزل أولئك الشرطيين من وظائفهم دون انتظار قرار المحكمة

جريدة "حُرِّيَة (*Hurriyet*)' نشرت أن الطب الشرعي يثبت صحة تفريغ الملفات الصوتية، وأن هذه التسجيلات سليمة تمامًا، ولكنها لم تصرح بوجود تسجيلات بين أردوغان ونجله بلال بين هذه الملفات.

'الهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون (*RTÜK*)" توقع غرامات مالية على قناة "سامان يولو' التابعة لحركة الخدمة في السنة الأخيرة تقدر بملايين الليرات التركية.

زُعِم أنه تم تغيير كراسة الشروط بشأن إنشاء ثالث مطار في إسطنبول لينخفض شرط إرتفاع منسوب الأرض من ١٠٥ مترا إلى ٧٥ مترا، وبهذا ربحت الشركات المسؤولة عن الإنشاءات أكثر من ملياري يورو لصالحها.

الإعلان عن إحالة حقوق طبع ونشر كتب رسائل النور إلى رئاسة الشؤون الدينية.

الأراضي الزراعية تقع ضحية للاستثمار العقاري؛ فتفقد مليونين وسبعمائةٍ واثني عشر ألف فدان من الأراضي الزراعية ماهيَّتَها في خمسة أعوام.

ثمانين بالمائة من الطرق التي أنشأتها حكومة حزب العدالة والتنمية منذ عام ٢٠٠٣م -والتي تقدر بـ(١٧٤٢١كم)- وُصفت بأن متوسط عمرها ما بين اثنين إلى ثلاث سنوات تقريبًا، وهذه النوعية الرديئة من الأسفلت تستهلك من ميزانية الدولة ١,٧ مليار ليرة تركية سنويًا لإصلاحها وتمهيدها.

زعيم المعارضة ادعى أن المال الذي تم دفعه لأجل بناء 'القصر الأبيض" أُخذ من صندوق البطالة وأشير إليه في سجلات الصندوق بـ'نثريات أخرى".

محكمة مجلس شورى الدولة توقف تنفيذ قرار إلغاء صلاحية "جمع التبرعات دون تصريح' التي حصلت عليه جمعية 'هل مِنْ مُغِيث؟ (*Kimse Yok Mu?*)"

البرلمان التركي يحظر نشر أية أخبار عن عملية الفساد، إلا أن بعض المواقع الإلكترونية والصحف صرحت بعدم قبولها هذا القرار.

البابا "فرانسيس" الزعيم الروحي للعالم المسيحي الكاثوليكي وصل تركيا بالأمس تلبية لدعوة الرئيس أردوغان، في زيارة تستغرق ثلاثة أيام يبدؤها بزيارة النصب التذكاري لـ"أتاتورك"، ويستقبله أردوغان بمراسم رسمية ويستضيفه في قصره الجمهوري الجديد، ليكون بذلك أول ضيف أجنبي يدخل هذا القصر، وأكد الرئيس أردوغان في مؤتمر صحفي عقده بعد لقائه بالبابا على ضرورة الحوار والتسامح بين الأديان. وخاطب أردوغان ضيفه بـ"فضيلة البابا"، وأكد أردوغان بتطابق آرائهما تمامًا فيما يتعلق بما يجري من أحداث في العالم.

وزير العدل يشير -في خطابه- بشكل غير مباشر إلى أن إنشاء القصر الرئاسي المعروف بـ"القصر الأبيض" ليس قانونيًا.

نظّمت مجلّتا "حراء" والأمل الجديد "يني أوميت (*Yeni ümit*)" مؤتمرًا دوليًا تحت عنوان "تعظيم الشعائر واحترام المقدسات في الإسلام" وقد شارك فيه اثنا عشر عالمًا من تسعِ دول مختلفة كمتحدثين فيه.

لرئيس العام لحزب السعادة "مصطفى كمالاق" يعترض على تصريح أردوغان بأن القصر الرئاسي المعروف بـ"القصر الأبيض" هو للرفعة من شأن واعتبار الدولة والشعب، ويقول: "إن اعتبار الدولة الذي قبرتموه تحت التراب في منجم "سوما (*Soma*)" -الذي مات فيه ٣٠١ عامل-، لن تكسبوه بالقصور الفاخرة أبدًا".

قال رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" إنهم كانوا يعلمون أن العناصر المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني لم تنسحب من الأراضي التركية إلى خارجها وفقًا لما هو مقرر في مفاوضات السلام.

البابا يدعو من داخل مسجد السلطان أحمد.

دسيمبر /كانون الأول ٢٠١٤م

ذكرت منظمة الشفافية الدولية (*Transparency International-TI*) أن تركيا شهدت تزايدًا في حالات الفساد ما جعلها تسجّل أكبر تراجع في الترتيب وصل إلى خمس نقاط دفعة واحدة، وأحدث التقرير الصادر منذ يومين حول عام (٢٠١٤م) أصداء واسعة في أوساط الرأي العام التركي خاصة والعالمي عامة، وكشف عن أن تركيا تراجعت بشكل كبير.

نظمت جمعية (هل من مغيث؟!) الخيرية التركية حفل افتتاح لدار أيتام جديدة شيدتها بمدينة كوستي" الواقعة في ولاية النيل الأبيض في السودان بحضور كل من والي المدينة ووزير العمل الاجتماعي السوداني.

اعترف رئيس أحد الصناديق الانتخابية المتهم بتزوير الأصوات في منطقة "كغيت خانة (*Kağıthane*)" بإسطنبول بأنه غيّر في محضر القضية المدان بها في موضعين فقط لكنه لاحظ فيما بعد وجود تغييرات في أكثر من موضع، وأنه لم يقم بهذه التغييرات.

في خطوة تذكّر بالمشاهد التي عهد الأتراك رؤيتها أيام ما يسمى بـ"الانقلاب العسكري ما بعد الحداثة" الذي وقع قبل ١٧ عامًا، أغلقت السلطات التركية بالشمع الأحمر مركزًا تعليميًّا يقدّم -منذ ست سنوات- خدماتٍ من بينها تعليم القرآن للطلاب من أبناء الأسر محدودة الدخل.

صنفت المؤسسة الفكرية الأمريكية غير الحكومية "فريدم هاوس (*Freedom House*)" حرية الإنترنت في تركيا خلال العام الجاري (٢٠١٤م) تحت فئة "غير حر" بعد تصنيفها إياه في شهر مايو/ آيار الماضي في فئة "حر جزئيًا".

في الوقت الذي تتواصل فيه ردود الفعل على قائمة المحسوبية التي أعلن عنها "خلوق كوتش (*Haluk Koç*)" نائب رئيس حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة التركية، والمكونة من خمسةٍ وثمانين شخصًا توضح تعيين المقربين من أعضاء حزب العدالة والتنمية في وظائف مهمّة وحساسة بالدولة وَرَدَ ادّعاءٌ صادمٌ من نائب آخر من الحزب نفسه؛ حيث قال: إن قائمة المحسوبية التي أعلن عنها 'كوتش" هي الجزء الظاهر من جبل الجليد بمعنى أن هذه القائمة جزء صغير من الحقيقة المختبئة، وأضاف أنه تم تعيين عشرة آلاف شخصٍ دون خوض اختبارات التعيين بالوظائف الذي تجريه الدولة لتعيين خريجي الجامعات.

طلب وزير الداخلية التركي السابق "معمر جولر (*Muammer Güler*)' من اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق وتقصي الحقائق في قضايا الفساد والرشوة -التي تفجرت في ١٧ ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي والمتهم فيها مع ثلاثة وزراء آخرين من حكومة حزب العدالة والتنمية- عدم إحالته إلى محكمة الديوان العليا.

واصل 'فؤاد عوني" الكاتب والمدون المشهور على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر' الكشف عن مخطَّطات الرئيس رجب طيب أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية لقمع وسائل الإعلام والكتاب المعارضين؛ فقد نشر ليلة ١٣ ديسمبر ٢٠١٤م ضدّ مجموعة من الصحفيين تغريدات جديدة ادعى فيها أن السلطات تخطِّط لتنفيذ عملية اعتقال واسعة النطاق صباح اليوم الأحد الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م.

زعم 'فؤاد عوني' في تغريدة جديدة له أن رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ثار غضبًا وكاد يجنّ بعد تسريب المعلومات الخاصة بالحملة التي يخطط لها ويديرها منذ أشهر بنفسه ضد الصحف ووسائل الإعلام المعارضة.

صدّق رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان على حزمة الإصلاحات القضائية الجديدة المكونة من خمسٍ وثلاثين مادة، وتتضمن حزمة القوانين الجديدة التي تحد من الحقوق الأساسية والحريات، ومنها: عدم الحاجة إلى إصدار قرار من المحكمة لتفتيش؛ بل سيكفي لذلك "الاتهام الظني" وليست الأدلة الملموسة والمؤكدة التي كانت جارية من قبل.

نفذت السلطات صباح اليوم الأحد الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م عملية ضد كل من مجموعة "سامان يولو" الإعلامية المعروفة وصحيفة "زمان" -الأكثر مبيعًا في تركيا- الأمر الذي اعتبره الشارع التركي قضاءً على ما تبقى من الديمقراطية في البلاد.

١٤ ديسمبر ٢٠١٤م اليوم الأسود للديمقراطية والإعلام الحرّ في تركيا؛ إذ شنت السلطات التركية في هذا اليوم حملة انقلابية موسعة ضد الإعلام الحر بهدف إسكات الأصوات المعارضة مع حلول الذكرى الأولى للكشف عن فضائح الفساد والرشوة في ١٧ و ٢٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م.

احتجاز بعض الصحفيّين، وفي مقدمتهم رئيس تحرير جريدة "زمان" التركية "**أكرم دومانلي**" استنادًا إلى قانون "الاتهام الظني" الذي صدّق عليه رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان قبل يوم واحد فقط، ويُعتبر "**أكرم دومانلي**" هو أوّل ضحيّة لهذا القرار.

أطلقت السلطات التركية سراحَ العالم المعروف أحد كتاب صحيفة "زمن" التركية "أحمد شاهين (*Şahin*)" البالغ من العمر تسعةً وسبعين عامًا بعد اعتقاله قبل يوم واحدٍ في إطار الحملة غير القانونية التي استهدفت مجموعةً من الصحفيين ومنتجي المسلسلات وكتاب السيناريو ورجال الأمن.

قال "كمال كليجدار أوغلو" رئيس حزب الشعب الجمهوري في معرض تقييمه لقرار الحكومة باعتقال عدد كبير من الصحفيين من بينهم رئيس تحرير جريدة "زمان" ورئيس مجموعة "سامان يولو" الإعلامية: "إن ما تشهده تركيا اليوم حركة وعملية انقلابية".

إطلاق سراح "أكرم دومانلي" بعد اعتقاله بشكل غير قانوني وحبسه احتياطيًا مدة ٨٠ ساعة دون استجواب تعرض خلالها لكثير من الممارسات غير الإنسانية بعدما قبض عليه يوم الأحد ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م في إطار عملية الانقلاب على الديمقراطية والصحافة الحرة في العملية الأمنية المعروفة بـ"الأحد الأسود"، كما قرر القاضي استمرار حبس مدير مجموعة "سامان يولو" الإعلامية "هدايت كارجا" الذي كان ألقي القبض عليه في إطار الحملة نفسها.

"نحن ندعو أهل الإنصاف إلى رؤية الحقيقة والتحري عنها مجددًا بالرغم من وجود الضباب والدخان الكثيفين اللذين يغطيانها، فربما اليوم أو غدًا ستتفرق غيوم الفتنة هذه، وسنقف في موقف لا بد وأن نتقابل وجهًا لوجه فيه. كما أننا نُدرك وتدركون أيضا بأنه لن يمكن إلغاء طرف على حساب طرف آخر بغيَةَ إرضائه في هذه الدولة".

قليلاً من الإنصاف![1]

رجاءً خذوا نفَسًا عميقًا، ومن ثم ابدؤوا برحلة تأملية قصيرة عبر الزمن إلى فترة وجيزة قريبة وليست ببعيدة. ماذا تتذكرون عمّا سماه البعض بـ"خلاف حركة الخدمة مع حزب العدالة والتنمية؟" إليكم بتذكرة بسيطة لكي تتمكّنوا من تحليل الوضع بشكل أدق.

تعلمون أن الأستاذ فتح الله كولن تعرّض لوعكة صحية مفاجئة قبل فترة وجيزة، وإثرها تم نقله إلى المشفى في حالة إسعافية. وبما أنني كنت في زيارة شخصية له في تلك الآونة، كتبت في مقال سابق ما يلي: ***"كان رئيس الوزراء السيد "رجب طيب أَرْدُوغَانْ (Erdoğan)" في مقدمة المتصلين للاطمئنان على الوضع الصحي للأستاذ فتح الله كولن، اطمأن على صحته، مخاطبًا إياه بأسلوب غاية في اللطف، متمنيا له الشفاء العاجل، ورد عليه الأستاذ بنفس الأسلوب اللطيف قائلا: لقد أتعبتم أنفسكم وشغلتنا بالكم يا دولة الرئيس"*** وبعد تبادل الحديث -والذي

[1] جريدة "زمان" التركية، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٣م

اطمـأنّ مـن خلاله الأسـتاذ أيضا على صحّة سـيادة رئيس الـوزراء- حان موعـد الوداع، وعندئذ طلب كل واحد منهمـا الدعاء، ولو كنتم حاضرين في تلك اللحظات التي تسـتحق المشـاهدة والسـماع والتفكّر فيها والتي جـرت في جـو غاية في الصدق والإخلاص بين الطرفين، لقلتم لمن يريد الوقيعـة بينهمـا "حسـبكم يا بُغـاة الفتنة والفسـاد! كفوا عـن النفخ في نار الفتنة".

بعد هذه الصورة التي عرضناها في الأعلى، قام الأستاذ فتح الله كولن على الفور بنشـر بيان شـكر وامتنـان من صفحتين موجّه إلـى كل من قام بالاطمئنان على صحته مع ذكر الأسماء بمن فيهم رجال الدولة والسياسة، ورجـال الأعمال، والصحفيون، ومما لا شـكّ فيـه أن أهم جزئية في بيان الشكر ذاك كانت تشير إلى سيادة رئيس الوزراء، إذًا ماذا حدث؟ وما الذي جرى حتى انقلب جوّ الألفة والصدق والإخلاص ذلك رأسًا على عقب.

الـذي حصـل أنه فجـأة طَفَـتْ على واجهـة الأحداث مشـكلة حول مشـروع قانون يتعلق بإغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي، ويشـهد الله بأننـا تمنينـا كثيرًا بأن يتـم تعديل وتصحيـح خبر ذلك المشـروع، وفي اليـوم الأول مـن نشـر الخبر خرج بعض المسـؤولين وصرحـوا بأن ذلك النبـأ عار من الصحـة، ليته كان كذلك.. إذن لتمكّنّا من رأب الصدع ودرء الفتنـة عن أنفسـنا على أقـل تقدير، وكلما قام أحد المسـؤولين بالتصريح بأن مشروع القانون هذا كذب وليس له أساس من الصحة، توضّح لنا أكثر فأكثـر بـأن هنالك أزمة مقلقة قادمة، إذ لم يكـن من المعقول لدولة آمنت بمبدأ الديمقراطية التداولية واعتمدت سيادة القانون أن تسنّ مشروع قانون

يتصل مباشرة بقطاع خاص له ما له من التفاصيل بهذه السرعة دون أن تستوعب تفاصيل الموضوع ودون أن تتشاور مع القائمين على القطاع.

نحن -صحيفة زمان- كنا وما زلنا نعترض على فكرة إغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي عنوة عبر إصدار مشروع قانون، وسبب موقفنا هذا أصلا يتوافق مع التصريحات الأخيرة للمتحدث باسم الحكومة الذي قال: "إن اغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي أمر مناف للدستور، وأنه غير مقبول تحت أي ذريعة كانت"، كما يحق لنا أيضًا، أن نسبق ذلك بخطوة متقدمة ونقول بأنه لا يمكن إغلاق أو تحويل أي مؤسسة للقطاع الخاص في دولة حقوق وحريات عبر اللجوء إلى أسلوب سنّ قانون أو طرح مشروع قانون يؤطر ويمهد لهذه الخطوة، مع العلم بأن التغير الذي لمحناه في لهجة المتحدث باسم الحكومة لا يعني بالضرورة تغير الأمر الواقع. إن أفضل طريقة لإغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي -إن كنتَ تريد ذلك- هي أن تقوم بتطوير المناهج والأساليب في مجال التدريس والتعليم بحيث تصل إلى درجة من التطور تقنع من خلاله أولياءَ الطلاب والمواطنين بأنه لم تعُد هنالك حاجة لإرسال أبنائهم إلى المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي، وبالتالي يقوم المواطن بوضع الأقفال على أبواب تلك المعاهد بنفسه، ولكنه لا يمكنك أن تمارس الإكراه القانوني على تلك المؤسسات بغية إغلاقها تحت أي ظرف كان.

وللأسف ما زالت هنالك أطراف تريد تمييع الموضوع عبر الدخول في تفاصيل ونقاشات عقيمة بدل القيام بتقديم الأسباب المقنعة والموضوعية المتعلقة بمشروع القانون هذا، بينما نحن قدمنا وجهة نظرنا بهذا الشأن، ومنذ البداية، ضمن إطار الحقوق والمتطلبات الديمقراطية

وما زلنا محتفظين بهذا الرأي فيما يتعلق بهذا الخصوص، ومن المفيد أن نعبر عن موقفنا ونسعى إلى إقناع الأطراف المعنية أو الناس الذين لا يفهموننا أو الذين يريدون جر الأمور إلى مسارات أخرى لتحقيق مآربهم الشخصية.

لا تتعبوا أنفسكم عبثا أيها السادة! ليست هنالك أية مشكلة سياسية، فمحاولاتكم المتكررة لتشويه صورة الطرف الذي تدعونه بـ"الجماعة" ستبوء بالفشل لكون حركة الخدمة ليست حركة سياسية أصلًا، ومن خلال اتهاماتكم الوهمية بأن هنالك صراعًا من أجل السلطة أو منافسة ليّ الذراع بين حركة الخدمة والحكومة لن تفيدكم بشيء، بل ستتسببون بصدمة من اليأس تصيب الناس من خلال قيامكم بتحريف الموضوع عن مساره، نحن -صحيفة زمان- قمنا بتحديد موقعنا وموقفنا منذ البداية، ووجهنا رسالة إلى أعلى السلطات في الحكومة مفادها: "أنتم من تحكمون هذا البلد، نكنّ لكم الاحترام (مثلما كنا نكنّه للحكومات السابقة) وندعوا لكم بالتوفيق والسداد، وإذا قام أحد من طرفنا أو من يدّعي أنه من طرفنا بمطالبتكم بتخصيص موقع أو مكانة مرموقة له في هرم السلطة نؤكد أنه لا علاقة لنا بذلك الشخص، وإن كانت هنالك أية علاقة لنا به فسنعتبر هذه العلاقة بحكم المنتهية اعتبارا من تلك اللحظة، لكن نفيدكم علما، بأنه في حال علمنا بوقوع إساءة لجهة ما بسبب صلَتِها بنا سنتأثر كثيرا، ولكننا لن نحرمكم من دعائنا"، وإننا لم نتزحزح من موقفنا هذا قيد أنملة، وما زلنا نكنّ كل الاحترام لخيارات السلطة السياسية كما أننا لم نطمع يوما بأي مقام أو موقع إداري أو سياسي.

من الملاحظ أيضا، حتى في المراحل التي كانت فيها العلاقات بأفضل حالها، كان هنالك البعض ممن يحاولون وباستمرار زرع الخلاف بيننا من خلال اختلاق الأخبار التي لا تمت للواقع بصِلة أو من خلال النميمة، وبذلك تمكنوا من نشر أوهام وحكايات كاذبة في المجتمع، كما أصبحنا نجد أيضا أناسًا كانوا في الماضي القريب ممن يصرخون بأعلى أصواتهم "بأن هذه الحكومة لا بد وأن تسقط"، بل وأكثر من ذلك كانوا يقومون بأبلسة وشيطنة الدولة انطلاقًا من أفكارهم الأيديولوجية فحسب، أما الآن فتجدهم يؤلّهون الدولة ويتمترسون في صف الدفاع الأول عن الحكومة، وفي هذا الحال، لا نظن بأنهم يفعلون ذلك حبًّا بالدولة والحكومة، بل من منطلق تطبيق التعليمات الدينيئة التي تم تلقينها لهم من الجهات المجهولة التي تدعمهم، وبذلك يحاولون إظهار كل مكونات ومؤسسات المجتمع المدني التي هي خارج مظلة الدولة بمظهر "العدو المحتمل"، بيد أن مكونات ومؤسسات المجتمع المدني مثل رجال الأعمال والمؤسسات الإعلامية المدنية تعتبر من العناصر التي لا يُستغنى عنها في الديمقراطيات التي تتبنى التشاركية، كما أنه لا يمكن اعتبارهم كمصدر تهديد للنظام القائم.

مع تحريض شهوة السلطة والحكم في تركيا، تبتعد تركيا عن ثقافة الحكم والتحاكم شيئًا فشيئًا، وبالتالي يتم فهم كل كتلة وكأنها متفقة وتتماشى مع الكتل التي تتماهى معها، والبعض ممن يتبنون وجهة النظر هذه ويتصرفون على أساسها سيقومون بوضع كتلة أو جماعة أخرى في مرمى أهدافهم غدًا في حال استطاعوا التخلص من "حركة الخدمة"

اليوم، حتى الوضع الراهن لا يمكن السكوت عنه، مع أننا لا يمكننا القول بالقطع بأن هنالك أناسا قد شمروا عن سواعدهم من أجل إيقاع الجماعات بين بعضهم البعض أو بوجود فرق مشكّلة من قبل الحكومة تعمل من أجل عزل جماعة معينة أو تقوم بتطبيق إستراتيجيات خفية عبر تشكيل جماعة جديدة بدعم من الدولة، وفي حال كان هنالك أناس وفرق تعد لمثل الخطط التي ذكرناها، فهذا لن يرضى عنه الله ولن يرضى عنه عباده، لكون تلك الخطط لا تندرج تحت السلوكيات الإنسانية أو الإسلامية.

نحن ندعو أهل الإنصاف إلى رؤية الحقيقة والتحري عنها مجددًا بالرغم من وجود الضباب والدخان الكثيفين اللذين يغطيانها، فربما اليوم أو قريبًا ستتفرق غيوم الفتنة هذه، وسنقف في موقف لا بد وأن نتقابل وجها لوجه فيه، كما أننا نُدرك وتدركون أيضًا بأنه لن يمكن إلغاء طرف على حساب طرف آخر في هذه الدولة لكي ترتسم البسمة على وجوه جهات أخرى بغية إرضائهم، أو أنه لن يمكن أن تحدث واقعة "كربلاء" جديدة تقضي على جذور العالم الإسلامي. بمجرد وجود من يخططون ويقومون بإعطاء التعليمات لتحقيق ذلك.

انطلاقا مما سبق، علينا أن نكون منصفين، وأن نكون على يقين بأن كل من تجاوز حدوده في الإساءة لهذا المجتمع سوف يمثل أمام محكمة الوجدان الجماعي والرأي العام وأنه سينال جزاءه العادل أمام التاريخ، وعلينا الالتزام بهذا القدر من رد الفعل، لأن تجاوز ذلك سيكون بمثابة التحريض على الفتنة وصب الزيت على النار. وهذا سيكون وباله أكبر من أن يُحتمل.

التقارير المخابراتية السرية والمخاوف المتعلقة

بينما كانت التجاذبات والنقاشات مستمرة بخصوص المعاهد الأهلية للتحضير الجمعي تم نشر بعض التسريبات المتعلقة بمجلس الأمن القومي للعام ٢٠٠٤م في جريدة "طَرَفْ"، إثر ذلك قمنا نحن -جريدة الزمان- بالتعبير عن أسفنا حيال ذلك، لإمكانية تأثير تلك التسريبات سلبًا على مسار عملية المطالبة بالحقوق المسلوبة والبحث عن العدالة، وتأكيدًا لموقفنا نشرنا ما يلي: "**كم كنا نتمنى أنه لم يتم التوقيع على تلك الوثيقة، بالرغم من معرفتنا بثقل شروط تلك المرحلة، لأن الكلام يطير ويتلاشى بينما الحبر والكتابات تبقى على الورق، وبالتالي فإن تحميل تلك الوثيقة معنى أكثر من مضمونها وإيقاع الفتنة بين الناس سيكون خروجًا عن جادة الصواب**".

نحن توقفنا عند ذلك الحد، أي في المنتصف بين التمني بعدم وجود تلك التواقيع على تلك الوثيقة وبين معرفتنا بالشروط العصيبة في تلك المرحلة التي كانت تجبر على تلك التواقيع، ومع ذلك فإن الإصرار على إغلاق المعاهد الأهلية للتحضير الجامعي قد أيقظ لدينا رغبة التساؤل فيما إذا تم البدء بتطبيق قرارات وثيقة "مجلس الأمن القومي (*MGK*)" المتخذة في عام ٢٠٠٤م، حتى إن الأستاذ فتح الله كولن قال مُبديًا شكوكه: "أجد صعوبة في الشعور بحسن الظن حيال ذلك".

ولسوء الطالع، ظهرت بعض الوثائق الرسمية السرية تعود لعام ٢٠١٣م وتتضمن السجلات الأمنية والتقارير المخابراتية حول مجموعة من الأشخاص، وفي الحقيقة هذه الحادثة استدعت بعض الإيضاحات حولها، وكم تمنيت شخصيًا أن يخرج أحد من مسؤولي الحكومة ليوضح

هـذا الأمـر وبالتالي يثلج صدورنا لكي نتمكن من استنشـاق نفس عميق، حتى إنني فرحت كثيرًا حينما اتصل بي أحد المسؤولين هاتفيا وقال بأنهم سيصدرون توضيحًا حيال ذلك وقلت لزملائي: "سيكون هنالك تصريح حكومي لبيان خفايا تلك التقارير المخابراتية السرية غير القانونية، دعونا نتابـع ذلـك في إطار النوايا الحسـنة، ربما تخف حدة الفتنة..." للأسـف بالرغـم مـن مرور فترة طويلة من الزمن، لم يصدر أي تصريح أو توضيح مـن طـرف الحكومة بهذا الخصوص، مـع الإشـارة بـأن المقاربة المبدئية التي صدرت من السـيد "حسين جَلِيـكْ (*Çelik*)" كانت مرضيـة نوعًا ما، إلا أنهـا لـم تتطرق إلى التفاصيـل التقنية المتعلقة بالموضوع، وبالرغم من ذلـك، قمنا بنشـر تصريحات السـيد "جَلِيـكْ" كعنوان جانبـي عريض في جريـدة الزمـان، لكي نعكـس ونبين للجماهير ولو من بـاب الصحافة بأن موقف الحكومة لا يتفق مـع ما تحتوي عليه تلك التقارير.

فيما بعد، فجأة بدأت الاتهامات الثقيلة تطال الصحفي "محمد بَارَانْسُو (*Baransu*)" وجريـدة "طَرَفْ (*Taraf*)" التي نشـرت الأخبار المتعلقة بتلك الوثائـق السـرية، حتـى بلـغ الأمر بأن قامت السـلطات الثـلاث؛ التنفيذية والقضائية والتشـريعية برفـع دعاوى قضائية ضد هذا الصحفي والمؤسسة الإعلامية -جريدة "طَرَفْ"- التي يعمل لها، بل وقام السـيد رئيس الوزراء باتهام مَنْ نشـر تلك الوثائق بخيانة الوطن، مـع أن واقـع الحال يشـير إلى أنــه ليســت المـرة الأولى التـي يقوم بها هــذا الصحفي أو المؤسســة التي يعمـل لهـا بنشـر مثل هذه الأخبـار أو الوثائق، مـع العلـم بأنه حين قامت المؤسســة الإعلامية المذكورة بنشـر عشـرات الأخبار التـي تتعلق بحكم الوصاية العسـكرية لم يقم أحد بوضعها في مرمى سـهامه، بل قام البعض

من الصحفيين الذين صنفوا تلك الأخبار بالسبق الصحفي بالتصفيق والانحياز لتهمة "الخيانة" المعطوفة على المؤسسة الإعلامية -جريدة الطرف-، وهو ما يدفعنا إلى الاستغراب والتأمل بخصوص هذه المواقف التي تظهر الصورة الحقيقية لواقع الحال الذي يبعث على الحزن والقلق.

اللعنة على جميع أشكال الوصايات! إذ إن الوصاية العسكرية ووصاية الأوساط غير السياسية والوصايات المشكلة من قبل الحكومات تكسو الهيكل العظمي للديمقراطيات وتسلب قدرتها على التفكير، إذًا كيف يمكننا تحديد معنى الوصاية؟ فالجواب واضح وجلي: أن لا يسمو أحد فوق القانون والحقوق، وأن لا يحقّ لأيّ شخصٍ كان باستخدام القانون أو تفسيره حسب هواه الشخصي، وبأن تكون مكانة المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية وباقي عناصر ومكونات السلطة والحكم محفوظة ومحدّدة مثل الأحزاب السياسية. كما هو الحال في الدول الديمقراطية.

إن ديمقراطيتنا تمر بمرحلة امتحان صعبة يمكننا تجاوزها بالصبر والحكمة واللجوء إلى القانون، لكن هنالك قوى الشر ومراكز خبث وضعت مخططات سيئة، وتبذل حاليًا جهودًا جبارة للقيام بأعمال مشبوهة، ومن ثمّ تلفيق التهم لجهة معينة بريئة من فئات الشعب، **ومن الواضح أن هناك مؤامرة جديدة حاكتها تلك المراكز الخفية لإجراء عملية جديدة تستهدف إبراز أحد الأطراف بعينه كـ متهم اعتيادي**".

لذا علينا أن ننظر إلى الأمور بنظرة مبنية عى المبادئ، وأن نُحدّدَ عديمي الشرف الذين يتسللون إلى أسرار الحياة الخاصة للبشر ويصوّرونها في الأشرطة، وينشرونها بعد ذلك في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وبالتالي يتعيّن تقديمهم للعدالة لإنزال العقوبة اللازمة عليهم

مهما كان الأمر، وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بأن الفشل في الوصول إلى المتهمين الذين نصبوا فخاخًا لنواب الحزبين "الجمهوري الشعبي (*CHP*)" و"القومي التركي (*MHP*)" كان خطأ فادحًا، وإذا ما لم يتمّ الكشف عن تلك الأعمال القذرة عبر الوسائل القانونية ستتوجّه أصابع الاتهام إلى شريحة معينة من الناس التي لا علاقة لها بالأمر، كما ستحوم الشبهات حولها دائمًا.

يبدو أن الأجواء ستزداد احتقانًا كلما اقتربت الفترة الانتخابية، كما جرت عليه العادة دائما، ولذلك فإن حاجة تركيا إلى ديمقراطية شفافة وتشاركية وقابلة للمحاسبة تزداد شيئًا فشيئًا، والحل يكمن في التمسُّك بالديمقراطية بشكل جماعي، وليس من خلال تجاهل الحاجة للديمقراطية التشاركية والصراع مع الشعب.

دعوة إلى العدل والإنصاف

شاءت الأقدار أن تشهد تركيا التطورات التي حدثت على خلفية أكبر قضية فساد ورشوة في تاريخها، في الوقت الذي وقعت حوادث مماثلة في العديد من بلدان العالم؛ مماثلة في الصورة والظاهر، مغايرة تمامًا في الحقيقة والجوهر!

يعلم الجميع واقع الحال لدينا، فالسلطة الحاكمة في تركيا تتدخّل بكل وسيلة ومناسبة وبصورة دائمة في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة وتتهم فيه أربعة وزراء وأبناءَهم بتُهَم خطيرةٍ بحيث تقشعر منها الجلود، **ومنذ الأيام الأولى من بدء التحقيق، تمّ عزل عدد كبير من القيادات الأمنية، وتعيين نائبين عامين إلى جانب النائب العام الذي أطلق التحقيق،**

وتعميم تغيير مناصب الكوادر الأمنية والشرطية في جميع أنحاء تركيا، فضلًا عن الضغوطات التي تمارَس ضد كل من يدعم عملية التحقيق، بما فيهم وسائل الإعلام المختلفة، وإهانة الأبرياء واتهامهم بتشكيل "عصابة".. كل ذلك من أجل إسدال ستار أسود على أعمال الفساد...

بينما خيّم هذا المشهد الغريب على تركيا مثل الكابوس، شاءت الأقدار أن تشهد عدد من بلدان العالم أحداثًا مشابهة، مثلما حدث في إسبانيا، إذ كان رئيس الوزراء الإسباني "ماريانو راخوي" في رحلة خارجية، داهمت الشرطة المقر الرئيس للحزب الحاكم في إسبانيا، وأجرت عملية تفتيش في المبنى لمدة ١٤ ساعة، سعيًا للعثور على الأدلة، أي نوع من الأدلة؟ أدلة الفساد المالي! أرأيتم ماذا فعل رئيس وزراء هذا البلد؟ أأنّب الصحفيين بقوله "التزموا الأدب والأخلاق"؟! أعزل ضباط الشرطة من وظائفهم؟! أتحدّث عن لعبة ومؤامرة دولية؟! بل على العكس تمامًا، صرّح من العاصمة البلجيكية بروكسل التي وصلها لحضور قمةٍ للاتحاد الأوروبي أنه ليس هناك ما يبعث على القلق، ثمّ أضاف "لقد أصدرت جميع التعليمات اللازمة لتوفير كافة التسهيلات حتى يتمّ التفتيش والتحقيق على نحو مطلوب"، هل ساءت سمعة رئيس الوزراء الإسباني أو لحقت أضرار بشرعية حكومته إذ قال كذلك؟! بل إنه فعل ما تقتضيه مبادئ سيادة القانون والدولة الديمقراطية.

كذلك وقعت حادثة مماثلة أخرى مثيرة للاهتمام أيضًا، وهذه المرة في اليابان، إذ يزعمون بأن حاكم طوكيو "ناوكي إينوزي" قبض من شركةٍ رشوةً بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار لما كان نائب حاكم المدينة، واعترف الحاكم بأنه اقترض العام المنصرم من الشركة لأغراضه وحاجاته

الشخصية، ولكنّه سدّد جميع ديونه للشركة، مشدّدًا على عدم تقديمه أي امتيازات للشركة المعنية، وعلى الرغم من أنه أدلى بهذه التصريحات، إلا أنه أعلن في الوقت ذاته عن استقالته من منصبه لكي لا تواجه الحكومة اليابنية أي مشاكل وصعوبات في استثماراتها العملاقة لدورة الألعاب الأولمبية العالمية، قولوا لي -بالله عليكم- إن لم يكن هذا السلوك نبلًا وفضيلة فما هو إذًا؟!

ليس هذا فحسب، فقد هنّأ رئيس الوزراء اليوناني "أنطونيس ساماراس" ضباط الشرطة الذين اعتقلوا وزير النقل اليوناني السابق لاستخدامه لوحة مزوّرة تابعة لسيارته الفاخرة من نوع سيارات الدفع الرباعي، ثمّ عقّب قائلًا: "كل من يخالف القانون فلا بد من اعتقاله ومعاقبته"، وهل تعرفون أين قال رئيس الوزراء اليوناني هذا؟ إنه أدلى بهذا البيان في مؤتمر صحفي في بروكسل، فهل سقط من عيون العالم وفقد هيبته عندما صرّح بذلك رئيس الوزراء اليوناني الذي تستعد بلاده لتسلّم الفترة الرئاسية للاتحاد الأوروبي بعد حوالي أسبوع؟

وقد وقعت قبل بضعة أيام حادثة شبيهة تنطوي على الدروس والعبر لما استقال "فرناندو لورنزو" وزير الاقتصاد في "أوروغواي" -الواقع في الجزء الجنوبي الشرقي من أمريكا الجنوبية- بسبب اتهامات الرشوة أيضًا، لقد استقال الرجل عندما وردت مزاعم بأنه تلقى رشوة من شركات الطيران في العطاء الذي طُرح العام الماضي(٢)، لقد استقال سعيًا منه إلى "تسهيل العملية القضائية"، أما رئيس أوروغواي "خوسيه موخيكا"

(٢) الحدثة المذكورة وقعت عام ٢٠١٣م

فوصف سلوك الوزير بـ"الأخلاقي"، ومن ثم أتبع "لقد قطعت الحكومة كافة علاقاتها مع صديقنا حتى تبرّئ المحكمة ساحته".

من الممكن أن تحدث انتهاكات في كل بلد، وأن يتورّط بعض الأشخاص في أعمال غير قانونية لعدم وجود رقابة تامة على تصرفاتهم، في مثل هذه الحالات، ينبغي التحقيق في كل صغيرة وكبيرة، وكشف الغطاء عن جميع من تورّط فيها، بغض النظر عن هويته ومكانته، بدلًا من الزعم بأنه "لا يخرج منا من يرتشي ويسرق"، ولا شكّ أن اللجوء إلى نظريات المؤامرة، وإصدار ضجيج وصخب بقصد خلق حالة من الخوف والهلع لدى الناس، في وجود معلومات ووثائق ثابتة تدلّ على اتهامات الرشوة، لن يحل المشكلة أبدًا، فضلًا عن ذلك، فإنه كلما حدثت تدخلات في السلطة القضائية، وكلما انتُهك القانون تزداد صحة وقوة المزاعم الواردة في هذا الصدد.

إلى جانب كل ذلك، يجب على الذين يشعرون بثقل الرسالة الإسلامية على كواهلهم أن يبدوا اهتمامًا إلى درجة قصوى لقضايا الفساد والرشوة، بمقتضى الإيمان بالله تعالى وبالآخرة، فقد غادرَنا الرسول ﷺ وانتقل إلى الدار الآخرة بعد أن استودع فينا قوله الذي لا يزال يدوّي في أرجاء السماء والأرض "**وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**" (صحيح البخاري: الأنبياء، ٥٤).

ووقف عمر بن الخطاب ﷺ ذات يوم يخطب في الناس، فما كاد يقول: **أيها الناس اسمعوا وأطيعوا** حتى قاطعه أحدهم قائلًا: **لا سمع ولا طاعة يا عمر!** فقال عمر بهدوء: لِم يا عبد الله؟ قال: **لأن كلًّا منا أصابه قميص واحد من القماش لستر عورته، وأنت أصبت قميصين**، فقال له

عمر: **مكانك**، ثم نادى ولده عبد الله بن عمر ﷺ، فبين عبد الله أنه قد أعطى أباه نصيبه من القماش ليكمل به ثوبه. فاقتنع الصحابة وقال الرجل في احترام وخشوع: **الآن السمع والطاعة يا أمير المؤمنين.**

أهذه الأحداث عبارة عن الأساطير والحكايت والمناقب الفارغة؟!

بالله عليكم كونوا منصفين! فلا يعمدنّ أحد إلى تغيير سياق الموضوع، فما المصالح والثمرات التي من الممكن أن تجنيها حركة الخدمة -التي تستلهم أفكارها من العلامة محمد فتح الله كولن- من وراء أضرار تلحق بالحزب الحاكم في تركيا؟! فبدلًا من المؤامرات الوهمية، يتعيّن علينا أن نركّز على ما هو إسلاميٌّ وإنساني وقانوني. أجل، من الممكن إلهاء المشجّعين في المدرجات وإغراؤهم بمزاعم لا أساس لها لفترة من الوقت، ولكن من المستحيل أن تستسيغ الضمائر مثل هذه المزاعم وتطمئنّ إليها في وجود المعلومات والوثائق والحقائق الثابتة، ولا ريب أن اختلاق جريمة، ثم البحث عمن يمكن إلصاقها به، واستخدام قوة الدولة ضد "التهديدات الداخلية" الوهمية، إنما هو جريمة أعظم من جريمة المزاعم الواردة بخصوص الرشوة والفساد.. ولا يمكن تحمّل تبعات ذلك لا في الدنيا ولا في الآخرة...

"إننا نمرُّ بفترة من الفوضى يحيط بها كثير من الأكاذيب والافتراءات، بعض الدوائر السياسية يرى أن من حقه الافتراء على الناس، والبعض الآخَر يقضي يومه في اختلاق الأكاذيب، ولكن هذه الأكاذيب والافتراءات ستُحدث جروحًا كبيرة في كل شريحة من شرائح المجتمع".

هذا كثير جدًّا[1]

إننا نمرُّ بفترة من الفوضى يحيط بها كثير من الأكاذيب والافتراءات؛ بعض الدوائر السياسية يرى أن من حقه الافتراء على الناس، والبعض الآخَر يقضي يومه في اختلاق الأكاذيب، ولكن هذه الأكاذيب والافتراءات ستُحدِث جروحًا كبيرة في كل شريحة من شرائح المجتمع، وإنّ للشعور بالغضب حد أقصى يجب أن نبقى بعيدين عنه، لكن للأسف، اختفت جُلُّ قِيَمنا الأخلاقية.

يمكن بسهولة أن يتعرض شخص أو مجموعة أشخاص، في دقيقة واحدة، للإهانة، بعدما كانوا يُمدَحون قبل قليل بأجمل الأوصاف، وهكذا فالناس لا يتصرفون بحِسٍّ من العدل والاعتبار، فعندما تختلّ الموازين يوصَف الناس إما بـ"الأبطال" وإما بـ"الخونة"، إن ممارسة تقديس الناس أو شتمهم تشبه إلى حدّ كبير بعض الطقوس البدائية، وتخلق شعورًا بعدم الارتياح داخل المجتمع، كما أنها تهدِّد استقرار السلام، ويُعرَّف "تحريض عموم الناس على الكراهية والعداء" بأنه "جريمة يعاقب عليها

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٠ يناير ٢٠١٤م

القانون". وهذا جهدٌ من جانب النظام القانوني لضمان السلم الاجتماعي، فإن تجارِبَ مريرة جدًّا واجهت العالَم دفعت القانون الدولي إلى إيلاء جرائم الكراهية أهمية كبيرة، حتى نتمكن من منع التمييز والاغتراب أو شيطنة مجموعة معيَّنة.

هذا المقال إذًا يحاول رصد بعض الجوانب الاجتماعية والأخلاقية لهذه المسألة، ويبدو أن التشكيك أو التشهير وإهانة الناس يصبح سهلًا عندما لا تكون المعايير صارمة، يكفي أن ننظر إلى بعض الأمثلة حتى نفهم كيف يُكرَه بعض الناس إلى حدّ البُغض بسبب قيمهم ومعاييرهم الشخصية.

فـ"أَرْطُغْرُلْ غُونَايْ (*Ertuğrul Günay*)"، الذي شغل منصب وزير الثقافة في حكومة حزب العدالة والتنمية لمدة ستّ سنوات، كان في ما مضى يحظى باحترام كبير من قِبَل أعضاء حزب العدالة والتنمية، وقد أُجبرَ على الاستقالة من حزب العدالة والتنمية عندما انتقد بعض تصرُّفات الحكومة، وبعد ذلك كان ضحية عديد من الانتقادات الجارحة من أنصار حزب العدالة والتنمية.

أما وزير الداخلية السابق "إدريس نعيم شَاهِينْ (*Şahin*)"، الذي كان لفترة طويلة أحد المقربين من رئيس الوزراء "رجب طيب أَرْدُوغَانْ"، وكان أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية، وعمل بجدٍّ وتفانٍ لسنوات من أجل إنجاح الحزب، فقد علم عموم الناس أن "شَاهِينْ" لم يكُن مرتاحًا لهيمنة حفنة من الأوليغاركية تضمّ سياسيين وبيروقراطيين ذوي نوايا غير واضحة، على حزب العدالة والتنمية، خصوصًا بعد تحقيقات الفساد التي انطلقت في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م، ووزير الداخلية السابق هذا، الذي كان

شـخصية محترمة إلى حـدّ كبير من طَرَف حزب العدالـة والتنمية، أصبح الآن متهَمًا بالخيانة.

"أَرْدُوغَـانْ بَيْرَقْـدَارْ (*Erdoğan Bayraktar*)"، وزيـر البيئـة والتخطيـط العمراني السابق ورئيس إدارة تنمية الإسكان بتركيا، هو أيضًا كان قريبًا من أَرْدُوغَانْ وصديقًا قديمًا له، استقال من حزب العدالة والتنمية ومن منصبيه وزيـرًا ونائبًـا برلمانيًا، بسـبب تعرُّضه لضغـوط من أجل تقديم اسـتقالته، تحـت ذريعة إنقـاذ الحكومة، وأضـاف أن معظم التعديـلات التي طرأت علـى خطط البناء التي أُثيرت في تحقيقات الفسـاد جاءت بناءً على أوامر أَرْدُوغَـانْ، منذ ذلك الحين، تَعرَّض لانتقادات عنيفة بكلمات نابية لا تُقال حتى في قتال الشوارع.

الأمـر نفسـه ينطبق على "هَـاكَانْ شُـوكُورْ (*Hakan Şükür*)"، نجم كرة القـدم الدولـي السـابق الذي كان يُعتبـر "أيقونة" تركية فـي العالَم، فعندما اسـتقال "هـاكان" من الحـزب احتجاجًا علـى مخطَّـط الحكومة لإغلاق المعاهـد الأهليـة للتحضيـر الجامعـي فـي تركيا، تَعـرَّض لهجـوم بأقذع الشتائم.

وفـي بعـض الحالات تُعكَس الأمـور، فعندما يبدأ مَـن انتقدوا حزب العدالـة والتنميـة وأَرْدُوغَـانْ بانتقـادات لاذعـة، فـي التراجُـع عن ذلك، ويسـتبدلون به المـدح والثناء علـى رئيس الوزراء والحـزب، يرحِّب بهم ويُصفِّق لكلماتهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، وهذه عيّنة منها:

"سـوف نقضي على هـذه الحركة (يعني حزب العدالـة والتنمية) التي تتميز بفسـادٍ عميق الجذور، فالشـيء الوحيد الذي فعلوه هو الإسـاءة إلى

مشاعر الناس الدينية" (٢٩ مارس ٢٠٠٩م)، هذه كلمات زعيم الحزب الديمقراطي السابق "سليمان صُويْلُو (*Soylu*)"، الذي غيّر مواقفه تمامًا عندما انضمّ إلى حزب العدالة والتنمية، وقد قال مؤخّرًا إن 'أَرْدُوغَانْ هو رئيس الوزراء الأبدي!" وأعقب ذلك سيلان من التصفيق الحماسي.

أما "نُعْمَانْ كُورْتُولْمُوشْ (*Numan Kurtulmuş*)"، الزعيم السابق لكل من "حزب السعادة (*SP*)" و"حزب صوت الشعب (*HAS*)'، فقد انتقد ذات مرة حزب العدالة والتنمية قائلًا: "نحن لن نتبنّى أبدًا القيم المادية"، وقد أزعج تعليقه هذا كبار المسؤولين التنفيذيين في حزب العدالة والتنمية، ثم أضاف على انتقاداته تلك قوله: "على عكس حزب العدالة والتنمية، نحن لن نتصرف بطريقة الفراعنة، ولن يكون بيننا لصوص"، وقال أيضًا: "على عكس أَرْدُوغَانْ، فنحن لن نتعقب آثار الولايات المتحدة وإسرائيل"، وبالنظر إلى ردود أفعال الحزب على تصريحات 'كُورْتُولْمُوشْ" هذه، فقد يظن المرء أن لعنة حزب العدالة والتنمية ستتبعه إلى الأبد، غير أن "كُورْتُولْمُوشْ الآن هو نائب رئيس حزب العدالة والتنمية، ويحظى باحترام وإشادة وتصفيق أعضاء الحزب!

إنني لا أريد الإشارة إلى سلوك بعض المؤسسات الإعلامية، لكثرة الأمثلة السيئة التي يتعذّر ذكرها جميعًا هنا، من بينها، شخص أُقِيلَ من منصبه بسبب انتقاده المبادرة الكردية، فأصبح عضوًا في لجنة الحكماء التي أُنشِئَت لتعزيز وشرح عملية التسوية مع حزب العمال الكردستاني الإرهابي للجمهور! وقد استُبعِدَ هذا الشخص لأنه انتقد الفساد، كما أن الحكومة استعملته درعًا واقية بعد إطلاق تحقيقات الفساد في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م، وتوجَد أمثلة أخرى، كمن دعم بقوة قضية الإغلاق المرفوعة

ضد حزب العدالة والتنمية، لكنه أصبح بعد ذلك من مؤيدي حزب العدالة والتنميـة الكبـار، كأولئك الذين وجَّهـوا يومًا انتقـادات لاذعة ضدّ حزب العدالـة والتنمية، لكنهـم يحاولون الآن أن يجعلوا لأنفسـهم مكانًا داخل الحزب من خلال مدح الحكومة بعبارات متملقة مُضجِرة.

إننـي لا أنوي إطالة النقاش، فقد تجاوز بعض الناس حدوده، مشـيدًا كان أو منتقـدًا، فإذا كنـت تدعمهم فأنت الأفضل، ولكن عند انتقادك لهم فعشـرات من التسـميات -بما في ذلك الخيانة- موجودة لتصنيفك ظُلمًا، كما أنه لم يعُد غريبا التلفُّظ بمثل هذه الكلمات غير اللائقة، التي قد تمهِّد الطريق لصراع اجتماعي إذا تغلغلت إلى مسـتويات أخرى من المجتمـع، قـد يدعم النـاس حزبًا ما ثم يتوقفون عن ذلك الدعم، والعكس بالعكس، أو قـد يسـتمرون أحيانًا في تقديـم الدعم مـع انتقادهم هـذا الحزب على أفعالـه حـول بعـض القضايا، هـذه حقيقة من حقائـق السياسـة، كما أنها تنطبـق أيضًا علـى اختيارات الناس فـي حيواتهم، المهمّ حقًّـا أنه لضمان السـلم الاجتماعـي يجب إدخال قواعد ومعاييـر الديمقراطية التعدُّدية في نظامنا السياسي، ورسم الطريق الصحيح لبلادنا، من خلال الاستفادة من النقـد البنَّاء، أما الخطابات القاسـية والمتعصبة فلا تـؤدِّي إلا إلى الصراع الاجتماعي والإضرار بشرعية السياسة.

إذا كانت الكلمات التي لم تُقَل بعدُ جارحة جدًّا.. فماذا عن كل تلك التي قيلت بالفعل؟

إننـي عـادةً لا أحـب الظهـور فـي البرامـج التليفزيونية، فذلـك يوتر أعصابي قليلًا، كما أنني أخشـى قول شـيء خاطئ فأُشـعِر الناس بالحرج أو الضيـق، لكـن علـى الرغم مـن هـذا لا يمكنني تحت ضغـط وإصرار

زملائي أن أتغاضى عن قول شيء حول القضايا التي تراكمت مؤخَّرًا، وقد حدث هذا بالفعل، وشاركت في برنامج متين يكار على قناة "سَامَانْيُولُو (*Samanyolu*)" الإخبارية.

لقد حاولتُ التعبير عن ردود الأفعال الشعبية، وحاولت أن أشرح أن الضمائر الحية لا يمكن أن تقبل الظُّلم الذي عومل به مؤخَّرًا فتح الله كولن، في الواقع لقد فشلتُ في التعبير بشكل صحيح عن الاستياء الناجم عن هذه الهجمات ضدّ السيد كولن ومحبيه، فهناك حقًّا استياء كبير جدًّا! وقد أصيب كثيرون بخيبة أمل كبيرة وأُهِينُوا بكلمات كـ"العصابة"، و"الكهف"، والدولة الموازية... هؤلاء الناس اللطفاء لا يستحقُّون مثل هذه الكلمات القاسية.

وبالفعل فاتّهامات الحكومة لحركة الخدمة وتسميتها بـ"حشاشي العصر الحديث" -في إشارة إلى جماعة "الحشاشين" الذين كانوا في القرن الثاني عشر في كل من بلاد فارس والشام سفاحين يقتلون الناس وهم في حالة سُكْر (ويسمَّون كذلك بـ"القتلة") -لا تتطابق مع الحقائق التاريخية، إن هي إلا محاولاتٌ لتشويه سمعة "الخدمة"، ولك أن تتيقن أن هذه الافتراءات لن تنال من شرف الخدمة، لأن الخدمة وأفرادها مرُّوا بآلاف الاختبارات ولم يثبت عنهم قَطّ تورُّطهم في أعمال غير قانونية.

وقد سبق وقلت، في إطار محاولتي توضيح خطأ التشبيه بـ"الحشاشين"، إن استعارة حوادث تاريخية بمنطق نَسْخِيّ أمرٌ غير صحيح، وشرحت كيف أن من هم في الوسط السياسي قد تزعجهم الديناميكية المجتمعية، وبيَّنْتُ كيف أن هذا الأمر تَسبَّب في خلافات كثيرة على مرّ التاريخ، ثم أضَفْتُ أن بعض المُغرِضين حاولوا زرع بذور الشقاق بين الإداريين والعلماء

ومـن الأمثلة على هـذا، يزيد الأول الخليفة الأمـوي الثاني الذي أمر بقتل الحسين بن علي، حفيد النبي محمد ﷺ، وقتل آله وأتباعه في مذبحة "كربلاء"، وقد شـرحتُ كيف اسـتفزَّ يزيدَ الأولَ بعضُ المُغرِضين، وكيف حُـرِّض على ارتكاب مثل هـذه الجريمة الكبرى التي نقضت كل إنجازاته قبلهـا، كنت حينها أتحدَّث عن المغرضين الأكثر مَلَكِيَّة من الملك، الذين يثيرون الكراهية بين الإخوة.

وعلـى الرغم من كل هـذا، فقد أخذ بعض الناس كلامي على محمل الخطأ، وظنُّوا أنني أحاول من خلال سردي هذا المثال منع واقعة كربلاء جديـدة مـن الحـدوث، كأني شـبَّهتُ رئيس الـوزراء بيزيـد الأول! وهذا مؤسـف جدًّا، لأنني لم أشـبِّه أحـدًا بيزيد الأول، لقـد كان هدفي هو درء نـار الفتنـة التي أوقدهـا بعض المغرضيـن ونفخوا فيها، وقـد أدَّى هؤلاء المغرضون واجبهم وشـنُّوا حملة سوداء عن طريق تأويل وتعميم كلمات غير مباشرة، وهذا هو بالضبط ما يفعله صانـع الأذى.

وبين هذا وذاك، يبقى الأبرياء في حيرة من أمرهم، يسألون أي الفريقين أحقّ، وقد يؤذيهم هذا، إن اسـتياء هؤلاء الأبرياء يؤلمني حقًّا، وإذا كانت الكلمـات غير المباشـرة تُلحِق أذًى كبيـرًا، فما حال الكلمات المباشـرة: العصابـة، "الكهوف"، "المنظمات الإجرامية"، وأسـوَؤُها "الحشاشـون"؟! فماذا عسانا أن نفعل بهذا يا رب؟!

دعونـا نـرَ مـا قاله رئيـس الـوزراء خلال اجتمـاع الجمعيـة العمومية العاديـة الرابعـة للاتحـاد التركي لرجال الأعمـال والصناعيين "تُوسْـكُونْ (*TUSKON*)" في مارس من عام ٢٠١٢م:

"إنكـم لم تُدعَموا مـن قِبَل قُوَى الظلام، ولـم تُدعَمـوا من قِبَل المافيا والعصابات وأنظمة المجلس العسكري، ولـم تُدعموا مِن قِبَل المصرفيين في جَلَطا، إنكم لم تستغلُّوا موارد خزينة الدولة أو البنوك العمومية، ولم تتصرفوا وَفْقَ أيديولوجية ما، كما أنكم لم تستسلموا للضغوط وحواجز الطريـق، إنكـم فقط وثقتم بالناس، لأنكم فقط اعتمدتم على الناس، إنكم عظماء، وتجعلون هذا البلد عظيمًا".

"إن هـؤلاء لا يتورعـون عـن اسـتغلال "الهويـة الإسـلامية" إلـى أقصى حدودهـا، كما أنهم يسـتعملون "كلّ الطرق والوسـائل المشـروعة" في سـبيل الدفـاع عـن أخطائهـم وكَيلِ الاتهامـات للآخريـن. إن هذا المنهـج لا يتوافق إطلاقًـا وروح الإسـلام، إن الكـذب رأس كل خطيئة. وقـد يُخرج المؤمن من الملّة في نهاية المطاف ويحوّله إلى شيء آخر، وعندها من الممكن أن يرتكب أفظع الجرائم، حفظنا الله وإياكم".

فأين تذهبون؟[1]

إن حادثة زرْع أجهزة التنصّت في أحد المكاتب برئاسة الوزراء كانت "الأمل الأكبر" لمن يتحدّثون عن الدولة الموازية داخل الدولة كلّ يوم دون تقديـم أي دليل وبرهـان على وجودها، حيث كانوا يكتبون سـيناريوهات وهميـة ويلقـون الرعـب في القلـوب انطلاقًا منهـا، إلا أن هذا السـيناريو الرهيب قد انهار خلال الأسبوع الماضي[2] -كباقي السيناريوهات الملفّقة الأخـرى- حين صرّح نائب رئيـس "معهد الأبحـاث التكنولوجية التركي (*TÜBİTAK*)" "حسـن بَـلَازْ (*Palaz*)" بأنـه تعـرّض لضغوطـات كبيـرة من أجل تحريف حقائق التقرير المتعلق بهذا الخصوص، ويكتب تقريرًا آخرَ موافقًا لهوى الحكومة، وشدّد على أن السبب الوحيد الذي دفع السلطات إلـى إقالتـه من منصبه، هو عدم رضوخه لمطالب الحكومة بتزييف حقائق هذا التقرير بصورة مخالفة للمبادئ العلمية بعد مضيّ عامين كاملين على

(١) جريدة "تودِيس زمان" الإنجليزية، ٦ أبريل ٢٠١٤م

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

كتابتـه وتقديمـه إلى المخابـرات الوطنية ورئاسـة الـوزراء، وهكذا خرج بيروقراطي "نبيل" وقلّب الخطة الخبيثة رأسا على عقب، إلا أن هذا الأمر قد ترك في أذهاننا صورة مقزّزة جدًّا.

لم يشهدْ عالمُ السياسة منذ نشأته الأولى على وجه الأرض هذا المستوى من النهج الهجومي.. ولـم ينحدرْ مستوى وسائل الإعلام منذ ظهورها الأول إلى الحضيض بهذه الدرجة.. يَكذبون ويُشهّرون ويقومون بالدعاية السوداء ويهاجمون بأشـنع الألفاظ والوسـائل بحيث يسـتحي الإنسان أن يستفسر مـن رفقائه القدمـاء: "ألم يبقَ لديكم أي مبدإٍ مقـدّس تحترمونه؟!" وكأني أسـمـع من القراء يُجيبون "بالله عيك! أَيَحْترم المبادئَ المقدسـة مَنْ كان طمّاعًا جشِعًا لا يشبع ولا يرضى؟!" ولكن ينبغي أَنْ لا يُنسى أنّ كلّ الأمور لا تنحصر في هذه الدنيا الفانية حتى ينحبس كلُّ معنى الحياة في صناديق الاقتراع.

يَكذبون ويفترون دون هوادة، ولو لم تعمَّرْ هذه الأكاذيب والافتراءات حتـى سـاعة مـن الزمـن، إذ تظهر الحقيقـةُ ويزهـق الباطـلُ، إلا أن الذي يبعث على الغرابة والدهشـة هو أن الكاذب لا يسـتحيي من افتضاح كذبه ولا يحمـرّ وجهـه أبـدًا، وقد وصل الأمر إلى درجـة أن جريدة تزعم بأنها "إسـلامية" نقلـت في صفحتها الأولى عن نائـب برلماني قد تعرَّض لظلمٍ بعد نشْـر تسـجيل مصوّر يتضمّن مقاطع مخلة بالأخلاق قوله بأن حركة الخدمـة هـي مَـنْ تقـف وراء تسـريب هـذا التسـجيل، إلا أنـه لـم يمضِ وقـتٌ حتـى ظهـر ذلك البرلمانـي على الشاشـات وأكّد أنه لم يتفـوّه أبدًا بحركـة الخدمة أو الدولـة الموازية، أَمَا كان يجب للكاذب أن يسـتحي؟!

ولكنه لم يستحِ، فبأي وصفٍ نصِف هذا الأمر؟ أنَصِفُه بالوقاحة أم الجنون أم التجرّد من كلّ القيم والمبادئ، أم بجميع ما ذُكر؟!

إن هؤلاء لا يتورّعون عن استغلال "الهوية الإسلامية" إلى أقصى حدودها، كما أنهم يستعملون "كلّ الطرق والوسائل المشروعة" في سبيل الدفاع عن أخطائهم وكَيلِ الاتهامات للآخرين، إن هذا المنهج لا يتوافق إطلاقًا وروح الإسلام، وإن الكذب رأس كل خطيئة، وقد يُخرج المؤمن من الملّة في نهاية المطاف ويحوّله إلى شيء آخر، وعندها من الممكن أن يرتكب أفظع الجرائم، حفظنا الله وإياكم.

استنطقوا ضمائركم بدلًا من ألسنتكم، وحاسبوا أنفسكم ولو مرة! وأقلِعوا عن الأخطاء المركّبة من وشْيِ المتطوّعين في حركة الخدمة، العاملين في كافة أرجاء العالم، إلى الدول الأجنبية، وتخلّوْا عن اتهام أناسٍ تقفون معهم صفًا واحدًا عند الصلاة في المساجد، واستمِعوا لنداء القرآن الكريم الذي يقول: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾.

حقًّا يا أيها المؤمنون، بالله عليكم أين تذهبون!؟.

"هؤلاء الذين يوجّهون الاتهام بالتجسُّس إلى فئات وطنية من المجتمع، إما أنهم لا يعرفون شيئًا عن القانون وإما أنهم يسعون لتقويض سيادته بسبب ما يُكِنُّونه من حقد وكراهية، ولعلّ عدم توافر الأدلّة الملموسة التي تُثبت هذه الشبهات والمزاعم هو ممّا لا يمكن تفسيره كمصادفة بحتة، لأن الزَّجَّ بالآخرين داخل دائرة الاشتباه عبر المناورة بالشائعات والتلاعُب بالشكوك هو خطيئة دينيّة وجُرم قانوني على حدٍّ سواءٍ".

الاستبداد واحد.. وعواقبه لا تتغير أبدًا[1]

في هذه الدولة مجموعة من الأشخاص دائمًا ما يُشَبَّهون بـ"الأورام السرطانية"، ويُعامَلون كما لو كانوا "فيروسات"، إنهم أولئك المتهَمون بـ"الخيانة"، الذين تزعم الدعاية أنه "لا بد من استئصال شأفتهم".

اليمينيُّون واليساريُّون والعَلَوِيُّون والأكراد والمتدينون والأقليات غير المسلمة، كل هؤلاء تَعَرَّضُوا للإهانات الفظيعة والافتراءات التي تهدف إلى تصويرهم كمجرمين، حتى إن طائفة منهم قد وُصمت بالفاشية، بينما أُطلِقَ على طائفة أخرى وصف "الشيوعيين"، وذلك لتنتهي الحال بالمواطنين إلى لعن بعضهم بعضًا، وليس هناك فارق كبيرٌ بين أولئك الذين اتخذوا من جمودهم العَقَدِيّ مسوِّغًا لتجريم حقّ الغير في ممارسة شعائره الدينية، والعقلية التي تزعم أن المواطنين غير المسلمين (كالأرمن واليونانيين والسريان) ليسوا سوى حفنة من العملاء، تلك العقلية التي

(١) جريدة "توديس زمان" الإنجليزية، ٦ أبريل ٢٠١٤م

ارتأت في الحقوق والحريات الأكثر طبيعية وديمقراطية للشعب الكردي إهانةً للدولة، مثلما ارتأت في الشعب التركي الذي طالما شعر بالتصالُح مع تاريخه ودينه تهديدًا إجراميًا، أقول إنه بسبب مثل هذه التركيبة الذهنية التي درجت على وصم شرائح معيَّنة من المجتمع بالخيانة، بسببها أهدرت دولتنا زمنًا طائلًا وتَمَكَّن النظام القمعي من إخفاء حقيقته، عن طريق اللجوء إلى تبديل الأقنعة تبعًا لِمَا يقتضيه تغيُّر الظروف، لا لشيء إلا ليحتفظ بما يتمتع به من نفوذ.

هؤلاء الذين يوجِّهون الاتهام بالتجسُّس إلى فئات وطنية من المجتمع، إما أنهم لا يعرفون شيئًا عن القانون وإما أنهم يسعون لتقويض سيادته بسبب ما يُكِنُّونه من حقد وكراهية، ولعلَّ عدم توافر الأدلَّة الملموسة التي تُثبِت هذه الشبهات والمزاعم؛ هو ممَّا لا يمكن تفسيره كمصادفة بحتة، لأن الزَّجَّ بالآخرين داخل دائرة الاشتباه عبر المناورة بالشائعات والتلاعُب بالشكوك هو خطيئة دينيَّة وجُرْم قانوني على حدٍّ سواءٍ.

والآن، يوَدُّ بعض الجماعات لو أمكنه أن يجعل من حركة "الخدمة" إحدى ضحايا مثل هذه الثقافة الغوغائية، ففي البداية دبَّرَ البعض جريمةً وهميَّةً وغامضةً ضدّ الحركة. استنادًا إلى ادِّعاءاتٍ بوجود ما يُسمى "الدولة الموازية"، ومع ذلك فإن مثل هذه التهمة مُبهَمة لدرجة أنها لو وُجِّهَت إلى هؤلاء الذين يلومون الحركة لتكوينها "دولة موازية"، لبدا الاتهام مبرَّرًا بسبب غموض الادِّعاءات.

ولو سلَّمنا جدلًا بأن جريمةً قد ارتُكِبَت بالفعل، فينبغي توافُر الأدلَّة الملموسة على وجود تنظيم غير قانوني أو مقوِّمات من قَبِيل اللجوء إلى العنف أو استعمال القوة أو السلاح. أما في حالة عدم توافر الإثباتات،

فيمكننا اعتبار كل هذه الادِّعاءات محضَ افتراء، خصوصًا تلك التي تتعلق بتهمة التجسُّس.

لقد كشفَت التطوُّرات الحادثة قبل الانتخابات البلدية، التي جرت فاعلياتها في ٣٠ مارس ٢٠١٤م، عن حقيقة الواقع المجتمعي، كما تلخِّصه الواقعة التالية: أعرب مواطن يبلغ من العمر ٨٢ عامًا لزعيم حزب الحركة القومية "دَوْلَتْ بَهْجَلِي"عن تأييده حزب العدالة والتنمية على مدار سنوات، غير أنه قد بدأ يستشعر القلق مؤخرًا -تحديدًا منذ الانتخابات- حول مستقبل أبنائه (الذين يعتنقون مبادئ فتح الله كولن)، وجاءت كلمات "بَهْجَلِي" الصادقة التي حاول بها طمأنة الشيخ لتُثير حماسة الجمهور، إذ كان رَدُّه: "لستَ وحدَك من يُحِسّ بذلك".

هذا ما قاله "دَوْلَتْ بَهْجَلِي (*Devlet Bahçeli*)"، زعيم حزب الحركة القومية الذي يتبنَّى اتجاهًا سياسيًّا يقوم على أساس القومية التركية، فماذا عن الحزب السياسي الذي يقف على الجانب الآخر؟ لقد أدلى "حزب السلام والديمقراطية (*BDP*)" (الذي تستند نزعته السياسية إلى القومية الكردية) ببيانٍ واضحٍ وقويّ حين صرَّح زعيمه "صلاح الدين دَمِيرْطَاشْ (*Demırtaş*)" قائلًا: "لَيس بوسعنا التغاضي عن هذه الحملة الغوغائية التي تستهدف حركة (الخدمة) ، حتى إن موقفه الديمقراطي قد حوى كثيرًا من الدروس المستفادة لأولئك الذين وقعوا ضحايا من قبل.

وبطبيعة الحال، كان بعض هؤلاء الذين وقعوا ضحايا من قبل قد تحولوا فيما بعد إلى حكام مستبِدِّين يحاولون الاستفادة مما تُخوله الدولة إليهم من نفوذٍ استفادةً كاملة، مع ذلك فإن مختلِف ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي لم تتوحد خلف الاستبداد، فأحزاب "الشعب

الجمهوري" والسعادة" و"الوحدة الكبرى (*BBP*)" لم يدعم أيٌّ منها الحملة الشعواء ضدّ الحركة، علاوةً على ذلك فإن أنصار حزب العدالة والتنمية أنفسهم -باستثناء المتعصبين وضيِّقي الأفق- لا يوافقون على هذه الحملة. وذلك لِمَا يعرفونه عن حركة "الخدمة" من عدم لجوئها قطُّ إلى الأساليب غير القانونية، **فهي حركة ديمقراطية ومدنية تركية تربطها بكثير من الأفراد المنتمين إلى جميع الفئات المجتمعية أواصر المَوَدَّة، حتى إن عديدًا من الأشخاص العلويين والسُّنَّة والأكراد والترك واليمينيين واليساريين والعلمانيين ومناهضي العلمانية يقيمون معها علاقاتٍ وثيقة ويقدرون ما تبذله من جهد، سواءٌ أَنْتَمَوْا إلى الحركة أم كانوا من خارجها.**

ورغم كل ذلك فإن بعض الأشخاص تدفعه الرغبة في الانتقام إلى توجيه اتهامات إلى الحركة بارتكاب جرائم واعتبارها منظمةً محظورة واضطهاد المتعاطفين معها، وقد يشرع هؤلاء الأشخاص -الذين سيكونون في موقفٍ صعبٍ للغاية حين يُسجِّل التاريخ دون أن يكون بمقدوره أن يبرِّر أفعالهم أمام الله- في شَنّ حملات غوغائية، كما سبق حدوثه من قبل. ومع هذا فينبغي أن لا ننسى أن الضمير الجمعي للبشرية كلها سيُدِين الطغيان كافة وأن الله "العدل" سيحاسب المسؤولين عن ذلك، وسيخسر في النهاية هؤلاء الذين يرجمون بالغيب ويثيرون الشائعات -لحاجةٍ في أنفسهم- ويفترون الكذب اعتمادًا على مناخ الريبة السائد في هذه الأيام.

إن المآلات لم تتغير قط، فكل فصيل مجتمعي تَعَرَّض للتشهير والتجريح و"الاجتثاث" لم يُقضَ عليه نهائيًّا من قبل، ولن يمكن ذلك في الحقيقة، ولا توجد استثناءات لهذه القاعدة، فما من فئة اجتماعية يمكن مَحوُها كلِّيًّا عن طريق فرض الاستبداد عَبْر سلطة الدولة، بل على

النقيض من ذلك تكتسب هذه الفئة مزيدًا من القوة، لأن الحركة التي تحرّكها "فكرة" لا يمكن تصفيتها بالقمع والبطش. وخلال انقلاب الثاني عشر من سبتمبر ١٩٨٠م، أُلقِيَ القبض على مئات الآلاف من الأشخاص وعُذِّبوا وأصدر القضاء أحكامًا بالإعدام في حقِّ عشرات منهم، فهل انتهت الحركات اليسارية أو اليمينية في تركيا؟ بل ليس هناك ما تبقى من قادة الانقلاب المستبدِّين وإن بقيت أفكار المضطهَدين على قيد الحياة وبقي أشخاص ما زالوا يقدِّمون أنفسهم باعتبارهم ديمقراطيين اجتماعيين واشتراكيين ويساريين ومثاليين، وتُواصِل الأحزاب السياسية التي تستوحي أفكارها من هذه الأيديولوجيات حصد ملايين الأصوات الانتخابية، حتى إن هؤلاء الذين اعتُبروا "فيروسات" خلال عملية ٢٨ فبراير ١٩٩٧م وواجهوا اتهاماتٍ بالرَّجْعِيَّة قد وصلوا إلى سُدَّة الحكم.

إن اللجوء إلى الاستبداد الذي دائمًا ما ينتهي إلى نفس النتيجة ويمهِّد الطريق للاضطهاد لا يُسفِر عن شيء، اللهم إلا الخضوع لمساءلة التاريخ، ويكفيهم النظر إلى ماضينا القريب للتبصُّر بهذه الحقيقة، لو أنه ما زال لديهم بعض الإدراك السليم.

ماذا عن ممارسة السياسة في المساجد أيضًا؟

في الآونة الأخيرة أبدى "هَاكَانْ شُوكُورْ" اعتراضه على إثارة خطاب الكراهية داخل المساجد، وكان تصريحه هذا مثيرًا للاستغراب. وقد وَرَدَت القصة في التقارير الإخبارية على هذا النحو: "بعد حضور نجم كرة القدم التركي الشهير "هَاكَانْ شُوكُورْ" جنازة مدرِّبه "أكرم كارَابَرْبَرْ أُوغْلُو (*Karaberberoğlu*)" (التي جَرَت مراسمها في أحد المساجد)، وفي أثناء خروجه بعد أداء الصلاة، صاح أحد الأشخاص في وجهه متهمًا إياه

بخيانـة بلاده"، نعـم! كانت "الخيانة" هي التهمة التـي لا هوادة فيها والتي أصبح "شُـوكُورْ" (الذي سـبق لإدارة حزب العدالة والتنمية دعوته ليكون نائبًا برلمانيًّا) بمقتضاها خائنًا، لاسـتقالته من الحزب اعتراضًا على أخطاء الحزب.

وقد يُحكَم بتفاهة هذه الواقعة إذا اتضـح أنها واقعة نادرة أو شاذَّة، لكن الوضـع الراهن يشـي بخلاف ذلك، **إذ يميل السياسـيون -للأسـف- إلى اسـتخدام لغة وخطاب مسمَّمَين من شـأنهما تغذية الاستقطاب، حتى بين مرتادي المسـاجد، كما يعمل بعض وسائل الإعلام الداعمة "للمحافظين" علـى إثارة حفيظة المواطنين وتعزيز مثل هذا الخطاب**، ولعلَّ الغرض من وراء هذه الإساءات استعداء المواطنين وشقّ صفِّهم. وذلك إلى حدِّ وصم ولو بعض منهم بتهمة الخيانة، وهو ما يُمثل خطًا فادحًا، إذ ينصُّ الإسلام بوضوحٍ على أنه في حالِ كفَّر مسلمٌ مسلمًا غيره، فقد باء بالتهمة أحدهما، لذا فإن مصيرًا مريعًا ينتظر أولئك الذين يُكفِّرون ملايين المسلمين.

وبـلا شـك، فإن هؤلاء الذين يعيشـون فـي الأبراج العاجيَّة للسياسـة مسـؤولون بصفةٍ خاصَّةٍ عن هذه الحالة مـن التعصُّب والتطرُّف، كما كان علـى بعـض العلمـاء أن تكـون تصرُّفاتهم على قـدرٍ أكبر من المسـؤولية والحكمـة، تَجَنُّبًـا للفوضـى والاضطـراب، بالإضافـة إلـى أن مديريـة الشـؤون الدينيـة كان عليهـا أن تلعب دورًا بَنّاءً، غير أنها قد فشـلت -مع الأسـف- في لعب هذا الدور، ورغم محاولة حزب العدالة والتنمية بسط سـيطرته على الشـرطة والقضاء والإعلام ونظام التعليم، فإن هيمنته على المديرية كان مفاجئًا للجميع، إذ قد يُمكن تَسـيِيس كل شـيءٍ وأي شيء،

لكنَّ على الجيش ومديرية الشؤون الدينية أن يَظَلاَّ خارج الصراع السياسي، وذلك مثلما ينبغي لمرتادي المساجد أن يَدَعُوا انتماءاتهم الحزبية وأيديولوجياتهم وغيرها من ولاءاتهم الاجتماعية خارجًا، فليس المرء داخل هذا المكان المقدس سوى عبدٍ لله.

إن العالَم الإسلامي دفع على مر تاريخه ثمنًا باهظًا نتيجة تسييس المساجد، وأراق المتعصبون الدماء في سبيل ميولهم وأولوياتهم السياسية، حتى إن يزيد قد ترك الحسين بن علي رضي الله عنه (سبط النبي محمد ﷺ) يموت عطشًا، كما اعتقد الخوارج أنهم أكثر الناس تُقًى وهم الذين قتلوا بوحشيّةٍ آلاف المسلمين الأبرياء، لا لشيءٍ إلا لعدم إيمانهم بعقيدة الخوارج.

إخواني المسلمين والمسلمات! عودوا إلى الضوابط والحدود التي شرعها الله، تَخَلَّقُوا بأخلاق المسلمين، وإياكم والمبالغة في تقدير أي شيء أو أي أحد، فالله وحده -أذكّركم- له الفَضل في ذلك، وأعظم ضروب الحكمة هو الإيمان بالله، وبه جاء الإسلام والخُلُق، كما أن ما ندعوه بالسياسة لا يُمثِّل جزءًا من مليون جزء من الدين كله، مثلما تقرِّر تشريعات الله وأوامره، ولو كان الموت كمسلمٍ موحِّدٍ والتمتُّع بالفضائل والأخلاق هو ما يهمّ حقًّا، فإن مثل هذه الغطرسة والتطرُّف السياسيَّين لا يعنيان شيئًا على الإطلاق، ورغم حقيقة أنه لا يُمكن للسياسة أن تُمثل محور الدين، فلو شئت لاهتمامك الشخصي أن يقتصر عليها، فأبقِ تعصُّبك بعيدًا عن ساحات المساجد على الأقلّ، ولا تبنِ جدارًا سميكًا حول ذاتك.

كُفّوا أيديكم عن المدارس التركية

حتى الأشخاص الذين لا تروقهم حركة "الخدمة" يشعرون بالفخر تجاه ما شيَّدَتْه من مدارس تركية متميزة بفضل معلِّميها وطلابها وما بُذل في سبيل إقامتها من جهود حثيثة، هذه المدارس تتجاوز الصراع السياسي، كما تتطبَّع بالطابع التركي في بعض النواحي وتُمثل في نواحٍ أخرى تدفُّق اللغات العالمية لتصُبَّ في تيارٍ واحد، وهو ما يُعَدُّ إنجازًا دوليًّا وسعيًا يقوم به أبناء الأناضول (المتفرقون في أنحاء مختلفةٍ من العالم) نحو السلام العالمي.

وفي الآونة الأخيرة، لُوحِظَت حالة من عدم التوازن في مختلف المجالات، وللأسف يود البعض -بسبب هذه الهيستيريا- لو يُضَحِّي بالمدارس التركية (التي تُعتبر علامة مميزة على تركيا) في سبيل حساباته السياسية، رغم عدم وجود علاقةٍ بين جريمةٍ ملفَّقةٍ كالسعي نحو إقامة دولةٍ موازيةٍ، وهذه المدارس الغَرَّاء ومَن يعملون فيها من أشخاص أبرياء، وقد يفكر المرء في الاستحواذ على استياء المواطنين من خلال التلاعُب بالحقائق عن طريق مثل هذه الدعاية القوية، غير أن أولئك الساعين إلى الإضرار بهذه المدارس -التي أضحت مصدر فخرٍ للشعب التركي- يرتكبون خطأً جسيمًا، وقد لا يكون بوسعهم إنقاذ أنفسهم من ذنب الإقدام على ذلك، لكن ألا يخافون الله مما اقترفته أيديهم؟!

على تركيا أن تعود إلى الاستماع لصوت العقل، وإلى الالتزام بالقانون والعدالة والاحترام المتبادَل، فضلًا عن حاجتها إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، فإثارة الكراهية والانقسام بين المواطنين وإقحام المساجد في الصراع السياسي والتفرقة بين الأتراك على أساس توجُّهاتهم، تُشكّل جميعها عوائق تاريخية يتسبَّب فيها خطاب الكراهية الحادُّ الذي سيضرُّ الدولة والمجتمَع".

نهاية خطاب الكراهية[1]

في هذه الأيام نجد أنفسنا بصدد التعرُّض لِلُغةٍ حادَّةٍ وخطابٍ هدَّامٍ لم نعتَدْهما من قبل، حتى إن التصريحات المُهينة قد باتت من قَبِيل الزَّاد اليومي، وحتى إن مثل هذا السلوك لم يعُد يعترف بأي حدود، فالمتطاولون، الذين تتَّسم طباعهم بالغطرسة، لا يشعرون بوجود ما يكبح جماحهم، وهو ما من شأنه أن يؤدِّي إلى انهيار الأخلاق وتهافُت القيم.

فما الذي ينبغي لنا فعله؟

بادئ ذي بدء، من الضروري أن نوضِّح الأمور وأن نصحِّح الصورة بأكملها، ثم إننا بحاجة إلى تَبَنِّي لغةٍ وخطابٍ جديدَين، وإلى اتِّباع أسلوبٍ مبتكَر يكون علامةً مميِّزة لنا، وإلى التوافُق على وجهات نظرٍ ومواقفَ لا يُمكِن أن تتقوَّض مهما حدث.

(١) جريدة "توديس زمان" الإنجليزية، ١٣ أبريل ٢٠١٤م.

إن من شـأن الخطاب الهدَّام الذي يسـود حاليًا أن يجرَّنا إلى العنف، لا شـيء غيـره، وقد جاء الهجـوم على زعيم "حزب الشـعب الجمهوري (*CHP*)" "كمال كِيلِيجْدَارْ أُوغْلُو (*Kılıçtaroğlu*)" إبان الأسـبوع الماضي(٢) ليُمثِّـل نَذِيرَ عنفٍ محتمَل، ورغم حقيقة وجود أماراتٍ على إمكانية وقوع هذا العنف، فإن أحدًا لم يتحمل مسؤوليته الوطنية فيستهجن هذا الوضع، مما قد يؤدي إلى مزيدٍ من الاضطرابات والأزمات داخل تركيا.

ولنتوقـفْ قليـلًا لنطـرح على أنفسـنا هذا السـؤال: فـي أي دولةٍ من الـدول العريقة ديمقراطيًا يرحب أشـخاصٌ يرتـدون أكفان الموتى برئيس وزراء البلاد أو برأس الدولة؟ وهل يبادلهم هذا الشخص المنتخَب التحيَّة باحتضانهم؟ مثل هذا المشهد كثيرًا ما يُرَى في دول منطقة الشرق الأوسط، لكـن المواطـن الذي يعيش فـي دولة -مثل تركيا- تحـاول الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد يجد نفسـه مدفوعًا إلى إبداء هذه الملاحظة: إن من شأن هذا النهج أن يؤدِّي إلى تطرُّف الأُمَّة وعسكرتها، ولا يمكن أن يكون محمود العواقب أو أن يُمثِّل مؤشِّرًا جيِّدًا.

يبدو أن بعض الناشـطين السياسـيين أخذوا على عاتقهم مَهَمَّة تدمير شيءٍ ما والقضاء على شخصٍ ما، وذلك بينما يركن رجال العقل والحكمة -بخاصـةٍ مَـن ينضَوُون تحت لواء هـذه الأطراف السياسـية الفاعلة- إلى الصمت، وبهذه الطريقة يصبح وقوع النوازل والمتاعب في المستقبل -لا قـدَّر الله- أمـرًا مرجَّح الحدوث، فهل لا بد لنا مـن معاناة المصائب ليبدأ البعض في التفكير بعقلانيَّةٍ ومسؤوليَّة؟

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

وعندما اتضح انتساب الشخص الذي هاجَمَ "كِلِيجْدَارْ أُوغْلُو" إلى حزب العدالة والتنمية، صرَّح نائب رئيس الحزب "حسين جَلِيكْ" بأن حزبه يضم تسعة ملايين فرد، وأن قبول عضوية أمثال هذا الرجل نادرًا ما يحدث، كما أضاف أنه "كان ينبغي لمسؤولي الحزب أن يكونوا أكثر حذرًا في إدراج شخصٍ لديه سوابق جنائية".

و"جَلِيكْ" مُحِقٌّ في ذلك. غير أن شيئًا آخر تنبغي ملاحظته، هو أن أولئك الذين يتحدثون إلى أعدادٍ كبيرة من الجماهير، بمن فيهم هؤلاء الملايين التسعة من الأعضاء، يلجؤون إلى استعمال لغةٍ حادَّةٍ قد تؤدِّي إلى حتميَّة وقوع جرائم وإساءاتٍ جسيمة، لأن اللُّغة السياسية المستخدَمة ما عادت تتَّسم بالاحترام والكياسة، تجدر الإشارة ها هُنا إلى الطريقة التي أشار بها هؤلاء إلى متظاهري متنزه "جيزي" وإلى الاتهامات والتصريحات الخطيرة التي استهدفت حركة "الخدمة" على وجه الخصوص والتي جاءت مجافيةً للعقل والضمير.

إنني أشعر بالخجل من مجرَّد سرد واقتباس بعض هذه التصريحات والاتهامات، ومع ذلك يواصل أولئك الذين يُطلِقون مثل هذه الكلمات والتعقيبات توجيه نفس الإهانات بصورة يومية، تلك الإهانات والاتهامات التي نستمع إليها فتحزُّ في أنفسنا، إنما تقوم على أكاذيب وادِّعاءاتٍ مُفتراة، وللأسف فإن بعض الأشخاص يصدِّقها بالفعل، فحين تكرِّر كذبتك آلاف المرات، سيصدقها -في نهاية المطاف- مَن ليسوا على بيِّنةٍ من حقائق الأمور، لكنَّ ذلك سيؤدِّي إلى انقسام المجتمع في النهاية.

وإن اللُّغة والخطاب المستخدَمين ضدّ فتح الله كولن، وهو واحد من أكثر المفكِّرين وقادة الرأي تميُّزًا داخل تركيا، وكذلك ضدّ أتباعه،

ليسا مجرد نموذجٍ لخطاب الكراهية، فهما يُمثلان -فوق ذلك- لغةً ذات طابعٍ استئصالي، وحين تُقدِّم هؤلاء الأشخاص بوصفهم مصدر جميع الشرور، فإنك حقًّا ترتكب جريمةً ضدّ الإنسانية. جريمةً قانونيةً وخطيئةً دينيّة لا يُمكن تبريرها بمُوجب القانون أو تعاليم الدين.

إن أطفالًا في سنّ ما بين الثامنة والعاشرة يستجوبهم في غرف منفصلةٍ مفتشو وزارة التربية والتعليم، فما الذي يعنيه ذلك؟ ألا يُمثل عودةً لممارسات ٢٨ فبراير؟ ثم إن اتهام آلاف الأفراد دون تقديم أي برهانٍ أو دليلٍ، وإزاحتهم من مواقعهم لإعادة تعيينهم في مواقع أخرى، لَيتسبَّب في اتسع دائرة الظلم، أفلا يسوؤكم على الإطلاق هذا الظلم الذي تُوقِعه المداهمات ضدّ مؤسَّسات حركة "الخدمة" وضدّ كلِّ ما له علاقة بها؟

على تركيا أن تعود إلى الاستماع لصوت العقل، وإلى الالتزام بالقانون والعدالة والاحترام المتبادَل، فضلًا عن حاجتها إلى العودة إلى الحياة الطبيعية، فإثارة الكراهية والانقسام بين المواطنين وإقحام المساجد في الصراع السياسي والتفرقة بين الأتراك على أساس توجُّهاتهم، تُشكِّل جميعها عوائق تاريخية يتسبَّب فيها خطاب الكراهية الحادُّ الذي سيضرُّ الدولة والمجتمَع.

الاضطهاد استنادًا إلى عناوين الصحف

لطالما تَسَبَّب عدم القدرة على التمييز بين التقرير الصحفي والبلاغ الرسمي، أو بين عمل المراسل وعمل المُخبِر، لطالما تَسَبَّب في أكبر مشكلات الشأن التركي، إذ إن وسائل الإعلام التقليدية دائمًا ما تعتمد على سيناريو غير ديمقراطي تمامًا، يتمثل في:

أولًا: كتابة تقريرٍ صحفي لا أساس له يفترض وجود وقائع إجرامية.

ثانيًا: يتحرك النائب العامُّ على أساس هذا التقرير للشروع في إجراء تحقيقات.

ثالثًا: يُعَدُّ تقريرٌ جديدٌ بهدف إكمال الصورة... ثم تتكرر الأكاذيب هنا وهناك بغرض تعزيز التقرير الزائف، إنه نفس التكتيك الذي ينتهجه صُنَّاع الانقلابات.

وتلجأ وسائل الإعلام في الوقت الراهن إلى اتِّباع هذه الطريقة التقليدية لقمع الجماهير، تلك الطريقة المتمثلة في تلفيق التُّهَم وتزييف الوعي الشعبي، والتي تقوم بها أجهزة إعلامية يُنظَر إليها باعتبارها إسلاميةً ومحافظةً وداعمةً للحكومة ومحسوبةً عليها، يُضاف إلى ذلك ممارستها هذه الأساليب بشراسةٍ بالغة.

وفي الآونة الأخيرة أَعَدَّت صحيفة 'أَكْشَامْ (*Akşam*)' اليومية تقريرًا عدائيًا حول جريدة "زمان"، بالاستناد إلى مزاعم لا أساس لها على الإطلاق. إذ زعمت الصحيفة أن زمان" رفضت الكشف عن بعض الوثائق التي نجحت الشرطة في ضبطها أخيرًا! وهذا كذب صريح، رددْنا عليه بأنْ طلبنا منهم إثبات هذه الادِّعاءات وبأننا سنعتبرهم مجافين للشرف حالَ لم يتمكنوا من ذلك، ومن وقتها لم نسمع ردًّا من جانب "أَكْشَامْ" سوى العمود المطوَّل الذي كتبه رئيس التحرير "محمد أُوجَاكْتَانْ (*Ocaktan*)" الذي يُشِيد فيه بالحكومة، دون إشارة إلى أيِّ شيءٍ يتعلق بأكاذيبهم، ودون حتى تقديم اعتذار، والرجل شاعرٌ سابق ونائبٌ أسبَقُ عن حزب العدالة والتنمية، غير أنه لا يستشعر الخجل جرَّاء هذه الافتراءات.

لقد فقدت وسائل الإعلام الموالية للحكومة صوابها وقدرتها على التعقل، إنها توجِّه ادِّعاءاتٍ زائفةً يفتح النائب العامُّ على أثرها تحقيقات، في الأسبوع الماضي[٣] شهدنا اعتماد النيابة العامَّة في تحقيقاتها على تقارير كاذبة أعدتها صحيفة "سِتَارْ (Star)" اليومية، ولعله لم يكن مُمكِنًا إلقاء القبض على مجموعة من مأموري شرطة مدينة "أضنه" لولا التقارير الإخبارية لهذه الصحيفة ولولا الإعجاب الشخصي الذين يُكِنُّه قاضي التحقيق تجاه أَرْدُوغَانْ. وهو ما أصاب العدالة في مقتل.

وإنه لَمِن المثير للاهتمام أن نجد أن أعضاء وداعمي الحزب السياسي الذي التمس رئيس النيابة من المحكمة الدستورية حلَّه استنادًا إلى تقارير إعلامية، نجدهم يوجِّهون اتهاماتٍ كاذبةً تعتمد على أنباءٍ غير مؤكَّدة، مرتكبين نفس الخطأ، لتزعم وسائل الإعلام التابعة لمجموعةٍ معينةٍ من الأشخاص أنهم قد تَعَرَّضوا للظُّلم إبان قضية "جوجل"، بينما تحاكِم هذه الوسائل نفسُها الآخرين بالرجوع إلى وثائق "جوجل"، وفي الماضي، أُدينَ البعضُ بسبب التقارير الإعلامية، ثم كان أن تغيرت الأقدار، فلجأ ضحايا الأمس إلى الشيء نفسه اعتمادًا على الطريقة نفسها، غير أنهم قد تَنَاسَوا حقيقةَ أن الدول لا يُمكن أن يطول بقاؤها بالظلم والاضطهاد.

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

"ولا يُمكـن للمكارثية أن تبقى إلى الأبد في أي مكان، لكنَّ أولئك الذين يأبون الانضمام إلى معركة إعلاء سـيادة القانون سـيتوجب عليهم فيما بعد أن يعيشوا مُكلَّلين بالعار، فهذا هو ما آلت إليه الأمور بصورةٍ دائمة".

عندما تعود "المكارثية" من جديد[1]

كان "جوزيف ريموند مكارثي (*Joseph Raymond McCarthy*)" قد نجح في وضع ملامح أجندته السياسية من خلال التلويح بقائمة سوداء كان يحملها بيده، بلجوئه إلى هذه الطريقة تَمكَّن من إلقاء الرعب في قلوب المواطنين، حتى إنه أطلق عباراتٍ من قبيل: "إليكم قائمةً بأسماء الخونة والجواسيس!"، كذلك فقد أفصح عن أعدادهم على نحوٍ لا تُعوِزه الدقة، إذ حوَت قائمته أسماء مائتين وخمسة أشخاص، إلا أن جميع "وثائق الإثبات" التي لوَّح بها سيناتور ولاية "ويسكونسن (*Wisconsin*)" كانت إمَّا مزوَّرةً وإما غير ذات صلةٍ بالاتهامات، مستعملًا هذه الوثائق المفبركةَ كشكل من أشكال "فواتير التنظيف الجافّ".

مع ذلك أفادته هذه المستندات أيَّما إفادة، إذ تمكَّن بمقتضاها من تفرقة الشعب الأمريكي وتعريضه لخطاب الكراهية على مدى عَقدٍ كامل، وقد كان يُعتقد أن بحوزته عشرات الوثائق داخل تلك الحقيبة الغامضة التي دائمًا ما حملها معه. كما كان يُفترض أنه يتحدث بمهابةٍ

(١) جريدة "توديس زمان" الإنجليزية، ١٢ مايو ٢٠١٤م

تليق برجال الدولة، غير أن الأشخاص الذين دفعهم الفضول -بعد موته- إلى تفتيش حقيبته لم يجدوا شيئًا بداخلها، إذ اعتمدت اتهاماته على الوهم، وانحصرت في الدعاية السوداء التي تهدف إلى تخويف الجماهير ليس إلا.

لقد تَسَبَّبَت المكارثية في إحداث حالةٍ من جنونٍ غاب عنه المنطق إلى حدِّ تحوُّله من مجرَّد أوهامٍ يتصوَّرها شخصٌ يتَّسم بضيق الأُفُق إلى استبدادٍ تمارسه الدولة، ثم كان أن عُرفت هذه الأيديولوجية بهذا الاسم، وقد اكتسبت تلك الأحداث التي جَرَت في خمسينيات القرن العشرين طابعًا بالغ الرمزية، لدرجة أن عديدًا من الحركات المشابهة كثيرًا ما صُوِّرت على أنها حركاتٌ مكارثية، ولذلك ما يبرِّره بطبيعة الحال، ولَمَّا لم يتمكن "مكارثي" من إثبات التُّهَم بحقِّ أعضاء قائمته التي حوت مائتين وخمسة شيوعيين نجحوا في اختراق أجهزة الدولة، فإنه قد عمد إلى تخفيض الرقم إلى ثمانين، ثم إلى خمسين، غير أنه لم يتمكن من إثبات ذلك أيضًا. فقد كان يتحدث عن شبكةٍ وهميةٍ محضة.

لكن ألم يكُن في الولايات المتحدة اشتراكيون أو شيوعيون؟ بلى، بطبيعة الحال كان فيها بعضٌ منهم، إلا أنه لم يكُن يُسوِّغ اتهامهم بـ"التجسس" و"الخيانة" و"اختراق أجهزة الدولة" دليلٌ، لكنَّ "مكارثي" لم يعبأ بسَوْق الأدلَّة، ومع ذلك فإنه كان دارسًا للقانون، مما يعني أنه على الرغم من عدم شهرته محاميًا ناجحًا، فإنه قد حاز شكلًا من أشكال الدراية بمنظومة القوانين، حتى إنه شغل منصب قاضٍ لبعض الوقت، ومن المؤكَّد أنه كان على علمٍ بالطابع الإجرامي لِمَا يرتكبه، لكنَّه -كما أسلفنا- لم يُبالِ بكل ذلك، وبينما كان يُلوِّح بالوثائق التي بين يديه،

كان يتحدث عن الخونة الذين كانوا على وشك بيع الدولة للروس، وطبقًا لـه، فإن "الأعـداء" قد تَمَكَّنُوا من التسـلُّل إلى مكتب وزيـر الخارجية في المقام الأول، وأكرِّر مرةً أخرى، لقد كان يتحدث عن وجود وثائق مزوَّرة أو وهميَّة.

لقـد وفَّرَت الأجواء المتوتـرة للحرب الباردة الفرصةَ المناسـبة لمثل هذه الافتراءات، ولعلّ من الصحيح أن شخصًا يُجيد الكذب قد عمل على الترويج لها، غير أن أفرادًا عديدين كانوا على أُهْبَة الاستعداد لتلقُّفها، وفي الواقـع ما إن أعاد "مكارثي" تسـويق عملية التعقُّب الشـائنة هذه التي تشبه عمليات تَعَقُّب السَّـحَرة والسـاحرات، حتى حَظِيَ بتأييدٍ شعبيٍّ كبير، وقد أظهـرت اسـتطلاعات الرأي العامّ التي أُجريت فـي وقت كانت المكارثية فيه في طريقها إلى الزوال، أن عديدًا من أنصاره قد اعتقدوا حقًّا في تُرَّهاته تلك، حتى إن نسبة دعمه قد بلغت ٥٠ بالمائة من مجموع الناخبين، بينما شـكَّل المقترعون الذين لم يحسـموا أمرهم بَعْدُ ٢١ بالمائة، والمنتقدون لإرهـاب الدولة نحـو ٣٠ بالمائة، وكان من الغريب أن يفوز الجمهوريون بهذه الانتخابات بسبب ما تَعَهَّدوا به من محاسبة الديمقراطيين على خلفية قضيـة "الخونـة الذين نجحوا في اختراق أجهزة الدولة" كما سـبق واقترح "مكارثـي"، لكنهـم لـم يتمكنوا من العثور على "جاسـوسٍ" واحدٍ داخل الدولـة علـى الرغـم مما بذلوه من جهـود، ثم بدأ القناع في السـقوط عن وجه السـيناتور المسـتبدّ، وبدأت وسـائل إعلامٍ عديدةٌ فـي فضح أكاذيبه وتعاملاتـه مـع الأشـخاص الْمُدرَجين على قائمته السـوداء، فانتهت أكبر عمليةِ تَعَقُّبٍ شَهِدَها القرن العشرون، لكنَّ التاريخ لم ينسَها قَطُّ، بل ظلت وستظلّ موضـع تذكُّرٍ دائم.

لنطرَحْ هذا السؤال: هل من الممكن حتى نسيانُها؟ لقد استُخدمت بطريقةٍ بارعةٍ نفس طرق الدعاية السوداء التي اتُّبعت إبَّان الحِقْبة النازيَّة، وعومل آلاف المواطنين كمجرمين محتمَلين، واستُغِلَّت الموارد العامَّة لتدشين الحملات التي تهدف إلى التشويه، وأُدرِجَت أسماء بعض المثقَّفين البارزين على القوائم السوداء، ومُزِّقت الدوائر الأدبية وقطاع صناعة السينما بالادِّعاءات الفارغة، وبالفعل حاول هؤلاء الذين أطلقوا صيحاتٍ من قبيل "إننا نخسر بلادنا" أو "داخل الدولة جواسيس أو عملاء" إيجادَ الوُشَاةِ في كل القطاعات، وكافَؤوا أولئك الذين روَّجوا مزاعم لا أساس لها.

وبعد مرور نحو ٥٠ عامًا أُتيح للجماهير أن تطَّلع على قُرابة ٥٠٠٠ صفحة من التحقيقات التي باشرها "مكارثي" بنفسه، وكما يُمكننا جميعًا أن نرى، فإن هذه العقلية المتشكِّكة قد أجبرت الجميع على أن يتحولوا إلى مُخبِرين، في محاولةٍ منها لدفعهم إلى إثبات ما تَوَهَّمَته، وكان "مكارثي" تَسَبَّب في متاعب جَمَّةٍ لكلٍّ من برتولد بريخت وهوارد فاست وداشييل هاميت وتشارلي شابلن وآرثر ميلر، وغيرهم كثير، وما زالت المحنة القاسية التي تَعَرَّض لها إيليا كازان (المولود بإسطنبول) مثار جدل، إذ اضطُرَّ تحت وقع عدم قدرته على تحمل الضغوط الشديدة إلى الوشاية بثمانيةٍ من زملائه في هوليوود للجنة "مكارثي"، ليكون عليه أن يحيا مُكلَّلًا بعار هذه الفعلة طوال حياته.

ولم يكُن "مكارثي" وحده في كل ذلك، بل كان داعمه الأساسي هو "ج. إدغار هوفر (*J. Edgar Hoover*)"، رئيس دائرة الأمن والاستخبارات المحلية الأمريكية، الذي ما كان لـ"مكارثي" من دونه أن يتمادى إلى هذا

الحَدِّ في جهوده الرامية إلى تشويه سمعة المواطنين وإدراج أسمائهم على قوائمه السوداء، ويُمكن للمهتمِّين بمعرفة هوفر هذا أن يشاهدوا الفيلم المُنتَج عام ٢٠١١م، من بطولة ليوناردو دي كابريو، والذي يُظهر كلًّا من "مكارثي" وصاحبه تَوْأَمَي رُوحٍ تكفَّلا باختلاق الجرائم من العدم حين لم يتمكَّنا من العثور على ما يُثبت وجود أيِّها، ويضيف البعض شخصًا ثالثًا إلى هذا الثنائي، يجعلون منه العقل المدبِّر لدولة الرعب هذه، وقد كان هذا الشخص صحفيًّا بطبيعة الحال، بما أن وجود صحفيٍّ مسألةٌ لا غِنى عنها لأي جهد يهدف إلى إقامة مجتمعٍ قوامه الرعب، وستكون هذه النقطة الأخيرة بذرة مقالٍ آخر.

قد تظهر المكارثية في أي مكان حول العالَم في أي وقتٍ، وقد تستولي على جهاز الدولة بأكمله، وحين تبزغ علاماتٌ من مثل توجيه الاتهامات التي لا أساس لها، واختلاق الجرائم بهدف الافتئات على المواطنين، واستخدام لغةٍ تمييزيةٍ إقصائيةٍ بلا هوادة، وعندما يصير خطاب الكراهية زادًا يوميًّا، فكن على يقينٍ من أن المكارثية تُوشِك على الأخذ بزمام هذه الدولة، ولعل المصير نفسه دائمًا ما يكون بانتظار هذه العقلية المشؤومة التي تُبقِي المجتمع تحت التهديد لفترةٍ معيَّنةٍ من الزمان، ألا وهو مصير الهزيمة وخيبة الآمال.

ولا يُمكن للمكارثية أن تبقى إلى الأبد في أي مكان، لكنَّ أولئك الذين يأبون الانضمام إلى معركة إعلاء سيادة القانون سيتوجب عليهم فيما بعد أن يعيشوا مُكلَّلين بالعار، فهذا هو ما آلت إليه الأمور بصورةٍ دائمة.

أليس لديكم أيُّ وازعٍ خلقيٍّ أو اعتبار للقيم؟

لسوء الحَظِّ أصبح من المعروف عن وسائل الإعلام التركية ميلها إلى اختلاق التقارير الكاذبة، فما إن يُشار إلى شخصٍ ما أو إلى جماعةٍ بوصفهما من المعارضين أو من المستهدَفين، حتى توجّه الوجوه الإعلامية إهاناتها الجسيمة إلى هذا الشخص أو إلى هذه الحركة، ومع ذلك لم يسبق للوضع أن كان أكثر خطورةً مما هو عليه في الوقت الراهن. إذ يُقدِم أولئك الذين يُعِدُّون التقارير الزائفة ويوجِّهون الاتهامات الباطلة أنفسَهم -للأسف- على أنهم إسلاميون أو إسلاميون سابقون أو محافظون، أو هذا هو الانطباع الذي يُخلِّفونه على أقلِّ تقدير، ومن المُؤسِف حقًّا ملاحظة أن أضرار ذلك لا تتوقف عند حَدِّ النَّيل من صُورَتهم فحسب، بل تنال كذلك من صورة أصحاب الهُوِيَّة الإسلامية جميعًا.

وأنا لا أعرف إن كانوا يُبَالُون بكل ذلك حقًّا، لكنني أعرف شيئًا واحدًا على الأقلِّ شَهِدتُه بنفسي، هو افتراؤهم كل أنواع الأكاذيب واعتمادهم على كل أسلوبٍ يُفضِي إلى التشهير، بهدف إفساد صورة الأستاذ فتح الله كولن وأتباعه، كما أن وسائل الإعلام الموالية للحكومة تُعِدُّ التقارير الزائفة بصفةٍ يومية، ورغم أن ما يُروِّجونه من أكاذيب يُعَرَّى ويُنكَر، فإنهم لا يُظهِرون أي بادرةٍ خجل، بل يواصلون تكرار نفس المزاعم الباطلة بوقاحة، ولا يكاد يمرُّ يومٌ واحدٌ دون أن يَعملوا على تشويه الحقائق، ومن جانبنا فإننا نفضح هذه الصحافة غير المسؤولة، لكنهم لا يحفلون بذلك، حتى إنني أقسم بالله أنه لم يسبق لوسائل الإعلام التركية أن شهدت مثل هذا النهج المتشدد من قبل، فما يفعلونه لا يمتُّ إلى الصحافة بِصِلَة، بل إنهم أصبحوا مَحْض أدواتٍ لا تَصلُح إلا للدعاية.

على سبيل المثال، نشرت مطبوعة "أَكْشَامْ"، التي تزعم أنها جريدةٌ، تقريرًا مليئًا بالأكاذيب حول صحيفة "زمان" اليومية، ومن ناحيتي طالبت رئيس تحريرها، النائب البرلماني السابق "محمد أُوجَاكْتَانْ"، بإثبات مزاعمه، وإلا فإنني سأجد نفسي مُرغمًا على اعتبار صحيفته صحيفةً شائنة، كما طالبتهم بتقديم الاعتذار حالَ عدم تَمَكُّنهم من إثبات ما يدَّعونه... وإلى الآن لم يصدر عنهم أي ردّ، على الرغم من ضرورة تمتُّعهم بالنَّزْر اليسير من الشرف، ودعونا نفترض أنهم قد أعَدُّوا هذا التقرير عن طريق الخطأ، وأنهم يحاولون بالتزامهم الصمت التأكُّد من ضياعه في غياهب النسيان، لكنَّ عليهم -على الأقل- أن يتوقفوا عن افتراء المزاعم وكتابة التقارير الزائفة بالطريقة نفسها ضدّ الداعية الإسلامي فتح الله كولن، غير أنهم يعكفون بدلًا من ذلك على نشر الأنباء الكاذبة بشكلٍ يومي.

وليس بينهم وبين صحيفة "يَنِي شَفَقْ (*Yeni şafak*)" اليومية من فارقٍ، إذ قدمت ادِّعاءً يفتقر إلى الدليل بشكلٍ واضح، بزعمها أن كلًا من الأستاذ سعاد يلديريم ورجل الأعمال مصطفى كاورماجي قد سافر إلى الولايات المتحدة وزار السيد كولن، وأضاف تقرير الصحيفة أن كولن قد أسرَّ إليهما بأنه لم يعُد "لعلاج" أو رأب الصدع بين الحكومة وحركته متَّسَعٌ من الوقت، لأن الأمور تجاوزت هذه المرحلة بالفعل، كما ألمح التقرير إلى أن الأستاذ كولن لا ينوي اتخاذ أي إجراءٍ حيالَ تحقيقات الرشوة والفساد التي أُمِيطَ عنها اللثام في ١٧ ديسمبر، ومن جانبه صرَّح كاورماجي برفضه هذه الادعاءات التي أوردتها الصحيفة، كما أكد سعاد يلديريم أنها إنما تفتري الأكاذيب، لأنه لم يسافر إلى الولايات المتحدة في غضون الأحد عشر عامًا الأخيرة، ثم إن نفس هذه الصحيفة قد أعدَّت تقريرًا

آخر يذهب إلى أن هذه الواقعة قد نَمَت إلى علم رئيس الوزراء من خلال تقريرها سالف الذكر، لنقُل إنك لو لم تجد حَرَجًا في الكذب فيجب -على الأقلّ- أن لا تُباهي به، وفي النهاية، عندما انكشفت افتراءاتهم، فإنهم أعادوا نشر نفس الكذبة مع تغيير الأسماء.

كما أنني لم أتعرَّض بالذكر لأكبرهم كذبًا، وذلك لأن صورته ومكانته تتعرضان للهدم يوميًّا على شاشات التلفزيون وفي طَيَّات الصحف، وإن كانوا لا يأبهون لذلك، وفي الآونة الأخيرة كتبوا عنوانًا صحفيًّا يقول إن اجتماعًا سِرِّيًا قد انعقد بمشاركة ٥٠٠٠ فردا نعم، هذا ما كتبوه! انعقد اجتماعٌ سريٌّ في مدينة إزمير حضره ٥٠٠٠ فرد! ورغم أنهم يكذبون كما هو واضح، فإن بعض الأشخاص السُّذَّج لا يَرَون ذلك.

كذلك يقدِّم بعض الأشخاص أنفُسَهم ككُتَّاب أعمدةٍ صحفيةٍ، ويشعرون بالاستياء البالغ إزاء الدعاوى القضائية التي تُرفَع ضدَّ الأكاذيب وحملات التشهير التي يشنُّونها، ويكاد هؤلاء يكونون على استعدادٍ لقتل أنفسهم، لأن أيًّا من قصصهم لم تتمخَّض عن ادِّعاءٍ جنائيٍّ يُمكن إثباته بالأدلَّة خلال الخمسة أشهر الماضية "أوائل عام ٢٠١٤م"، هذا، ويُسجِّل التاريخ حاليًا تلك التصريحات والأفعال الخطيرة التي يُدلِي بها أولئك الذين يُلمِّحون إلى ضرورة تلفيق الجرائم إن لم تتوفر أدلَّة الإدانة.

مثل هؤلاء الأشخاص يحمل كُلٌّ منهم بداخله نسخةً طبق الأصل من مكارثي، وإنه لَمِنَ المحزن حقًّا أن تجد امرأةً تلجأ إلى الأساليب التي سبق لسيناتور ولاية ويسكونسن توظيفها فيما مضى، فتطالب بمعاقبة أعضاء "الدولة الموازية" (أي حركة "الخدمة")، كما أنه من المحزن أيضًا أن نجدها تُقدِّم نفسها كصحفية.

على أي حال، فلديّ توصيتان أَوَدُّ توجيههما إلى هؤلاء الصحفيين المحافظين الناشئين، أُولاهما: إذا ما كنت تعتزم إلقاء اللائمة زُورًا على الآخرين وتنوي افتراء الكذب، فعليك أن تتأهب للخضوع لِمُساءَلة القانون، ولا حاجة إلى ردة فعلك إزاء ما يُقام ضدَّك من دعاوى قضائية، بحيث تسأل عن مصدر المال اللازم لتحريك الإجراءات القانونية، ثانيتهما: في حالة التحرِّي عن حياة المواطنين وعدم العثور على أي أمارةٍ تدل على وجود أنشطةٍ إجرامية، فليس عليك انتظار تلفيق الجرائم والتلاعب بالحقائق، ولو حسبت أن بمقدورك تحقيق أهدافك من خلال الممارسات والأساليب الغوغائية فإنك على خطأ، وينبغي أن تشعر بالخجل من الطريقة التي تنظر بها إلى الله، وأن تتذكَّر عجزك عن الْمُحَاجَّة عن أكاذيبك واتهاماتك الباطلة في يوم الدين.

"يبدو أن من يقودون تركيا نسوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرك العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا."

ماذا يحدث إذا أصيب عقل الدولة بالضمور؟[1]

تخضع تركيا لاختبارات صعبة جدًّا في الداخل والخارج، وللأسف فهي لا تستطيع الخروج من أي اختبار من هذه الاختبارات بشرف وعزة، ذلك أن ذهنها مشتت، وروحها متعبة، وأخشى لو استمر هذا الوضع ألّا ينتهي الفشل، ويدفع ثمن هذا كلُّ محِبٍّ لهذا الوطن، أتسألون لماذا؟

يبدو أن من يقودون تركيا نسُوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفَشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرَكُ العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا.

ها نحن نرى ما عاشته تركيا مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)! ففي الوقت الذي كان يتحتّم فيه على تركيا وضْع مسافة مع مثل هذه التنظيمات، وحتى النظر إليها بعين الريبة؛ أفضت السياسة الخارجية التركية إلى الوضع الحالي بعدما أخطأت في "ربْط الزر الأول" بسبب هاجس سوريا الذي كان يراودها، وإنَّ من رتّبوا كل حساباتهم على

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٨ يونيو ٢٠١٤م

أساس أن النظام السوري سيُطاح به في غضون أربعَة أيَّام، يُواصِلون ارتكاب الأخطاء الإستراتيجية كلما رأوا أنّ النظام الأسدي الدَّامي تتسع رُقعَة نُفوذه منذ فترة ناهزت أربع سنَوات، ولم يضع أحد في حسبانه أن "بشار الأسد" الذي كان يُنظر إليه نَظرةَ احتقار في وقت من الأوقات، سيتلقى دعم الدول القوية في المنطقة، وفي مقدمتها إيران، ليُحكِم قبضة ظُلمه على سوريا. وكان على هؤلاء أن يضعوا في حسَاباتهم أنَّ تأسيس علاقات مع الجماعات "الراديكالية الإسلامية" الإرهابية، بحجة قولهم "يجب الإطاحة بنظام الأسد بغضّ النظر عمَّن يقوم بذلك"، سيضع البلد في وضع صعب في يوم من الأيام، لكن لم يضع أحد ذلك في حسبانه! والسبب أن تركيا فقدت رباطة جأشِها وشموليَّتها وعُمقها منذ أن أخطأت في الحساب عندما استشهد تسعَةٌ من مواطنيها على أيدي الجنود الإسرائيليين في هجوم سفينة "ماوي مرمرة (*Mavi Marmara*)" عام ٢٠١٠م، وهي لا تستطيع كذلك القيام بأي مُناورات دبلوماسية في هذا السياق.

وبينَما كلُّ هذه الوَقائع تحدثُ، ركّزت الدولة بكلّ آلياتها على صراعها الخيالي مع "الدولة الموازية"، فسقطت مُتعَبةً ومنهكةَ القوى، ووشَتْ بأناسٍ ربَّتهم تركيا وهم كالأزهار اليانعة إلى الدول الأجنبية وشكتهم إليها، وهذا عار أيما عار! ما فُعل ليسَ خطأً أخلاقيًا فحسب، بل هو في الوقت نفسِه جَريمة، فإذا رأى شَخصٌ اسمَه مصنَّفًا ضمن أحد التيارات الفكرية في أوراق رسمية في يوم من الأيام وتساءل: "كيف تشكوني إلى دولة أجنبية؟ أين قرار المحكمة الذي في أيديكم؟" فكيف سيدافع حينها مسؤولو وزارَتي الخارجية والداخلية والمستشارون والسفراء ورجال المخابرات عن أنفسهم؟

هناك جانب آخر، وربما أكثر إيلامًا في هذه القضية، وهو أنَّ تركيا أصبحت لا تَرى مستقبلها، بسبب ادعاء وجود "كيان موازٍ" لأسباب سياسية داخلية بحتة، بينما تنظيم داعش يؤسس دولة له، ويبني جيشًا، ويحتل العراق، ويستولي على مبنى القنصلية في الموصل التي تعتبر جزءًا من أراضي تركيا، ويحتجز مواطنينا.

وفي مقابل ذلك، **من يحكمون تركيا لا يتنبّؤون بوقوع هذه التطورات الرهيبة، ولا يعرفون أبعادها، ولا يستطيعون أخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوثها. ذلك أن تركيا لا تركِّز على أمورها الأساسية. فالناس يُتَّهمون بالجُملة في تركيا منذ سبعة أشهر، ويُحْتَقرون ظلمًا وزورًا دون أن يستطيع أحد العثور على دليل مادي يُبرهن على صحة هذه الادعاءات،** وإذا هرعتم بعد سبعة أشهر من بدء قضية الفساد من الحمام صوب الشارع، هروعًا يحسده حتى "أرخميدس"، وأخذتم تصيحون "وجدتها! وجدتها!" ألن يصارحكم الناس بأنكم "عرايا"؟

ليس انعدام البصيرة فيما يتعلق بمسألة تنظيم داعش فقط، بل إن العديد من حالات الفوضى في الداخل أيضًا أفضت إلى حدوث تشتيت في التركيز، ونفاد الطاقة الداخلية، وتضييع الوقت بالنقاشات غير المجدية، وها هي وقائع قطْع الطرق، وزلزال إنزال العلم، والنقاشات التي جرت في هذا السياق!

وبينما أنت تتهم الناس الذين لم يدوسوا ولن يدوسوا حتى النمل بأنهم يشكلون "عصابة"، وتلصق افتراء "الدولة الموازية" بمنظمات المجتمع المدني التي تبذل جهودًا مُضنية منذ عشرات السنين في سبيل تحقيق السلام المجتمعي؛ فإن أعضاء المنظمة الإرهابية يقطعون طرق

الدولة، ويخطفون الأطفال إلى الجبال ليجعلوا منهم مقاتلين مسلحين يحاربون القوات الأمنية للدولة، ويدخلون المناطق العسكرية ليُنزلوا علم بلادنا، فانظر حتى ترى من هو التنظيم الموازي الذي تتحدث عنه! وبينما تَحدث كل هذه الوقائع، نرى أن الذين ترتعد فرائصهم من التلفظ بأي انتقاد لحزب العمال الكردستاني وزعيمه "عبد الله أوجلان" لا يفترون عن احتقار مَنْ ليس لهم أدنى علاقة بأي عملية غير شرعية، وفيما نُقل ٢٠ ألف شرطي من وظائفهم بدون وجه حق أو سند قانوني من مدينة إلى أخرى، ترى تركيا وقد تحولت إلى ما يشبه مدينة تكساس الأمريكية. فهل لديك خبر عن أن عصابات المافيا خرجت من جحورها من جديد؟ وهل يشعر ضميرك بالألم لارتفاع معدل استهلاك المخدرات؟ وهل يقطر قلبك دمًا لزيادة نسبة الجرائم؟

إن الوضع وخيم، وهناك احتمال أن يسوء أكثر، حفظنا الله، ذلك أنه في الوقت الذي يستمر فيه الظلم الواقع على أناس أبرياء من جانب، نرى على الجانب الآخر، أن الدولة تسير نحو أيام أصعب وأسوأ بسبب عدم إدراكها بانسحاب البساط من تحت رجليها جراء تشتّت تركيزها، غير أن هناك طريقًا واحدة للخلاص، وهي: أن تعود تركيا إلى العقل المشترك والضمير الجمعي، وترجع إلى طريقها نحو أن تكون دولة قنون ديمقراطية من أجل أن تتمكن من الوقوف على رجليها من جديد، وأما الذين يفكرون في عكس ذلك فإنهم يسوّدون مستقبلهم، ويقضون كذلك على مستقبل البلاد والعباد معًا...

"ارتُكِبت جرائم كثيرة في جوانب عدّة، بدءًا من جرائم المسؤولين الذين أصـدروا تعليمـات يشـتهون بها حشـد المناصب والمقامـات، إلا أن كل هذه الجرائم المرتكَبة ستكون سببًا في المحاكمة لاحقًا، وكلها ستُسَجَّل في أوراق التحقيق".

سيُحاسَب كل من نصب الفخ للخدمة[1]

تم كشـف أسـماء الأشـخاص الذيـن نصبوا الفـخ والمكايـد لحركة الخدمة، اسـمًا اسـمًا، وأضاف: "لا جرم أن الأوضاع الشاذَّة التي نشهدها فـي هذه الآونة، لن تستمر إلى يوم القيامـة، وأن الذين يدعمون الخروج على القانون سيحاسَبون ذات يوم أمام القانون".

طـرح وزير الداخليّة السـابق "إدريس نعيم شَـاهِينْ"، موضوعًا حيويًّا للغايـة، للمناقشـة على جـدول أعمال المجلـس، علمًا بأن "شَـاهِينْ" هو رفيـق درب رئيس الوزراء التركي رجب طيـب أَرْدُوغَانْ ردحًا من الزمن، وعلى ضوء الوثائق والمعلومات التي حصل عليها "شَاهِينْ" المستقيل من الحزب إثر ادِّعاء مفاده أن "أَرْدُوغَانْ مُحاط بدائرة ضيّقة من مستشـاريه"، تَبيَّن أن الذين يمسـكون بتلابيب قوّة الدولة يسعون إلى نصب فخٍّ جديد، إذ تُدَبَّـر خُطَـطٌ شـريرة لـم تخطر على بـال أحد، في حقِّ الأسـتاذ محمد فتـح الله كولـن ومحبيـه، كما تُنصَـب المكايـد والمؤامرات، بـل الأنكى مـن ذلك هو الرغبة في تلطيخ اسـم مجموعة مـن الأبرياء، وإدخالها إلى

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٣ يونيو ٢٠١٤م.

قائمة "التنظيم المسلح"، ويقدِّم السيد "إدريس نعيم" معلومات مُفصَّلة عن الخطة المشؤومة، وهو الآن في انتظار رَدٍّ رسمي من وزير الداخليَّة الحالي "أفكان علاء (*Efkan Ala*)"، حول هذه الاستفسارات.

هذه الواقعة تحمل في طيَّاتها موضوعات عِدَّة يتحتم على السيد "أفكان علاء" وزير الداخلية الرد عليها! مع العلم أنه لم يستطِع بعد إظهار الوثيقة التي ادّعى، فور جلوسه على كرسي المنصب، أنها تثبت أن "بنك آسيا ربح مليارَي دولار في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م نتيجة بيعه للعملة الصعبة"، فضلًا عن أن وزراء الدولة المنوط بهم الأمر، كذّبوا علاء بشكل قاطع فيما بعد.

وعرفنا السيد الوزير بنَفْيِه للشرطة، وعرفناه بمحاولة اعتقال الصحفيين الذين تم تكسير أبواب بيوتهم من قبل الشرطة، وعرفناه كذلك بطرده للمدَّعين العامِّين من غرفته، آمُل أن يُوفِي السيد الوزير بما لم يفعله من قبل، وأن يعطي إجابة واضحة عن طلب الاستجواب السالف، حينها سيدرك الجميع، أن الذين يتحدثون عن مؤامرة ضدّهم، يصطنعون بأنفسهم أدب "الحيلة والمكيدة"، ويحاولون إلقاء مكايدهم على الآخَرين، وقد بات شغلهم الشاغل الآن تدبير سيناريو 'مكيدة' أخرى.

مدبِّرو المكايد معروفون اسمًا اسمًا

مِنْ أين أعرف؟ الجواب بسيط: كُشِفَت أسماء الذين يعملون أعمالًا غير قانونيَّة ضدّ حركة "الخدمة"، داخل مديريَّة الأمن ودار القضاء، اسمًا اسمًا، ليس ذلك فحسب، بل جارٍ الحديث والكتابة عنهم.

تتوافـر أدلَّـة قويَّة حـول اصطناع أدلَّـة عن حركة "الخدمـة" في جهاز مخابـرات الأمن، وأروقـة دار القضاء، وتوجَد أدلَّة قويَّة أيضًا على تحديد أسماء رؤساء مديريَّات الأمن والمدعين العامِّين من أجل توظيفهم لتنفيذ العملية المخطَّط لها.

ارتُكِبَـت جرائـم كثيرة في جوانـب عدَّة، بدءًا من جرائم المسـؤولين الذيـن أصـدروا تعليمات يشـتهون بها حشـد المناصـب والمقامات، إلا أن كل هـذه الجرائم المرتكَبة سـتكون سـببًا في المحاكمـة لاحقًا، وكلها ستُسَجَّل في أوراق التحقيق.

يومًا ما سيتغيَّر هذا الوضع لا محالة

لا جرم أن الأوضاع الشاذة التي نشهدها في هذه الآونة لن تستمر إلى يوم القيامة، لا سيما المعلومات التي تتداولها الألسنة حول عدم مشروعيَّة الأعمـال التي تجرى في جهـاز مكافحة المخدرات والجرائم الماليَّة، هل تظنون أن "الغرفة السـرية" المؤسَّسة لتصفيَة حركة "الخدمة" غير معلومة؟ وهل يُعقَل أن يبقى عدم تسرُّب المعلومات (التي بات الجميع يعرفها) إلى وسائل الإعلام لفترة طويلة؟ ألن يسجلها التاريخ؟ وهل يبقى سرًّا تكاتُف أجهـزة مثل جهـاز مكافحـة الإرهاب، وجهـاز مخابرات الأمـن، وجهاز "المخابـرات الوطنـي التركـي (*MİT*)"، وتَحرُّكهم نحو هـدف دون رعاية القوانيـن والحقوق، واصطناعهم أدلَّة، وتنفيذهم إجراءات غير قانونيَّة؟ لا أعتقد ذلك، ألا ترون هؤلاء المستبدين الطُّغاه الذين قاموا بانقلاب الثاني عشـر من أيلول/سـبتمبر وهم ماثلون أمام العدالة بعد مرور ٣٤ عامًا على الانقلاب؟ القنون لا يغفر لأي شخص يعمل خارجه، مهما كان منصبه.

جارٍ تسجيل كل شيء بحذافيره

وإذا كان موظفو الدولة الموجَّهون سياسيًا والمنشغلون بـ"مطاردة الساحرات"[(٢)]، يُقبِلون على أعمال خارج إطار القانون، وينفذون أوامر غير شرعية، إذًا فعلينا أن نعلم أن كل إجراء قاموا به يُدوِّنه بشكل مُفصَّل أشخاصٌ يُكِنُّون للقانون احترامًا، وحاذقون في عملهم.

لن ينسى كل مَن أُعلِنَ متَّهَمًا دون أدلَّة أو سندٍ الظلم الموجَّه إليه أبدًا.. وسيقاوم حتى النهاية.

الوضع في دار القضاء مختلف إلى حد ما، وهل ستبقى الخطط غير القانونيَّة التي نفَّذها بعض المدَّعِين العامِّين، الذين ينعتون أنفسهم بـ"السائر على درب الحقّ"، ضدّ حركة الخدمة، سِرًّا لا يعرفه أحد؟

ليس لأحد أحقِّيَّة في أن يضع القوانين في حوزته، ويتصرف بها كيفما يشاء، ينبغي لأولئك الذين يفضِّلون عدم الشرعية بموجب الوضع السياسي، أن يُحاسَبوا ويُعاقَبوا أمام القانون، إن عاجلًا أو آجلًا، إذ لا يمكن تَصَوُّر نتهاك رجل القانون للقوانين والإخلال بها بارتكابه لجريمة بشعة.

يا ليت الناس يشتغلون بالبحث عن المجرمين الحقيقيين، بدلًا من اختلاق الجرائم وتشكيل ملفَّات جنائيَّة من تلقاء أنفسهم...

(٢) اصطهاد أشخاص متهمون بالسحر من قبل الكنيسة ما بين عام ١٤٥٠ - ١٧٠٠م تم فيها إعدامات دون محاكمات وأصبح المصطلح يستخدم في معنى اضطهاد الأشخاص الأبرياء بتهم خيالية

"إن من خاب مسعاهم في العثور على الجرائم، إذا ما أقدموا على اختلاقها، فإنهم يكونون قد ارتكبوا أفظع الجرائم، وللأسف الشديد فإن تركيا تشهد اليوم اختلاق جرائم في أجهزة الأمن ودور القضاء ووزارة الخارجيّة بموجب أوامر سياسيّة علنًا، وبصورة غير قانونيّة".

الجريمة والعقاب[1]

شكّلت خطة المؤامرة ضدّ "حركة الخدمة" التي كشف عنها وزيرُ الداخلية الأسبق "إدريس نعيم شَاهِينْ" في البرلمان حدثًا مهمًّا سيسجّله التاريخ، إذ رأينا، وللأسف، أنه يتم اختلاق الجرائم والتهم لظلم فئة معيّنة من المجتمع، لماذا؟ لأن الاتهامات غير العقلانيّة، التي توجّه ضد حركة الخدمة منذ ديسمبر ٢٠١٣م بلا رحمة، مثل "الدولة الموازية" و"العصابة" وغيرها.. تبيّن أنها ليست إلاّ عبارة عن دعاية سوداء.

لقد استُغلت جميع إمكانيّات الدولة بفجاجة، وكُتبت سيناريوهات لا تخطر على بال أحد، وعلى الرغم من كل هذه الافتراءات لم يتم التوصل لشيء خارج على القانون، لأنه ليس هناك أيّ شيء مما يزعمون، والآن أطلقوا حملة لإعداد "بنية تحتيّة جديدة" عبر تدمير النظام القضائيّ، ولكن الحقيقة أنه لم يبقَ هناك أي قيمة قانونية لأيّ اتهام وإدانة بعد مرور سبعة أشهر، فلو كانت هناك أي جريمة، لكان وجدها ألف مرة هؤلاء الذين يروّجون لوجود "دولة موازية" منذ أحداث السابع عشر

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣٠ يونيو ٢٠١٤م

من ديسـمبر/ كانون الأول من عام ٢٠١٣م. إلا أنهم لم يجدوا أيّ شـيء، مـع أنهـم عيّنوا أشـخاصًا للقيام بأعمـال خارجة على القانون في سـلك القضاء، قائلين لهم "لتكنْ سيوفكم مستلّة وحادة!"

وقـد انهـارت قضايا "أضنه"، و"التنصت على سـبعة آلاف شـخص"، و"زرع أجهزة تنصّت في مكتب أَرْدُوغَانْ من أساسها، وذلك على الرغم مـن الترويج لها من قِبل الإعلام المحسـوب على السـلطة الحاكمة، لأن القضاء، مع كل هذه الضغوطات الممارسـة ضده، لا يزال يصدر أحكامه وفـق الأدلّـة الملموسـة لا القصـص الخرافيّـة المحرفـة، نعـم، يمكن أن تحكوا أكذوبة "الدولة الموازية" للجماهير المتعصبة المحرّضة من قِبلكم، وتجروهـم وراء هـذه الأكذوبة، لكن القانون ينظر إلـى وثائق ومعلومات وأدلة ملموسة ومؤكدة، وطالما أنه ليست هناك أدلة ملموسة فلا جريمة.

إن مـن خـاب مسـعاهم في العثور علـى الجرائم، إذا مـا أقدموا على اختلاقها، فإنهم يكونون قد ارتكبوا أفظع الجرائم، وللأسـف الشـديد فإن تركيـا تشـهد اليوم اختـلاق جرائم في أجهزة الأمـن ودور القضاء ووزارة الخارجيّـة بموجب أوامر سياسـيّة علنًا، وبصورة غيـر قانونيّة، إن انقلاب ٢٨ فبرايـر / شـباط ١٩٩٧م الـذي تحمّس الواقفـون وراءه بحيث زعموا باستمراره ألف عام، لـم يكن اعتمد على إجراءات غير قانونيّة بهذه الدرجة.

الآن تُرتكب أسوأ أنواع عملية تصنيف للأشخاص حسب انتماءاتهم، إنهم إما لا يعرفون أن تصنيف الأشخاص والتشهير بهم جريمة دستوريّة، أو لا يخطر على بالهم أنهم سيحاسبون على ذلك يومًا ما، ولكن الحقيقة أنّ الذيـن انتهكـوا القوانين فـي فترة الجنون هذه سيحاسَـبون عندما تعود الظروف إلى طبيعتها، لأن الجرائم ثابتة لا تتبخر.

إن اختلاق الوثائق والتهم، وتشكيل "بنية تحتيّة" لإعلان فئة اجتماعيّة على أنها تنظيم إرهابيّ؛ كل هذا لا يُعد ذنبًا فحسب، إنما هي أعمال إجراميّة أيضا، وهذا يعني أنّ كل مَن شاركوا (في شعب المخابرات في الأمن، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات والجرائم الماليّة، وجهاز المخابرات الوطني وأروقة القضاء) في هذه الأعمال الخارجة على القانون يرتكب هو الآخر هذه الجرائم، وإن تخفِّيَ مرتكبي هذه الجرائم تحت غطاء أنهم من أصحاب "الرؤية الوطنية (*Milli Görüş*) أو "جماعة طريق الحق"، أو تقديمهم أنفسهم على أنهم من طريقة "منزل الصوفية" وهم يلعبون لعبة المخابرات في إطار تنفيذ "خطة تصفية الجماعات الإسلامية"، لا يغيّر صفة الجريمة المرتكبة، لأنه عندما تتكشّف الحقائق يومًا، فإنه لن يغفر لهم أحد حتى تلك المجموعات التي يدّعون انتماءهم إليها.

ترتكب جرائم استخباراتية داخل "الغرف السريّة" من جهة، ونرى أعمال ظلم أخرى تُرتكب علنًا، ها هو الحال البائِس للبلديّات؛ إذ ترتكب جميعها جرائم تمييز كل يوم، حيث تطبق سياسة ازدواجية المعايير بحجة أن هذه المؤسسات تابعة لحركة الخدمة، أتظنون أن الذين ارتكبوا شتى صنوف الظلم ضد "حركة الخدمة" بموجب تعليمات غير قانونية صادرة عن "أنقرة" لن يوضعوا تحت المجهر ولن يحاسبوا يومًا، في الوقت الذي منحوا أموال الدولة لأوقاف وجمعيّاتٍ يعدّونها موالية لهم؟

كتب الخبير المالي السابق "يوسف كلاش (*Keleş*)" مقالة رائعة في تحليل مجريات الوضع الاقتصادي الراهن، قال فيها إن "ضريبة الأملاك" رجعت مرة أخرى في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك بعد مرور ٧٢ عامًا من إلغائها، ونَحَّتْ وزارة الماليّة معاييرها وتجربتها الخاصة

جانبًا وأصبحت جزءا من عملية سياسـية، وسـعت للضغط على مكلّفيها طبقًا لتصنيف الجماعات حسب توجّهاتها.

لا شـكّ فـي أن اسـتهداف مجموعة وفـرض الرقابة عليهـا بناءً على التقاريـر المخابراتيـة يُعتبـر جريمـة في كل أنحـاء العالـم، وكانـت القيامة قـد قامـت حينما وقـع حادثٌ مشـابه، ولكـن على نطاق محـدود، يتعلّق بالأشخاص والجمعيات المنتمية إلى 'حزب الشاي' في الولايات المتحدة الأمريكيـة، وإذا كان هناك معيارٌ يُعتمد عليـه في الإجراءات الرقابية يذكّر بضريبة الأملاك أفلا يعلم وزير الماليّة "محمد شِيمْشَكْ (*Şimşek*)" وفريقه أن هذا جريمة؟

ومـاذا عـن الإجراءات غيـر القانونيّة التي ارتكبها الـولاة إذ اعترضوا على تنظيم أولمبياد اللغة التركيّة في تركيا؟ اختلِقْ شتى الحجج والأعذار لكي لا تعطيَ القاعاتِ لمن أرادوا تنظيم الأولمبياد، ثم قم بتخصيص هذه القاعـات لمنظمـي الحفلات والاجتماعات الحزبية! ألا يعلم الولاة أن ما أقدموا عليه جريمة تمييز وأنهم بذلك ينتهكون الدستور؟ حتى هيئة الشؤون الدينيّة أخرجت ملحق 'زمان' حول الكتب المنشورة من معرض الكتاب، مـع أنهـا خصّصت مكانًا للصحف المؤيدة للسـلطة الحاكمة، بالرغم من أنها لا تنشـر ملحقات حول الكتب، فأي قواعد دينيّة تسـمح بهذا؟ ها هو اعتراف نائب رئيس هيئة الشؤون الدينيّة "محمد أمين أُوزَافْشَرْ (*Özafşar*)" أمام الجميـع، إذ قال عندما سُـئل عن سـبب ذلك الإجراء التمييزي "لعله إجراء له علاقة بالمرحلة الراهنة'، يا للعجب والله، إذا كانت هيئة الشؤون الدينيّة تميز بين المؤمنين وتشترك في الظلم في هذا الشهر المبارك، شهر رمضان، ألا تعد هذه جريمة أيضًا؟!

هنـاك قائمـة مطولـة من صنـوف الظلم المرتكبـة بالتسـتّر وراء "درع الدولة"، لا شـك في أن التاريخ يسـجّل ذلك، وسـيعلن عمـا يُرتكب من جرائـم يومًـا مـا، إن تنظيـم حملـة افتـراءات عـن طريق اسـتغلال جميع إمكانيـات الدولة، واسـتخدام لغة البغُـض والكراهية لهـو جريمة، ولكل جريمـة عقـاب. وكل الممارسـات غير القانونية ستحاسَـب أمـام القانون يومًـا مـا، بغضّ النظر عن الجهة التي أصـدرت الأوامر، ودون التمييز بين الرؤسـاء والمرؤوسـين ومهما كانت الضغوط الممارسَـة، ذلك لأنه ليس لأحد حق ارتكاب الجريمة ولا صلاحية الظلم.

ولقـد قلنـا بصوت عال عندما جـرى تناقل اتهامـات "حركة الخدمة" فـي جهـازي القضـاء والأمـن العـام: "يجـب أن يحاسَـب كل مـن خرج علـى القانـون أثنـاء أداء وظيفته، وارتكـب جريمة ومهمـا كان". واختبار الصـدق وحسـن الطوية هـذا ينطبق على مؤيـدي الحزب الحاكـم أيضًا، فيجب محاسـبة كل الخارجين على القانون والمسـتغلين لوظائفهم جراء التعليمات الساسية من رجال الأمن، والقضاة، والمدعين العامّين، ورجال المخابـرات، وعليهـم أن يعلمـوا أنّ أيّة أعمال خارجة عـن نطاق القنون سـيكون حسابها قاسيًا، هل هذا تهديد؟ بالطبـع لا، إنها الحقيقة بعينها، إذ سيأتي يومٌ ليمسك القضاءُ بكل مدع عامّ، وقاض، ورجل أمن خرج على القانـون، ولن يدافـع عندئذٍ هؤلاء الذين اسـتغلّوا مناصبهم عن موظفيهم الذين أشـركوهم فـي جرائمهم، ويجب على مؤيدي السـلطة الحاكمة أن يقولوا أيضًا -إن كان للشرف والكرامة معنى بالنسبة لهم-: "لا تخرج على القانون مهما كان منصبك، وإلّا سندفـع الثمن معا".

لا تُرهقوا أنفسكم عبثًا

كلُّ غيْرِ وفيٍّ يسعى لإغلاق المدارس التركيّة بالخارج محتوم عليه أن يقع في موقف فاضح أمام التاريخ والمجتمع، وهذا لا يحتاج إلى نقاش، أيها الساسة الذين لم يسهموا بمقدار ذرة من العمل في تأسيس هذه المدارس، وأيها البيروقراطيون الذين لم يضعوا لبنة واحدة في ازدهارها وتطويرها. وأيها الكتّاب الذين لم يشاركوا بمخاض أفكارهم قط في فتح القلوب؛ بأي عقل وبأي ضمير يمكنكم أن تفسروا تخابركم مع الدول الأخرى لإغلاق تلك المدارس قرّةِ عين هذه الأمة؟

أَتحسبون أن هذه الأمة لن تسألكم: "على أي أساس تحددون هذه السياسة الوطنيّة التي تجيز لكم الوشي بنا إلى الدول الأخرى من أجل إغلاق المدارس التي أنشأناها في الخارج قبل ربع قرن من الزمان؟" وتتذرّعون في ذلك بأن الدولة الموازية هي التي أشعلت فتيل تحقيقات قضايا الفساد والرشاوى فيما بين ١٧ و٢٥ من ديسمبر ٢٠١٣م، وتزعمون بضرورة إلقاء أوسمة الشرف؛ المدارس التركية التي تعمل في جميع أنحاء العالم، وآسفا عليكم! إذا زعم دبلوماسي أن ثلاث أو أربع مدارس في دولةٍ تعمل بها آلاف من المدارس قد تستولي على تلك الدولة فإن ذلك يدلّ على وجود اختلال في عقل هذا الدبلوماسي أو معلوماته الحسابيّة! عار أيّما عار!

لنفرض جدلًا أن ما تقولونه حق وصحيح؛ وأن الدولة الموازية التي اختلقتموها، وهمًا، تتكوّن من هؤلاء الأشخاص الذين يحققون في قضايا الفساد والرشاوى، لكن بما أن شخصية الجريمة والعقوبة من المبادئ

الأساسية، فبأي قانون تفسرون ظلم عشرات المئات من الناس غضبًا على هؤلاء الأشخاص الذين يجرون التحقيقات؟

كيف أحللتم لأنفسكم أن تعلنوا أن هؤلاء الأطفال يشكّلون خطرًا محتملًا على الدول الأجنبية، ثم أطلقتم تكهنات لا تستند إلاّ إلى التخاريف قائلين: "إن هؤلاء الأطفال من الممكن أن يكونوا بلاءً عليكم في يوم ما"، ومن ثم شكوتموهم إلى هذه الدول بناء على جنون الارتياب هذا؟

لا ترهقوا أنفسكم عبثًا، ولا تلقوا المسؤولية على جهات لا علاقة لها بزعم أن أسلوبنا في التعبير صارم وشديد، وانظروا إلى الصحف التي تكتبون فيها والقنوات التلفزيونية التي تتحدّثون إليها لتروا كيف أن الافتراءات والأكاذيب التي تطلقونها عبرها دون هوادة تحوّلت إلى وحش، وقولوها إلى زملائكم، وبعد ذلك لكم أن تنصحوا أناسًا لم يلجؤوا إلى الكذب ولو لمرة واحدة، ولم ينزلوا إلى هذا الدرك الأسفل من المستوى الدنيء بالرغم من تعرضهم لشتى الإهانات من قبلكم.

وعلى أيّ حال، فالحقيقة التاريخيّة هي أنه لا يوجد أي تفسير عقلي أو منطقي أو وجداني لنميمتكم عن المدارس التي أسسها أبناء الأناضول في الخارج بشق الأنفس في الدول الأجنبيّة، ولا يمكن أن يكون، واعلموا أن أيادي شعب الأناضول الأبرياء ستطاردكم إلى أن تحين لحظة دفع ثمن هذا الخطإ الجسيم في حضرة التاريخ، وتندمون وتعتذرون على ما فعلتم.

"هل يشعرون بالحرج؟! لا أظن، ليس شغلهم الشاغل البحث عن الحقيقة، إنما التكتيك وتحقيق دورة العبوديّة في هندسة السياسة، ويجب النظر لمن يشعل هذه الأكاذيب في أيديهم لأن اجتماع مجلس الشورى العسكري قد اقترب، وعندئذ سيظهر الرباط المُحكم بين الأكاذيب وقطعة القماش البالية"

الصحافة ليست هدفهم![1]

لقد جعلوا من مهنة الصحافة مهنة الوقحين صفيقي الوجه، حيث يواصل الذين يتصارعون على الكذب يوميًا، من الصباح إلى المساء، حملة افتراءاتهم دون توقف حتى في شهر رمضان المبارك.

ولا يوجد موقف مأساوي أكثر من موقف من يظن نفسه نجمًا ولا يرى بأي شكل من الأشكال بزوغ فجر جديد، فالكذب ليس صفة المسلم، وليكن التحول إلى جهاز كشف الكذب شرفًا ومهنة لهؤلاء.

ولأذكر واحدة من أبواق الكذب، فعلى سبيل المثال هناك جريدة اسمها "أَكْشَامْ" المؤيدة للحزب الحاكم، تقوم كل يوم بنشر أخبار كاذبة، لا تعتذر عن نشرها للرأي العام حتى بعد ظهور كذبها.

وها هو أصدق مثال على ذلك، فقد روجت الصحيفة المذكورة، افتراءات وأكاذيب مخيفة عن جريدة "زمان" التركيّة في العاشر من أبريل/ نيسان من عام ٢٠١٤م، ونحن، بدورنا، كجريدة "زمان" قمنا بالرد عليهم

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣ يوليو ٢٠١٤م

قائلين: "إذا كان لديكم شرف وكرامة فإمّا أن تثبتوا صحة ما تدّعون أو تتقدموا بالاعتذار"، ومنذ ذلك اليوم لم ينبس محمد أوجاك، رئيس تحريرها العام ببنت شفة، فأين الشرف والكرامة التي كنتم تدّعون؟

وقد نفى "بُولَنْت أَرِينْتش (*Bülent Arınç*)" نائب رئيس الوزراء، المتحدث الرسمي باسم الحكومة، ما نشرته جريدة "أَكْشَامْ" في يوم ٢١ أبريل/ نيسان ٢٠١٤م، ومع ذلك لم تقم الجريدة بتصحيح ما نشرته أو توضحه أو حتى تنفيه، ولن نقول تعتذر عنه.

وقامت الجريدة نفسها، والتي تبدو مولعة بجنون بأخبار ما يسمى بـ"الدولة الموازية"، بنشر افتراء عن القوات المسلحة التركيّة. قالت فيه إن هناك عددا من رجال الدولة الموازية موجود في صفوف القوات المسلحة، وجاء رد رئيس الجمهوريّة "عبد الله كُولْ" بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة كالصفعة، لقد اتهموا بانعدام المسؤوليّة، كما نشرت القوات المسلحة بيانًا نفت فيه الخبر، فما كل هذا الكم من الافتراءات وما كل هذا القدر من البيانات التي تنفي أخبار هذه الجريدة!

هل يشعرون بالحرج؟! لا أظن، ليس شغلهم الشاغل البحث عن الحقيقة. إنما التكتيك وتحقيق دورة العبوديّة في هندسة السياسة، ويجب النظر لمن يشعل هذه الأكاذيب في أيديهم لأن اجتماع مجلس الشورى العسكري قد اقترب، وعندئذ سيظهر الرباط المُحكم بين الأكاذيب وقطعة القماش البالية.

"فلا يمكن لأية مؤسسة حكومية في أية دولة ديمقراطية أن تصنف الأشخاص وفق معتقدهم وأسلوب حياتهم وترجيحاتهم، ولا يمكنها التميز بينهم وبين سائر المواطنين الآخرين، وإذا كان هناك موظف بالدولة (بغض النظر عن منصبه) يعتبر أن الفاشية أتت إلى هذا البلد وعطلت الديمقراطية وتحولت الاستبدادية إلى أسلوب لإدارة الدولة؛ فيجب عليه أن يعرف أنه سيحاسب على هذا الظلم أمام التاريخ والعدالة على حد سواء".

من الذي يجب أن يخاف؟[1]

ادعاء مخيف: تعقد مجموعة العمل السرية التي تم تشكيلها في داخل مديرية الأمن العام اجتماعًا مخزيًا من أجل فتح ملفات تحقيق بحق نحو ١٠٠ ألف شركة.

وبحسب الادعاء الذي أوردته صحيفة "طَرَفْ"؛ اتخذت جملة من القرارات في اللقاء الذي شارك فيه بعض المدعين العامين والبيروقراطيين يوم ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٤م، قرارات مثل ماذا؟ ستُهَاجَم الشركات غير الداعمة للحكومة، وسيُكتَب في حقها بلاغات، وسيتم ممارسة الضغط عليها من قبل المؤسسات العامة بحجة الفحص والمراقبة، كما ستقوم الصحف والقنوات التليفزيونية الموالية للحكومة بنشر أخبار سلبية حول هذه الشركات... وما هو الهدف من ذلك؟ الهدف هو إما جذب هذه الشركات إلى صفهم أو إجبارها على الإفلاس ومن ثم يستولون عليها

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٥ يوليو ٢٠١٤م

ويشترونها، هل هذا شيء يعقل لا سيما في هذا العصر؟ مستحيل! إن تصنيف الحكومة موطنيها على حسب انتماءاتهم وتمييزها بين أفراد المجتمع وتسببها في نشوب حالة من الخوف والكراهية هي جريمة لا تغتفر، وسيدفع من يرتكبون هذه الجريمة ثمن فعلتهم إن عاجلًا أم آجلًا

عندما نشر الخبر في صحيفة "طرف" انتظر الرأي العام أن تخرج علينا مؤسسات الدولة المعنية لتكذبه بشكل حازم، لماذا؟ لأن الصحيفة أوردت جملة من التحديدات الملموسة، فعلى سبيل المثال تحدثت عن يوم الاجتماع. والوحدات المشاركة به، والقرار ذا المراحل العشر، الذي اتخذ خلاله، وما إلى ذلك، هذا فضلًا عن أن الخبر يورد تفاصيل حول أن المدعين العامين والمسؤولين الأمنيين والبيروقراطيين المشاركين في "الاجتماع السرّي" لم يحضروا إلى مكان الاجتماع بسياراتهم الرسمية.

وبحسب المعلومات المفصلة، الكثيرة، التي وردت حول الاجتماع الذي زُعم أنه عُقد في منشآت "جُومُوشْ دَرَه (*Gümüşdere*)" التابعة لوزارة المالية بإسطنبول، كان يجب على الأشخاص والهيئات ذات الصلة أن تصدر بيانًا حول هذا الموضوع، فهذا الاجتماع عُقد بشكل مخالف للدستور والقوانين المعمول بها بشكل واضح للغاية، ولا يمكن السكوت بشأن تفاصيله أو المرور عليه مر الكرام دون الحديث حوله.

لم يصدر أي تصريح أو بيان من مديرية الأمن العام أو وزارة الداخلية أو وزارة العدل حول هذا الاجتماع، فهل هذا شيء يعقل؟! وفي الوقت الذي ينشر فيه خبر يتضمن اتهامات عجيبة، نجد مؤسسات الدولة تصمت صمتًا غريبًا بعدما وقعت تحت أقسى التهم والظنون. وإذا كان يقال إن "الصمت يعني الإقرار"، فهذا معناه أن هناك موافقة على

ارتكاب جريمة من قبل موظفي الدولة في سلسلة تمتد من الوزراء وحتى الموظفين العاديين، وأن تصنيف شركات أو أشخاص حسب انتماءاتهم جريمة في حد ذاته، فكل مرحلة من المراحل العشرة الواردة في الاجتماع تجرّ الدولة إلى دوامة جنائية، **فلا يمكن لأية مؤسسة حكومية في أية دولة ديمقراطية أن تصنف الأشخاص وفق معتقدهم وأسلوب حياتهم وترجيحاتهم، ولا يمكنها التمييز بينهم وبين سائر المواطنين الآخرين، وإذا كان هناك موظف بالدولة (بغض النظر عن منصبه) يعتبر أن الفاشية أتت إلى هذا البلد وعطلت الديمقراطية وتحولت الاستبدادية إلى أسلوب لإدارة الدولة؛ فيجب عليه أن يعرف أنه سيحاسب على هذا الظلم أمام التاريخ والعدالة على حد سواء.**

كانت وزارة المالية هي المؤسسة الحكومية الوحيدة التي لم تصمت أمام ادعاء تصنيف ١٠٠ ألف شركة في تركيا، وأصدرت بيانًا، وللأسف فإنها لم تردّ (أو لم تستطع الردّ) بإجابات شافية على هذه الادعاءات الملموسة، وإنما استعملت عبارات توبيخية ومتسلطة، ووزارة المالية تعمل بشكل مشبوه بسبب المراقبات الموجَّهة التي سُمع عن انتشارها بشكل كبير في الأسواق في الآونة الأخيرة، وفي الوقت الذي ألغيت فيه ديون بعض الشركات المشبوهة ولم تخضع فيه لأي نوع من أنواع الرقابة وغير ذلك من الإجراءات، هناك أدلة قوية للغاية تشير للأسف إلى التضييق على بعض الشركات ظلمًا، وأعتقد أن وزير المالية السيد "محمد شِيمْشَكْ" إنسان دقيق في مثل هذه الموضوعات، ومع ذلك، فهناك معلومات خطيرة تشير إلى أن "المعايير الرقابية" التي ظهرت مؤخرًا لم تعدها وزارة المالية، وأن بيروقراطيي الوزارة أُجبروا على إعداد قوائم التصنيف التي تم تجهيزها في هيئة أخرى.

إن تغاضي وزارة المالية عن إجراءات من شأنها قلب الحياة التجارية في تركيا رأسًا على عقب والإخلال حتى بحقوق الأشخاص، لا يفضي إلى أن تكون، أي الوزارة، شريكة في هذه الجريمة، فحسب، بل إن ذلك يمسّ وحدة البلاد ورفاهيتها، ويقودنا إلى ظلم مواطنينا، ويا للأسف!

لم يذكر التاريخ بخير أي حزب أو حكومة أو شخصٍ استخدم آلية الدولة التي أؤتمن عيها كأداة للضغط، ولا يمكن ذكره بخير أيضًا! ذلك أنه عندما تعود الأوضاع إلى طبيعتها سيظهر كل خطأ ارتكب، وسيصل كفاح المظلومين من أجل حقوقهم إلى القانون، وسيُخذل بعض الأشخاص، هل أصبح من اشتكى بالأمس من هجمات وظلم الإعلام يلجأ اليوم إلى الأسلوب نفسه مستكبرًا ومستعليًا؟

اجتماع في مستودع البيانات! والمدلولات تذكرنا بمستودع الذُرة، ويقول أحد أمثالنا الشعبية الوجيزة: "الجوعان يحلم بسوق العيش". وإن الذين استخدموا جميع إمكانيات الدولة منذ الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م لم يجدوا دليلًا ملموسًا لاتهام حركة "الخدمة"، ولن يتمكنوا كذلك من إيجاده في المستقبل، ذلك أن هذه الحركة لم ترتكب أي جرم يخالف القانون، وعندما لا توجد جريمة، يبادرون إلى تلفيق جريمة لا أصل لها، وهذه هي إحدى مساوئ الدول الفاشية، لا يوجد في دولة القانون الديمقراطية ما يسمى بـ "مطاردة الساحرات" أو الضغوطات التعسفية.

يبدو أن الذين لم يصلوا إلى أية نتيجة قانونية من وراء اتهام "الكيان الموازي"، الخيالي، يخططون للخروج على إطار القانون، لكنهم نسوا

شيئًا.. ألا وهو أن الذين لا يخافون إلا الله في هذه الحياة الدنيا، لا يحنون جباههم لأحد سواه سبحانه وتعالى، ولا يحنون رؤوسهم أبدا للظلم والظالمين! وسيكتب التاريخ قصتهم الملحمية الشجاعة في كفاحهم من أجل إقرار القانون، وستصفق لهم الأجيال القادمة، ولا داعي للشكّ في هذا مثقال ذرّة.

كما أنه لا داعي لأن يخاف أحد، فهناك شيء واحد في الدنيا يمكن أن نخاف منه، ألا وهو الخوف، يجب أن يخاف المجرمون، ومن يقومون بأعمال مخالفة للقانون، ومن ضربوا بالدستور والقوانين عرض الحائط، والكاذبون، والمفترون، والسارقون، والذين سولت لهم أنفسهم الفساد، والذين يختلقون الاتهامات والجرائم، والذين يصدرون أوامرهم بشكل مخالف للقانون، ومن ينفذ هذه الأوامر، لا بد أن يخاف هؤلاء جميعًا.

"وإن من يعجب بنفسه لا يعجب بأحد، ومن يحب نفسه لا يحب أحدًا، وهناك معيار واحد للظالمين، وإن تظاهروا بأنهم يحبون من أعماق قلوبهم، ضابطه الوحيد المودة والتعاطف الموجّهان نحوه، وإذا خرج أحدهم ليعترض عليه كالملاك، يقول عنه إنه شيطان ويفتري عليه بأشياء لا تخطر على بال ولا خاطر من أجل تشويه صورته، وإذا قرع الشيطان بابه يومًا ومدحه، فإنه يصور هذا الإبليس وكأنه ملاك، ويتمسك به، ويتعاون معه".

يا أيها الظالم![1]

أكتب هذا المقال لأساعدك.. المساعدة للظالم؟ نعم؛ لأن ذلك رُوي عن أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: "**تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ، مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**". (صحيح البخاري: الإكراه، ٧)، هكذا يا أخي الظالم!

أوجه كلامي خاصة لأخي الظالم، ذلك أن الظالم في الخارج سيهلك يومًا ما على أي حال، أما الظالم في الداخل فيخشى من أن يتسبب ظلمه في الإصابة بجرح غائر ودائم.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ يوليو ٢٠١٤م

أكتب لك هذه الرسالة المتواضعة من أجل أن أخبرك بظلمك وأمنعك من التمادي فيه، فلا تستأْ أو تنظر إلى حدّة كلامي، وافرض أن أخًا لك يخفق قلبه حتى يجيرك من العذاب الأليم، وصدقني فإن الظالم أكثر المتضررين من ظلمه.

ولا تظن أن عبارة "يأيها الظالم" موجَّهة لشخص واحد، أبدًا! فالظلم هو فساد العقل والروح، وتمتحَن كل نفس به امتحانًا صعبًا. ولهذا السبب لا يمكن قصر عبارة "يأيها الظالم" على شخص بعينه، لأن النفس الظالمة تتلوّن وتتبدّل وتنتقل من منصب إلى منصب، حتى إن الظالم لا يلاحظ في أغلب الأحيان أنه يظلم.

إن أبعاد الظلم مختلفة، فبعض الناس يتحولون إلى ظالمين بأكلهم حق أناس آخرين، وبعضهم يصبحون ظالمين بتعديهم على حقوق آلاف بل ملايين البشر، والأدهى من ذلك أن الظالم أحيانًا لا يكتفي بأكل حق العباد فحسب، ولكن لا يراعي حق الله عليه، وإن كان العفو عن بعض الظلم ممكنًا في هذه الدنيا (بمسامحة المظلومين)، وإن كان باب المسامحة مفتوحًا إلى يوم القيامة، فلا يوجد أي شخص يمتلك سلطة العفو عن الظلم المرتكَب إزاء هذه الأمانة المقدسة.

يا أيها الظالم!

يشهد التاريخ أن الظالم يبطش ويؤذي الخلق من خلال الأكاذيب التي يبتدعها ويجبر الآخرين على تصديقها، ويتوهّم أن الجماهير البريئة تستحق أن تذوق صنوف الظلم كافة، ولهذا السبب فإن حمى الظالم مُعدية، ويتحوّل الظلم إلى جنون عام لأن الظالم يمارس الضغط على من

لا يفكرون مثله، فيشارك البعض في هذا الظلم الذي وقع فيه بسبب خوفه أو في سبيل تحقيق مصلحة ما، بيد أن الظلم لا يدوم أبدًا، ولا ريب أن دعوة المظلوم سيستجاب لها يومًا ما...

إن أولى خطوات البعد عن الظلم تبدأ من اللجوء لطريق المحاسبة والمراقبة الذي فتحه أمامنا نبينا ﷺ، والتضرع باكيًا إلى الله بالدعاء: "يا رب إني ظلمت نفسي!"، ولقد تضرع أبونا آدم بالطريقة نفسها إلى الله ليرشدنا نحن ذريته إلى طريقة التضرع هذه، وقالها نبي الله يونس عليه السلام أيضًا، وكذلك سيدنا موسى عليه السلام.. لماذا؟ **لأن من قال ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ لا يظلم الآخرين، وأما من يرى نفسه بدون نواقص ويؤمن بأن كل ما يفعله صحيح يكون قد سار في طريق "الفرعنة"، ولا ينفع التواضع المزيف للتستر على الكبر، ولا تخفي مظاهر التواضع الظلمَ، ذلك أن من يملك القوة لا يمكنه أن يعرف من الظالم، بحيث يجب أن يتحرّى ذلك في أنين المظلوم...**

إن الظلم هو الابتعاد عن الأصل والتحول وتجاوز الحدود، وإن ابن آدم ينسى نفسه في البداية، ثم ينسى الخالق، ومن ينسى نفسه ينحّي جانبًا العجز الموجود في أصله وفضيلته كعبد لله، ومَنْ يتعدى حدوده وينقل حدّه الأصلي ودائرة إرادته إلى مكان آخر وهو متوهّم، يكون قد بدأ يمشي في ظلمات الظلم، ويشير لقمان الحكيم إلى آخر نقطة منتهى الظلم وهو يعظ ابنه بقوله **﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾** (سُورَةُ لُقْمَان: ٣١/١٣).

يزداد الظلم تدريجيًا ليأسر روح الإنسان، وعندما لا يوجد حل لسرّ "الأنا" ولا تُربّى النفس البشرية، يعجب الإنسان بنفسه أولًا، ثم يتيه بنفسه،

ثم سرعان ما يعبدها (أي نفسه)، وهو كذلك لا يعرف حقوق العباد لأنه دمّر حدود نفسه، كما لا يعرف حق الله، ذلك أن ذاته تمركزت في كل شيء، وعندما يجري تصنيف كل ما هو جيد وكل ما هو سيئ بحسب هوى هذه النفس المتفرعنة، يتم تأسيس نظام الثواب والعقاب من خلال هذه الأنانية أيضًا، **وإن من يعجب بنفسه لا يعجب بأحد، ومن يحب نفسه لا يحب أحدًا، وهناك معيار واحد للظالمين، وإن تظاهروا بأنهم يحبون من أعماق قلوبهم، ضابطه الوحيد المودة والتعاطف الموجّهان نحوه، وإذا خرج أحدهم ليعترض عليه كالملاك، يقول عنه إنه شيطان ويفتري عليه بأشياء لا تخطر على بال ولا خاطر من أجل تشويه صورته، وإذا قرع الشيطان بابه يومًا ومدحه، فإنه يصور هذا الإبليس وكأنه ملاك، ويتمسك به، ويتعاون معه.**

يا أيها الظالم!

عليك أن تعرف أن من يظلم فردًا يكون قد تعدى على حق شخص واحد فقط، ولا يفلح طالما لم يتسامح معه، فما بالك بمن يتعدى على حق زمرة كبيرة من الناس؟ وما بالك بمن يفترون الكذب على ملايين البشر ويغتابونهم كل يوم؟ وإذا فكرت في أنك تعرضت للظلم والسوء كذلك، فينبغي لك أن تعلم أنه لا يمكن مقابلة الظلم بظلم مثله، هذا فضلًا عن أنك لا يمكنك مهاجمة أناس أبرياء بالغضب الذي تشعر به إزاء من تعتقد أنهم ظلموك، ويقول القرآن الكريم: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (سُورَةُ الأَنعام: ٦ ١٦٤؛ سُورةُ الإِسْرَاء: ١٥/١٧؛ سُورَةُ فاطِر: ١٨،٣٥؛ سُورَةُ الزُّمر: ٧/٣٩)، ويشدد القانون الوضعي والشرعي على حد سواء على مبدأ شخصية

الذنب بشكل واضح، وإذا كان الذنب ذنبًا شخصيًّا ويمكن مساءلة مرتكبه وفق القانون، أليس ظلم الآخرين مصيبة كبرى؟

ياأيها الظالم!

إن أقسى أنواع الظلم يظهر باستغلال إمكانيات الدولة بالكامل، بيد أن الدولة تقف على رجليها بهمّة الشعب وجهوده، ولا يمكن استخدامها أبدًا كعنصر عنف ضد الشعب، لكن جميع الطغاة اعتقدوا أن الدولة مملوكة لآبائهم. واعتبروا أنفسهم أرقى من سائر البشر، فأخذوا يبطشون ويتجبرون، وإن من يستخدم وحدات الأمن من أجل أن يشفي غليل مشاعر الانتقام لديه، ويمارس الضغط على القضاء من أجل إصدار أحكام ظالمة، ويحول وزارة المالية إلى وسيلة للرقابة التعسفية؛ يكون قد ظلم، بغض النظر عن هويته والغرض الذي فعل من أجله كل هذا، بإمكانك ظلم الناس وحبسهم جورًا وتشويه صورتهم علنًا أمام الرأي العام، لكن لا تنسى أن الظالمين لا يفوزون أبدًا، ذلك أنه ينسج شباكه بينما يحتفل الظالم بنصره وترتفع آهات المظلوم إلى عنان السماء، وبالطبع فإن الضمير الجمعي الذي وقع أسيرًا لنفسية الجماهير بشكل مؤقت سيستيقظ يومًا ما، وستسقط أقنعة الظالمين...

يا أيها الظالم!

عد إلى رشدك قبل أن توغل في هذا الطريق الوعر، بغض النظر عن المقام الذي تشغله والحقد الذي يملأ قلبك، وبما أن كل إنسان هو خليفة الله في الأرض وأن قيمة كل قلب مؤمن تساوي عند الله قيمة الكعبة المشرفة، "فلا تتخلى عن العدل والصدق"، وإذا عاندت

واستمررت في ظلمك ووهبت كلامك وقلمك في طريق الظلم، ونأمل ألا يكون كذلك إن شاء الله؛ تكون قد ظلمت نفسك ومن عقد الآمال العريضة عليك، ذلك أنه في اليوم الموعود لن تبقى أهمية للصحافة أو السياسة، ولن تنفعك البيروقراطية أو التجارة، ولن ينفع الظلم أي ظالم مهما كان...

إن الذين كانوا يعملون بدافع معاداة الدولة قبل مدة قصيرة يحتمون اليوم بدرع الدولة؛ فقد خرجوا عن كونهم "مستضعفين" وقرروا أن يكونوا من المستكبرين، ومن الصعب تحقيق التوازن بعدما تأرجحوا من طرف مفرط إلى الطرف المفرط الآخر، وهم لا يدركون أن الأعمال التي ارتكبوها بالغطرسة والكبرياء والغرور أنها جريمة يعاقب عليها القانون، أو أنهم يدركون ذلك ولكنهم يتظاهرون بالتجاهل".

لا يمكنك الفرار يا إسماعيل![1]

باديْ ذي بدء، لنتذكر هذه الواقعة التي اعتُقل فيها عشرات من مسؤولي الأمن في عملية تمت نحو الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل من أيام رمضان المبارك، إذ كُبلت أيادي رجال الشرطة الذين عقدوا العزم على تولي تحقيقات هدفها الكشف عن الفساد، وعُرض المشتبه بهم أمام عدسات الكاميرات التي أعدّوها من قبل وكأنهم مجرمون، وخُلقت أجواء من التخويف والترهيب من أجل تشكيل صورة ذهنية لدى الرأي العام، من الوهلة الأولى، حتى يُرى هؤلاء الرجال على أنهم مجرمون، ودار على ألسنة الجميع الحكم نفسه: **اللصوص أُطلق سراحهم، أما الذين قبضوا عليهم وأظهروا حقيقتهم أودعوا السجن، يا للعار! إنها فضيحة قانونية بلا أدنى ريب!**

(١) جريدة "زمان" التركية، ٨ أغسطس ٢٠١٤م

وها نحن نشـهد واقعة تهدف إلى ترسـيخ مفهوم في الأدب القانوني التركـي؛ تلـك الجملة التـي قالها أو بالأحـرى حذّر بها القاضي "إسـلام تشيتشـاك (*Çiçek*)" شـخصًا غامضًـا قائـلًا "اهـرب يـا إسـماعيل"، وكما تعلمون فالمحمون الذين ولجوا غرفة "تشيتشـاك" شاهدوا "سيادته" وهو يجتمع بثلاثة أشخاص، وما إن رأى "تشيتشاك" المحامين في وجهه حتى حذّر شخصًا غامضًا مسلّحًا "اهرب يا إسماعيل".

ما زال هناك غموض حول هويّة هذا الشخص الذي يُدعى إسماعيل، وحول الدواعي التي تجعل مثل هذا الشخص موجودًا في دار القضاء، هل هو أحد عناصر جهاز الاستخبارات التركـي أو أحد رجال الأمن أو أحد رجال الداخلية؟ وهل إسـماعيل هو اسمه الحقيقي أو اسمه الحركي؟ هل هو مبعوث أو سـارق للمعلومات أو مجرّد خادم؟ لا يزال الوضع غامضًا في المرحلة الحالية.

وعليه لاذ إسماعيل بالفرار دون الالتفات إلى الوراء، وسرعان ما بدأ المحامـون فـي مطاردته داخل أروقـة دار القضاء، طـاردوه إلى أن قبضوا عليـه فـي إحدى الزوايا، وعلت صرخات إسـماعيل مـن كل جانب طالبًا المساعدة، وعلى الفور حرّر المحامون محضرًا بالواقعة حوّلوا فيه تحذير "تشيتشاك" "اهرب يا إسماعيل" إلى وثيقة تاريخية.

هذا وإن التصريح الصحفي الذي أدلى به المدعي العام "هادي صالح أُوغْلُـو (*Salihoğlu*)" لم يكن كافيًا لإزالة الغموض الذي يشـوب الحادثة؛ ومـا السـبب الـذي يجعل القاضي فـي حالة هلـع وذعر ليحذِّرَ شـخصًا يلتقيـه فـي غرفته وهو يصيح: "اهرب يا إسـماعيل"؟ أو بالأحرى ما الذي يجبر موظف دولة له تأثير ونفوذ أو مسؤول رفيع تمكن من مقابلة قاضٍ

وتجاذب معه أطراف الحديث أن يفضل اللجوء إلى الفرار عن الإفصاح عن هويته الشخصية والإعلان عن وظيفته أو منصبه؟

لقد أضحى إسماعيل رمزًا يكتنفه الغموض، ورمزًا للأعمال غير المشروعة التي شوّهت وجه العدالة، فضلًا عن أن إسماعيل -المجهول الهويّة- أصبح يمثل رمزًا للضغط والتأثير على التحقيقات، وإسماعيل سيُطلق بعد اليوم على كل جرم مشهود، وعلى كل المحاكم التي بنيت مؤخرا والعمليات غير القانونية التي تُنفَّذ بتعليمات خاصة ضد الأفراد والجماعات المستهدفة.

ومن بواعث الأسف وخيبة الأمل أن فئة من الإعلام قد شاهدت فيلم "اهرب يا إسماعيل" الذي تقشعر له الأبدان بكل صفاقة، والمؤسف حقًّا أنه ليس هناك من بين مدراء وسائل الإعلام من يستغرب توجيه تهديدات للعدالة في دولة تشهد كثيرا من "العمليات لمطاردة الساحرات" طيلة أشهر مضت.

وماذا عن رجال القضاء؟ فعلى سبيل المثال؛ لم يتفوه "بكر بُوزْدَاغْ (*Bozdağ*)" وزير العدل بكلمة واحدة تجاه الجرائم القانونية المرتكبة في عمليات اعتقال السحور التي طالت العشرات من رجال الأمن في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠١٤م، ولماذا يا ترى يتحدث هؤلاء الأشخاص عن "افتراض البراءة" عندما كان الأمر يتعلق بـ"رضا ضراب" الإيراني وأبناء الوزير المتهمين، ولكن لا ينبسون ببنت شفة إزاء انتهاكات قانونية تذكرنا بحادثة كربلاء؟!

ولنفرض جدلًا أن السياسيين يتجاهلون الجرائم القانونية لأسباب سياسية، ويشاركون في ظلم تاريخي؛ حسنًا، فماذا ينبغي أن يقال عن رجال السلطة القضائية أو رجال المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين؟ وهل يمكن لرجال القضاء أن يقوموا بوظائفهم وضمائرهم مرتاحة في الوقت الذي تترد فيه كلمات "اهرب يا إسماعيل" في أروقة دار القضاء وقصر العدل؟ أين ميثاق الشرف المهني ومعايير أخلاقيات المهنة؟ وأين ذلك القضاء الذي من المفروض أن يكون مستقلا ومحايدًا؟

وعن تعيين بعض الأشخاص المقربين جدًّا للحزب الحاكم من بين آلاف القضاة في محاكم الصلح الجزائية المعروف عنها أنها أسست خصيصًا لتصفية و"مطاردة الساحرات" قال "إبراهيم أُوقُوزْ (*Okur*)" رئيس الدائرة الأولى في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، إن هذه خطوة خاطئة من قبلهم ومن قبل الحكومة.

هل أدركت ذلك يا سيادة الرئيس بعد سبات عميق! وهل ترى أنه من قبيل المصادفة أن القضاة الذين أطلقوا سراح "رضا ضراب" الإيراني الأصل وأغلقوا ملف جريمة أبناء الوزراء وأغدقوا بالثناء على أَرْدُوغَانْ في حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي قد تم تعيينهم في المحاكم التي أُسست لتكون تحت إمرة وطوع الحكومة وليقوموا بعملية الاعتقالات في نفس يوم تعيينهم؟

القانون واضح وضوح الشمس في رابعة النهار؛ بيد أنه لا يوجد شخص يحترمه ويعمل وفق مبادئه، وعلى الرغم من انتهاء مدة الحبس الاحترازي الذي كانت مدته أربعة أيام، تم "التحفظ" عليهم في قصر العدل قسرًا، فضلًا عن أنهم يعدون وثائق مزورة، ثم يزعمون بحدوث

عطل فني في نظام مشروع الشبكة الوطنية للقضاء (*UYAP*)، لتسويغ تمديد مدة الاحتجاز.

بيد أنه تبين لاحقًا أنه ليست هناك أية أعطال، ولكنهم واصلوا احتجاز ٤٩ شخصًا، وهذه المرة بحجة التحفظ عليهم وكأنهم أمتعة، لقد انقلبت العدالة رأسًا على عقب، وأضحى مجلس القضاة والمدعين العامين منصاعًا لأوامر السياسة انصياعًا تامًا، لماذا لا يتخذ أية إجراءات على الرغم من كل تلك الشكاوى والانتهاكات؟ وهل يلزم إحالة انتهاكات الحقوق البينة للعيان إلى المحكمة الدستورية؟ إذا كان هناك رجل قضاء واحد شاهد عمليات السحور طيلة ثمانية أيام ولم يفعل شيئًا، يجب عليه أن يخلع رداء القضاء، ويخضع مباشرة للإرادة السياسية حتى لا تهتز ثقة الناس في القانون.

وإسماعيل لم يعد شخصًا واحدًا؛ فموقع التواصل الاجتماعي أصبح له أكثر من إسماعيل، وكذلك الأمر في الصحف والتلفزيونات، فجميعهم قاموا بتقديم معلومات مفصلة عن العمليات قبل أشهر، والعملية القضائية أصبحت كالغربال، أولا يقوم هؤلاء "الإسماعيليون" بوضع أحجرة رصف الكذب والافتراءات، ويعدون قائمة بمن يريدون استهدافهم، ويسير القضاء على هذه القائمة، مَنْ يحكم مَنْ! غير واضح.

يبدو أن السلطة القضائية -وللاسف الشديد- واقعة تحت وطأة الإسماعيليين؛ تجرى عمليات الاعتقالات والحبس الاحترازي وفق التعليمات السياسية، ولهذا السبب لا يوجد هناك أي تحقيق مرفوع يحمل الصبغة القانونية. الأمر الذي يضطرني لأقول لهم مستشهدًا بالتاريخ: اسمع يا إسماعيل وعِ جيدًا حيثما كنت وأيّما كان درعك الذي تحتمي به!

لا يمكنك الفرار أبدًا بعدما ارتكبت أعمالًا خارجة عن القنون، ستحاسب بلا ريب ذات يوم أمام عدالة المحكمة، وكما مَثَلَ كل من ارتكب أعمالًا غير شرعية في السابق أمام العدالة، ستتصببون عرقًا أمامها في يوم ما، ولا تنس أن من لا ذنب له لا يخاف ولا يهاب أي شيء كان؛ أما المذنب فلن ينام في سلام لليلة واحدة...

إنكم ترتكبون الجرائم

إن الذيـن كانوا يعملون بدافع معـاداة الدولة قبل مدة قصيرة يحتمون اليوم بدرع الدولة، فقد خرجوا عن كونهم "مستضعفين" وقرروا أن يكونوا من المسـتكبرين، ومن الصعب تحقيق التـوازن بعدما تأرجحوا من طرف مفـرط إلـى الطـرف المفـرط الآخر، وهـم لا يدركـون أن الأعمـال التي ارتكبوها بالغطرسـة والكبرياء والغرور أنهـا جريمة يعاقب عليها القانون، أو أنهم يدركون ذلك ولكنهم يتظاهرون بالتجاهل.

فعلى سبيل المثال يُقال إنه تذاع أكاذيب حول اعتزام الحكومة بصورة مستمرة إفلاس "بنك آسيا (*Bank Asya*)" التركي غير الربوي؛ حيث خرج أحـد الـوزراء على الهواء مباشـرة وتحـدث بصورة متعجرفـة وأعلن عن رقم ضخم نحو ملياري دولار كسـبه البنك بشـكل غير شـرعي بعد تنفيذ عمليات الفساد والرشوة، زاعمًا أنه يتحدث في ضوء وثيقة.

بيد أن هذه الوثيقة غير موجودة منذ زمن تصريحه أوائل عام ٢٠١٤م، ثـم بـدؤوا يضغطون علـى البيروقراطيين لإفلاس البنك نفسـه ويصدرون عليهم الأوامر واحدًا تلو الآخر، وعلى الرغم من كل هذا الضغط الرهيب

إلا أن البنك لا يزال صامدًا ولم يُصب بالانهيار ويمارس أعماله المصرفية بشكل طبيعي.

وفي هذه المرة اجتمع أَرْدُوغَانْ بحشد من الصحفيين وألقى عليهم كلمات تهدف إلى إفلاس البنك المذكور؛ حتى إنه عجز عن تمالك نفسه وبعث رسالة على الملإ إلى البيروقراطيين، وأقولها بصراحة إن ما يحدث يعتبر جريمة، نعم، إنها جريمة بموجب كل من القانون المحلي والدولي.

ويمكن القول إن هذه الجريمة لا تُرتكب في حق المؤسسة البنكية فقط، إنما ترتكب جرائم أخرى، على سبيل المثال؛ جرائم التمييز والكراهية ضد بعض المدارس ومراكز التقوية الخاصة، والأسوأ من ذلك أنه (أي أَرْدُوغَانْ) يدعو الناس على الملأ، قائلا "لا ترسلوا أولادكم إلى هذه المدارس أي المدارس التابعة لحركة الخدمة".

فبأي حق يمكن أن تدعو الناس لمثل هذا؟ وكيف يمكن استهداف بعض المدارس ومساكن الطلاب ومراكز التقوية باستغلال بعض الإجراءات الاحتيالية عندما قامت البلديات بنزع لافتاتها وإغلاقها؟ أليست هذه المدارس رسمية وخاضعة لقوانين الدولة وتحت إشرافها أَلَمْ تتلقَّ الثناء منكم منذ أوّل نشأتها؟ إن الأعمال المرتكبة في حق حركة الخدمة ظلم لا محالة؛ إذ إن البلديات لا تطبّق الإجراءات ذاتها على غيرها من المؤسسات الأخرى العاملة في المجال عينه، وإن المشاركين في هذا الظلم لا يمكن لهم أن ينجوا بجلدهم ولا يمكن لهم أن ينجوا في الآخرة من الذين ظلموهم في الحياة الدنيا.

وفـي بعـض الأحيان، تُرتكب الانتهاكات القانونية نفسـها بحق بعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، وليس لمسؤول رفيع الحقُّ في أن يأمر الناس بعدم شراء الجريدة الفلانية وعدم مشاهدة القناة التلفزيونية الفلانية، وهناك مشـكلة أكثر أهمية من جريمة التمييز بين الناس التي تولد الجرائم والكراهية بينهم؛ ألا وهي المنافسـة غير العادلة ومنـع رجال الأعمال من ممارسة أعمالهم بكل حرية.

وليس للإرادة السياسية أن تملي على المواطن ما يقرؤه وما يشاهده، وإذا أقدمـت السياسـة علـى تحديـد ما هو الأفضـل وما هو الأسـوء بين الماركات التجارية ووفَّرت مواردَ للشـركات التي تراها مؤيدة لها، وعلى المقابـل مارسـت الضغـط على الشـركات التـي تراها معارضـة لها، فهي بذلك تكون قد ارتكبت جريمة بلا شك.

وثمة بعض المؤسسـات والهيئات والمتاجر تعاني من الظلم منذ مدة طويلـة جرّاء تصريحات طائشـة وغير قانونية، وبوجهـة نظري المتواضعة أرى أنْ يناضـل كل مظلـوم ويطـرق أبـواب القوانيـن المحليـة كافة، وإن لـم يحصـل على حقه المنشـود فعندئـذ ينبغي عليه أن يلجـأ إلى القوانين الدولية.

وفـي واقـع الأمر، أن العالم أجمـع يعلم جيدًا هذه الأعمال الخارجة عـن القانون؛ وهو يعي جيدًا هذه الأسـاليب من خلال النماذج الموجودة علـى وجـه المعمـورة؛ فقبل بضعة أيـام فرضت غرامة ثقيلـة على إحدى الـدول، ومـن الواضـح أن هـذه الغرامات ستسـتمر، هـذا وإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على دراية بسجل تركيا في الانتهاكات المرتكبة فيها، من ألفها إلى يائها.

وستحاسِب المتسببين والمشاركين في هذه المنافسة غير العادلة، ومن هدموا قيم الماركات بالدعايات الحكومية في خطاباتهم، وقاموا بوضع أمثلة معاصرة للإبادة الجماعية والتمييز، كلا على حدة، إن لم يكن اليوم فغدًا؛ وإن لم يكن غدًا فبعد غد، ليت مرتكبي هذه الجرائم الإنسانية يعدلون عن هذا الخطأ الفادح والذنب الكبير ولم يوقعوا أنفسهم ودولتنا -تركيا- في وضع حرج.

دعاء لإسرائيل؟!

يجب أن نفكر بعقلانية، وأن نكون قادرين على التميز بين الصحيح والخطإ، فنقول عن الصحيح أنه صحيح وعن الخطإ أنه خطأ، وينبغي أن لا نتخلّى عن الإنصاف في سبيل الحزبيّة، فمن يفقد إنصافه يفقد إسلامه ذات يوم، إننا نشهد اليوم هذه المعاناة التي نتحدث عنها، الكثير من الذين يذبذبون بين الفتنة والنفاق، قد يبقون محرومين من الوفاء والإيمان في أي لحظة، حفظنا الله، بيد أن الصراط المستقيم يحثنا، باستمرار، على إنصاف الآخرين ومحاسبة ضمائرنا والتدبر في أقوالنا وأفعالنا.

في هذا البلد تركيا يُنظر أولا إلى الكلمة ثمّ تؤول الكلمة حسب قائلها؛ إذ يلفظ بها شخص فتتهمه بالخيانة، وإذا ما لفظ بنفس الكلمة شخص آخر تراها على أنها طبيعية للغاية، على سبيل المثال: وزير الاقتصاد التركي "نهاد زيبكتشي" أبدى بعض الانتقادات بشأن إسرائيل ولكنه حين تَطرّق إلى مسألة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية دعا الله قائلًا "اللهم أبعد بلاءك عن إسرائيل".

وعند قراءة ما قاله معالي الوزير ربما لا ترون ثمة مشكلة في هذه النقطة، بيد أنه لو صدر دعاء مشابه له من شخص لا ينتمي لحزب العدالة والتنمية الحاكم لكانت انطبقت السماء على الأرض، وأعلنوه خادمًا لليهود، وخصوصًا أن الدماء تسيل بغزارة كل يوم في غزة.

ولنضرب هنا المثل بالوزير التابع لحزب العدالة والتنمية الذي استهزأ باسم سورة البقرة عندما ذكرها بعبارة "بقرة مَقَرَة" -على غرار إعادة قول الكلمة في التركية مرة ثانية لكنها لا تتفق واحترام السورة الكريمة- خرج علينا أناس أوّلوا هذا الاستهزاء وحرّفوه عن مواضعه، لكن سؤالًا يطرح نفسه بقوة هنا؛ هل لو كانت صدرت مثل هذه الكلمة عن مسؤول في حزب الشعب الجمهوري (*CHP*) -أكبر أحزاب المعارضة في تركيا- سيتم التغاضي عنه؟ أو إذا خرج علينا رجل من الحكومة واتهم سيدنا محمد ﷺ بالكِبْر والغرور؛ وعلّق عليه شخص خارج العدالة والتنمية، هل كان سيتم التعامل معه بنفس هذه التأويلات اللينة؟

بالمناسبة خرج أحد الرجال أمام الرأي العام وأساء الأدب؛ حيث قال إن أَرْدُوغَانْ شخص قد جمع كل صفات الله ﷻ في ذاته -حاشا وكلا- والآن إذا نعت أي مسؤول سياسي آخر قائده بهذه التشبيهات الغليظة -مَعاذ الله- هل يمكن تفادي المسألة بنفس درجة التسامح؟

"ومن المؤسف حقًا أن نقول إن تركيا تُدار بسياسة خاطئة، لا سيما في السنوات الأخيرة، جعلتها غير مستقرة ومضطربة على الصعيد المحلي، وسيئةَ السمعة وغيرَ مرغوب فيها على الصعيد الدولي".

ستخسر حتى وإن كنت أنت الفائز[1]

كُتبت هذه المقالة دون انتظار الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم الأحد ٣٠ مارس ٢٠١٤م، ولا ريب في أنه كان من الممكن الانتظار بضع ساعات لكتابة مقالة وفق النتائج.

وفي الواقع، ثمة عديد من الكتّاب يفضلون وينتهجون هذه الطريقة؛ لأن ثمة منطقًا في هذا، بيد أن تحديد الحق والعدل وتوزيعهما حسب نتائج الانتخابات في دولة لم تكتمل فيها بعدُ عملية إرساء وترسيخ الديمقراطية والقانون، غالبًا ما يؤدي بنا إلى الاتجاه غير الصحيح، وما دمنا نواجه مشكلات اصطفت كالجبال الشاهقات، فهذا يعني أن ثمة مسائل ينبغي طرحها وبقوةٍ بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

نعم، قد يكون مهمًّا جدًّا معرفة الفائز في الانتخابات؛ إلا أن الأهم من ذلك هو ما سيفعله الفائز وما يتوجب عليه عمله، **ومن المؤسف حقًا أن نقول إن تركيا تُدار بسياسة خاطئة، لا سيما في السنوات الأخيرة، جعلتها غيرَ مستقرة ومضطربة على الصعيد المحلي، وسيئةَ السمعة وغيرَ مرغوب فيها على الصعيد الدولي.**

(١) جريدة "زمان" التركية، ١١ أغسطس ٢٠١٤م.

ولعل أحد أهم الأسباب التي جعلت تركيا غير مستقرة داخليًا هو لهجة خطاب الحزب الحاكم، الذي يدعو إلى التمييز والطائفية اتجاه كل معارضيه، والذي أدى إلى أن يعمّ التوتر جميع أنحاء البلاد بسبب هذا الأسلوب المرفوض في الخطاب، وإساءة الأدب ضد كل من عارض أيًّا من سياساته مستغلًا إمكانيات الدولة، لا سيما الإعلام الموالي له، وشنّ هجومًا على الليبراليين والديمقراطيين واليساريين واليمنيين والمتدينين والعلويين والأكراد والجماعات والحركات الدينية، و لنظر للجميع بعدوانية، وخلق أجواء الكراهية والضغينة بين الناس.

إن فئة من الشعب لم تكن تحب وتؤيد رؤساء الجمهورية السابقين؛ إلا أن المجتمع لم يشهد شرخًا وانقسامًا مثل الذي نراه اليوم. وا أسفاه على ما آل إليه شعبنا بسبب التفرقة والكراهية!

نرى أن محبي أدوغان ارتدوا أكفانهم ويؤازرونه بحماسة وبلا وعي أو تفكير، وأصبحت على أبصارهم غشاوة ولا يرون أية أخطاء له، أو بالأحرى باتوا يقدسون هذه الأخطاء، وهم لا يعلمون أنهم بذلك يضرونه أكثر مما ينفعونه.

ولا شك في أن العامل الرئيس الذي يدمر زعيمًا ما هو التفاف المتملقين حوله بدلًا من قائلي الحق، وأما كارهوه فيتجاهلون صفة رئاسة الوزراء التي يحملها أَرْدُوغَانْ ويكرهونه، ولا يعيرون بالًا حتى لأعماله الإيجابية. وماذا ستربح تركيا إذا كان رئيس جمهوريتها يستخدم نفس المنطق الذي كان يستخدمه وهو رئيس الوزراء؟ لا شيء أبدًا، وإذا صعد أَرْدُوغَانْ قصر "تشانْكَايَا (*Çankaya*)" واستمر في استخدام لغته الداعية للتمييز والترهيب، عندها ستنقسم هذه الدولة، وستدمر روحًا وجسدًا، ولعل هؤلاء المداهنين

يدركون ذلك أو لا يكترثون له، وللأسف ثمة توتر خانق نتيجة للضغوطات علـى جميـع طبقـات المجتمـع، وربما يمكنـك الفوز فـي الصناديق بهذا الاستقطاب، إلا أنك ستضـع تركيا على شفير الانهيار.

وأيّا كان مَن صعد قصر الرئاسـة؛ فأول عمل مُكلف به قبل أن يشـرق ضوء الشـمس هو معانقة كل أفراد هذه الدولة الذين يعيشـون على أرضها والتعامـل معهـم معاملة واحدة بالتسـاوي دون النظر إلـى دينهم وعرقهم ومذهبهـم وهويتهـم واختياراتهم السياسـية ورؤاهم الفكريـة؛ إذ إنّ قصر "تشانْكَايَا" ليس مقرًا لتفتيت وتمييز البعض عن الآخر، إنما مصدر لتوحيد الشـعب بجميـع أطيافـه. وعليـه أن يرى الصورة بشـكل أوضـح بكامل فسيفسـائها؛ لأنه لا يمكن له أن يقوم بخُدع سياسـية من هذا المنصب أو يحيـك المؤمـرات ضد فئة من الشـعب أو يبث العداء بين الناس أو يضـع الدستور والقوانين تحت إمرته وطوعه، أيّا كان الرئيس فإن لم تتسع زاوية نظـره من فوق أعلى منصب سياسـي في الدولة، ولـم يعانق الشـعب على اختلاف مشـاربه وتوجهاته السياسـية والدينية والعرقيـة؛ فلن يدوم طويلًا في منصبه بلا شك.

قلنا في معرض حديثنا إن تركيا فقدت اعتبارها وسمعتها على الصعيد الدولي، بالله عليكم هل يمكن زعْم شيء آخر غير ذلك! لم نعد نرى اليوم الرئيـس الأمريكـي "باراك أوبامـا" يرد على اتصالات أَرْدُوغَانْ، وأسـباب ودواعـي هـذا معلومة للجميـع، لدرجـة أن الاتحاد الأوروبـي الذي كان يصفـق لجميـع الخطـوات المتخذة في سـبيل الديمقراطيـة حتى الأمس القريب، يعطي اليوم رسائل تحذر بانصياع تركيا للفوضوية في الانتهاكات القانونية واللاديمقراطية.

أيًا كان مَن صعد قصر الرئاسة؛ فأول عمل مُكلف به قبل أن يشرق ضوء الشمس هو معانقة كل أفراد هذه الدولة الذين يعيشون على أرضها والتعامل معهم معاملة واحدة بالتساوي دون النظر إلى دينهم وعرقهم ومذهبهم وهويتهم واختياراتهم السياسية ورؤاهم الفكرية.

هذا فضلًا عن أن سياسة تركيا نحو سوريا قد أفلست؛ إذ كانت تظن أن الأسد سيسقط في ظرف أسبوع واحد، بيد أنه يدخل الآن عامه الخامس وقد خرج منتصرًا في الانتخابات الماضية، زد على ذلك فإنه يسعى لإحداث بلبلة وفوضى في الداخل التركي بالتعاون مع حلفائه المؤيدين له، وعلى رأسهم روسيا وإيران، حتى إن فكرة النموذج التركي التي كانت تراود المصريين باءت بفشل ذريع؛ إذ إن الحكومة التركية التي شجعت "محمد مرسي" عجزت عن مساعدته ولو بأقل القليل، وقطعت جميع علاقاتها بمصر وآلت إلى سياسة عقيمة ليس لها القدرة على الإنتاج، هذا فضلًا عن أن "السيسي" فاز بنتائج كاسحة، وبات الساسة الأتراك عاجزين عن الحديث ولو بكلمة بشأن فلسطين وغزة، مع أننا كنا ننتظر من الحكومة أفعالًا لا أقوالًا، لا سيما في الفترة الراهنة التي تعصف بها، واقتحمت عناصر داعش الإرهابية القنصلية التركية في مدينة "الموصل"، وها نحن لا نزال حتى اليوم لم نتلق أية أخبار عن الرهائن الدبلوماسيين البالغ عددهم ٤٩ دبلوماسيًا احتجزتهم، وقد مضى حتى الآن ٦٢ يومًا.[٢]

لقد تغيرت حسابات تركيا بعدما آلت إلى مواقف تُرثى عليها، وأضحت دولة غير مرغوب فيها داخليًا وخارجيًا، وقد تكون الانتخابات

(٢) أطلق سراح الرهائن الأتراك التسعة والأربعين في تاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤م. (المحرر)

مناسبة لإزالة الشوائب التي تعتليها أو لاستعادة عافيتها وصلب قوامها ومراجعة حساباتها، ويكفيها فقط أن تدرك مدى خطورة الموقف الذي آلت إليه.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقول في هذه الأيام المظلمة التي عُلِّق فيها القانون وأُضفي على العشوائية صفة لقرارات الديمقراطية واستُقطب فيها الشعب بتعنت: ستخسر! ستخسر حتى وإن كنت أنت الفائز؛ وأمامك طريق واحد للتخلص من هذه العاقبة الحزينة؛ ترك الظلم، والعودة إلى الحق والعدل، والعدول عن الكبر والاستبداد وتَقَبُّل حقيقة أن كل فرد على هذه الأرض متساو مع غيره في الحقوق والواجبات.

"كانـوا بالأمـس يقولـون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهـار، في حين أنهم أصبحـوا اليوم يتصرفون بفتاوى تجيز قتل الأخ حسـبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسـلاميون يقولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فـإن أكثـر وصف يليـق بهم اليوم هـو أنهم "مسـتكبرون"، فالكبر الـذي يبثونه عبر شاشـات التليفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويسـتمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية".

أيها الإسلاميون عودوا إلى الإسلام![1]

لا شـكّ أن الإسـلام السياسـي كان يتميـز بحركيـة دائمـة وبإنتـاج فكـر نقدي باسـتمرار، ولكـن يبقى طلـب التغيير يأتي دائمـا من المحيط (المجتمـع)، ويـوازن مـع العناصر الأخـرى حالة التطرف لـدى الكوادر القويـة فـي المعارضـة، لأن هذا المحيـط الذي يتبنّى الحجج الإسـلامية يدعـو إلـى العدل والحق والاسـتقامة وكانـت هذه الدعـوة تنعكس على الأفئدة.

لكن ماذا عن الآن؟ فأصحاب الإسـلام السياسـي كانوا يقفون خارج هذه المنظومة، وينتقدون تلك الأمور بشدة، والآن يرون أنفسهم أصحاب الدولـة الحقيقيين، ويتصرفون على أنهم حصلوا على هوية جديدة لتفعيل المؤسسـات والمنظمـات القديمة فـي الدولة، فمثلًا جهاز الاسـتخبارات

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ أغسطس ٢٠١٤م

الذي كان يُنتقد بشدة أصبح اليوم مؤسسة "مقدَّسة" للحفاظ على كيان الدولة، ومجلس التعليم العالي يُعرَف في هذا المحيط بأنه في مقدمة المؤسسات التي تربي أجيالا متدينة.

والحقيقة المرة هي أنه قبل فترة قصيرة جدًّا كان هناك تيار يدعو إلى تعديل النظام المؤسَّسي، بل هدمه وإعادة بنائه مجددا، لكنه نذر نفسه اليوم لنظام أحادي الصوت أحادي اللون أحادي الحزب أحادي القيادة ويقدِّس جهازًا يُسمَّى الدولة.

سابقًا تسبب المنطق النقدي الذي جاء به الإسلاميون في إنتاج فكر جديد، لكن في الحقيقة لم يعد بإمكانهم تحمُّل مناقشة أي فكر ناهيك عن إنتاج فكر جديد، وقد انتهت قدرتهم على طرح القيم منذ أمد بعيد، أما منتجو الأفكار فصاروا كلهم موظفين في الدولة، ومناصبهم وألقابهم وصلاحياتهم وشهرتهم ويخوتهم وطوابقهم وثرواتهم لا تعينهم على إنتاج فكر جديد مع الأسف.

كانوا بالأمس يقولون إن الدولة الكافرة لا بد أن تنهار، في حين أنهم أصبحوا اليوم يتصرفون بفتاوى تجيز قتل الأخ حسبما تقتضيه تقاليد الدولة، وكان هؤلاء الإسلاميون يقولون البارحة إنهم "مستضعفون"، لكن مع الأسف فإن أكثر وصف يليق بهم اليوم هو أنهم "مستكبرون"، فالكبر الذي يبثونه عبر شاشات التليفزيون يبدأ من قمة الهرم لديهم، ويستمر إلى القاعدة بنفس الطريقة الخطابية.

وكان المثل الأعلى للإسلام السياسي هو الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري ﷺ، الذي لطالما كانوا يذكرونه على ألسنتهم، وكانوا يتحدثون

عن صفع الوالي الذي وضع حاجبٌ أمام بابه وقوله: وهل كان هناك حجاب بين الرسول ﷺ، والناس حتى اتَّخذتم الحُجَّاب؟

وهذه حقيقة فعلًا فأبو ذر ؓ عاش حياة زهدٍ ولم يعش في ثراء، وكان دومًا على قناعة بأن الدولة وُجدت لخدمة الإنسان، لم يجمع الثروات والأموال، ولم يُفتتن بمغريات الدنيا، وقد عاش وحيدًا ومات وحيدًا كما أخبر الرسول ﷺ قبل موت أبي ذر بسنوات، حيث قال ﷺ: "**رَحِمَ اللهُ أَبَا ذَرٍّ يَمْشِي وَحْدَهُ، وَيَمُوتُ وَحْدَهُ، وَيُبْعَثُ وَحْدَهُ**" (الحاكم: المستدرك، ٥٢/٣) وهذه بشارة جزائه في الآخرة لموقفه الأصيل.

إن "الإسلاميّين" المطالبين بالعدل من الدولة وينتقدون الدولة نقدًا هدامًا، يتخذون أبا ذر قدوة لهم دون غيره، وهذا أمر طبيعي، لكن أصحاب الإسلام السياسي ما عادوا يذكرون أبا ذر على ألسنتهم، لأن أغلبهم أصبح منذ أمد بعيد تحت تأثير نعيم السلطة، كاليخوت والفيلات والساعات الفخمة والسجائر باهظة الثمن ذات مئات الدولارات والنرجيلة التي تدخن حتى الصباح، فأين المحن التي يعانونها في سبيل الدعوة، أين ذهبت؟ وأين زهد أبي ذر وعدالة عمر وشجاعة صلاح الدين؟!

ثمة خطر الآن في أن يكون المرء عبدًا للثروة التي يحصّلها من الدولة، ولم يبقَ شيءٌ في الخزينة التركية التي يتباهون بأنها الناتج التركي المتراكم، وأصبح الذين لا يُنتجون الأفكار يستهلكون قيم الآخرين ويوجهون الإهانات إلى من حولهم، انظروا إلى صحفهم وقنواتهم التلفزيونية فلن تجدوا أثرًا لأيِّ أفكار مع الأسف. الكذب موجود والافتراءات كثيرة والإهانات على قدم وساق، والأخلاق في منتهى السوء، ولم تبقَ لدى "الإسلاميين" لباقة ولا نزاهة ما عدا بعض الأشخاص القلائل وبلغت بهم

الصفاقة إلى حد أن أغلبهم لا يعي مدى البغض والانحطاط الذي هم فيه، فيا للأسف!

بعض الإمّعات الذين فقدوا مبادئهم تارةً يرتدون زي الصحفيين، وتارةً أخرى يعملون من وراء ستار مواقع التواصل الاجتماعي. يمكن أن نتفهم موقفكم حين يكونوا ضمن لحكومة، لكن ما الذي يستدعي ارتكاب الآثام من أجل إظهار الولاء؟ لا يدري بعض أولئك المساكين أنهم حين يصدرون شتَّى الفتاوى المضللة لإنقاذ قائدهم، ويسبون من يشاؤون، ويأمرون بهذا أو ذاك، إنما يسيؤون للدين الحنيف وليس للإسلام السياسي فحسب.

لا فرق بين من يدعي الجهاد بقطع رأس من يخالفه الرأي وينشر جرائمه عبر صفحات التواصل الاجتماعي وبين المفسد الذي يسيء بأقذع الألفاظ وأحط العبارات للمؤمنين الذين لا يدعمون حزبه السياسي، وهو يظن ذلك أسلوبًا من أساليب الكتابة! فأحدهم يحمل سلاحًا والآخر يحمل قلمًا، فلو وجد الآخر سلاحًا لفعل كما فعل حامل السلاح، ألم تكونوا معارضين للظلم؟ ألم تكونوا قلقين إزاء أنين المظلومين، لو ظهر سيدنا أبو ذر ﷺ في هذا العصر الحالك فماذا كان سيقول عن تحوّلكم المأساوي هذا؟ فقسمًا إنه لا يوجد في التعاليم التي دعا إليها رسول الله ﷺ -معلّم أبي ذر ﷺ- أيُّ مكانٍ لعادات الشيطانية كالغرور والكبر وإيذاء الناس والكذب والافتراء والاستهزاء والتنابذ بالألقاب.

فماذا أقول لكم أيها الإسلاميون القدامى؟ عودوا إلى الإسلام.. أما قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (سُورَةُ النِّسَاء، ٤: ١٣٦)

أجيبوا إن استطعتم

مـا كان أحد يعلم بمضمون التحقيق حول "منظمة السـلام والتوحيد" إلا أن الإعلام الموالي للحكومة في محنة شـديدة بسـبب مناقشاته، فكما تفوَّهـوا بكلمـات نابيـة يتصرَّفون بتسـرُّع وخوف، فمثلًا: طبعوا عشـرات الصور في الصفحة الأولى، وادَّعوا أن الشـرطة تنصتت على سـبعة آلاف شـخص، وفهـم أقل النـاس اطلاعًا علـى الرياضيات في مرحلة الدراسـة الابتدائيـة مدى سـخف ذلـك الادِّعاء المضحك، لأنه ليـس هناك إمكانية تقنية ولا عدد كاف من الكوادر للتنصت على كل أولئك الناس.

ثـم خفـض هـؤلاء المبالغـون الرقـم إلـى ٢٢٨٠ شـخصا، ليخفـوا فضيحتهـم، لأنهـم مضطرون لذلـك، وتبيَّن أنه لـم يتـم التنصت على هذا العدد أيضا، المدَّعي العام "هادي صالـح أُوغْلُو" قال: "أما أنتم فتتسرَّعون رُبَّما هناك خطأ في الحسـاب!"، وكان النائب العام بعبارته هذه يحاول أن ينقذ الإعلام الموالي وبعض المؤسسات الحكومية من موقفهما المخزي، ومن المحتمل أن أجهزة الحكومة أعطت ذلك الرقم.

وخـلال الأسـبوع أضافـت صحيفـة "أَكْشَـامْ" بعـدًا جديـدًا للحادثة واعترفت بشيئين:

للمرة الأولى اضطروا للإخبار عن الرقم الحقيقي وهو ٢٤٢ شـخصًا للتنصت الذي تم بقرار من المحكمة في قضية الفساد والرشوة التي طالت كبـار مسـؤولي الحكومـة التركية، بعد هذه السـاعة هل يصـح لنا القول: ولماذا هذه المبالغة والكذب؟ وهل هم مكترثون لذلك؟ لا أظن.

الصديق الذي يدير تلك الصحيفة وضع عنوانًا عريضًا كاذبًا حول صحيفة "زمان"، فحصل على ردٍّ مفاده: "إمّا أن تثبت إن كان لك شرف وكرامة أو أن تعتذر"، ومنذ تلك الحادثة لم يعتذر فأصبح موصوفًا بأنه أسوأ رئيس تحرير في تاريخ الصحافة، والمدير العام الموالي الآن أيضًا يسلك السلوك نفسه لا يعي ما يتفوّه به، أيًّا كان.

للمرة الأولى يعترفون بأن هناك إيرانيين تم التنصت عليهم، وهذا مايسمّى في القانون بالجرم المشهود، فلا مفرَّ للإعلام المعارض، سؤال صحفي بسيط: لماذا تستَّرتم على أسماء الإيرانيين في ملف منظمة السلام والتوحيد عندما كانت الصحيفة ستنشرها؟ لقد نشرتم أسماء العديد من السياسيين والصحفيين والفنانين مع أنهم لم يُستَمع إليهم، فلماذا إذًا حذفتم أسماء الجواسيس الإيرانيين من القائمة وقد تم التنصت عليهم؟

فالموضوع تحقيق حول جواسيس، ولذلك من الأهمية بمكان مراقبة الأجانب، ومراقبة من يكون على ارتباط بهم، إذًا فلماذا أخفى رئيس تحرير الصحيفة الموالية أسماء الإيرانيين؟ هل إخفاء الخيوط المؤدية إلى القبض على الجواسيس أمانة صحفية، أم شيءٌ آخر؟ ولماذا يُراد لهذا الملف أن يُطوى عاجلًا ؟ اسمحوا بظهور الجواسيس ومن يستحقون أن يلقى القبض عيهم.. يبدو أن بعض الصحفيين لديهم أعمال أخرى غير الصحافة.

بانوراما

صحيفة "يَنِي آسْيَا (*Yeni Asya*)" تصيح: "يريدون أن يصوّروا مجموعة "يَنِي آسْيَا" على أنها انقسمت".

حين ننظر إلى الصحف الموالية نجد أن صحيفة "يَنِي آسْيَا" على صواب، فزعيم حزب الوحدة الكبرى "مصطفى دَسْتِيجِي (*Destici*)" قال: "أنا أعرف الاجتماعات التي عقدتموها من أجل تقسيم حزبنا وأنا مستعد لتوضيحها"، وكذلك اشتكى السليمانيون أيضًا، فإذا كان هناك من يستخدم إمكانيات الدولة لتقسيم وسحق أي مجموعة اجتماعية لأنها لا تتماشى مع أهوائه ليس إلا، أفلا يكون ظالمًا؟ وهل تظنّون أن هذا الوضع سيستمرُّ؟

ويبدو أن هناك من لا يكترث بالأزمات الاقتصادية، ويحاول التدخل في شؤون بعض الشركات، وأن يهدم بعضها الآخر جاعلًا الدولة وسيلة في ذلك، وقد انهار الإعلام المحرض لذلك، وهذه العقلية غير المنطقية تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني، ومرتكبو هذا الإثم سيحاسبون جراء عملهم هذا، وحين يأتي وقت دفع الثمن لن تنقذَ الأوامر الشفهية أحدًا.

"لقد ثبت بالتجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضر بصاحب الحظر، وليس بالمؤسسة الإعلامية، وإذا كان ثمة عار، فلا يلحق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبرين، ويعرف جيدًا أصحاب المواقف المشرفة فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية في تركيا، وكذلك أولئك الذين ينظرون للوضع من خارج تركيا ويؤمنون بذلك. يعرفون أن ما يحدث هو تناقض فاضح وأن هناك جريمة تمييز ترتكَب".

ماذا لو لم تفتحوا صفحة جديدة؟[1]

بدأت الأوضاع في تركيا تتبدل، حيث سيودّع الرئيس "عبد الله كُولْ" منصبه فعليًا بعد يومين، بعد سبع سنوات أمضاها في قصر "تشانكايا (*Çankaya*)" الجمهوري بالعاصمة "أنقرة".

إن أبواب حزب العدالة والتنمية موصدة في الوقت الراهن أمام "عبد الله كُولْ"، مؤسس الحزب، الذي يرغب في العودة إلى صفوف الحزب، ولقد انتخب "رجب طيب أَرْدُوغَانْ"، الذي يتزعم الحزب الحاكم منذ ١٢ عامًا، ليخلف "كُولْ" في منصب رئيس الجمهورية، ومن ثم تنازل "أَرْدُوغَانْ" عن رئاسة الحزب إلى وزير الخارجية "أحمد داود أُوغْلُو"، وبما أن الحزب لن يقدم مرشحًا آخر في المؤتمر العام، فإنه من المؤكد أن "داود أُوغْلُو" سيتولّى رئاسة الوزراء والحزب، ومن المقرر أن يشكّل

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٦ أغسطس ٢٠١٤م

رئيس الوزراء الجديد مجلس وزراء جديد، ليخوض بهذه الحكومة الانتخابات البرلمانية بعد ١٠ أشهر (يونيو / حزيران ٢٠١٥م).

لقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من الإنجازات المهمة للغاية على مدار ١٢ عامًا؛ إذ بادرت إلى إجراء إصلاحات في سبيل تحقيق عملية التحول الديمقراطي حتى عام ٢٠١٠م، الأمر الذي زاد تركيا اعتبارًا على المستوى الدولي، حتى أن البعض اعتبرها "دولة نموذجية يحتذى بها"، بيد أن الحكومة التركية بدأت تشعر بالتعب والإنهاك، كما هو حال كل الحكومات، وهو أمر طبيعي في عالم السياسة، فمهما كان مستوى نجاحكم، فإن مجموعة من الأحداث والإجراءات تهزّ كيان الحكومات وتزلزله.

إن حكومة حزب العدالة والتنمية خاضت اختبارات صعبة للغاية خلال السنوات القليلة الماضية، وتعرضت لانتقادات لاذعة منذ الاستفتاء الشعبي الذي أجري عام ٢٠١٠م، وتسبب تعاطي الدولة مع أحداث "تقسيم (*Gezi parkı*)" في صدور ردود أفعال غاضبة كبيرة في الداخل والخارج، وعلّقت الدولة العمل بالدستور والقوانين عندما تلقت اتهامات من النوع الثقيل مثل الفساد والرشوة خلال مراحل العملية التي بدأت يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، أما حرية الإعلام فقد دُمرت تمامًا في السنوات الأخيرة، كما تعرضت طبقات مجتمعية مختلفة لضغوط لم تشهدها من قبل، لقد انحرف الأسلوب، وألغيت الخطابات الديمقراطية منذ زمن بعيد، وحل مكانها طريق تصادمي وتمييزي واستقطابي، وتحولت ادعاءات "الكيان الموازي" التي يكررونها ليل نهار منذ ثمانية أشهر إلى

حالة من الجنون، وتسببت ادعاءات "مطاردة الساحرات" في تشكيل شبكة عريضة من المخبرين، ليظهر عدد كبير من المظلومين الأبرياء.

لقد تعرض أتباع الطائفة العلوية لكثير من الإساءات والمضايقات في إطار حالة الاستقطاب هذه، العلمانيون، الليبراليون، الديمقراطيون، الجماعات، الجمعيات... أسيءَ لكل شخص لم يقدم فروض الولاء والطاعة لحزب العدالة والتنمية.

هناك -للأسف- كثيرون يشعرون بالضيق والحزن اليوم في ظل الظروف الراهنة، وهذه الحالة من الغضب العارم ليست منتشرة بين المعارضة فحسب، بل انتشرت أيضًا بين الأوساط التي تدعم الحكومة وتدعم أَرْدُوغَانْ سياسيًا، وثمة بعض أنصار الحزب والموالين له يستخدمون لغة عدائية وحادة من شأنها أن تتسبب في حدوث انزعاج في قاعدة الحزب الشعبية، فيحصل الجميع من صحف وسياسيين ومثقفين على نصيبه من خطاباتهم العدائية، وإن الحدة التي يتصرف بها الحزب الحاكم في التعامل مع من لا يفكرون مثله، وحتى أولئك الذي يفكرون مثله لكن لم يمنحوه أصواتهم في الانتخابات، يعمّق جراح الانقسام والصراع.

المشهد السياسي في تركيا يعرف حاليًا تأسيس توازن جديد، تتغير المناصب، حيث يمتلك الأشخاص الجدد الذين سيتولون هذه المناصب فرصة للتخلص من تعب السنين، لذا يجب على كل صاحب مسؤولية أن يفتح صفحة جديدة، وأن يضع حدًّا لسير الأحداث السيئة في تركيا، رئيس جمهورية جديد، رئيس وزراء جديد، حكومة جديدة، كوادر حزبية

جديدة... يستطيع الجميع أن يبدؤوا مرحلة جديدة في ظل "إحساس من الجديـة يليق لمنصبه". أو بالأحرى ينبغي للجميـع بدء هذه المرحلة، ذلك أن الصراعات أنهكت تركيا التي ضحت بحل مشـاكلها الرئيسـة في سـبيل القضايا المصطنعة، هذا فضلًا عن فقدها لاعتبارها الدولي للأسف، ويشترط لتحقيق هذا أن تُصالـح الدولة الشعب بكل أطيافه وتسير نحو الأفق ذاته من خلال قاسـم ديمقراطي يسـع الجميـع، والتفكير فيما هو عكس ذلك يعني أن نرضى بأن تتضرر تركيا على مرأى ومسمـع من الجميـع.

أعلـم أن السياسـة في تركيا مبنيّة أساسًـا على التوتـرات، وإن بادرتم بالقول: "علينا أن نفتح صفحة جديدة"، سيخرج عليكم بعض المتحذلقين ليوجهوا إليكم سـؤالًا من قبيل: "هل خفتم؟" بأكثر نغمات الصوت تهورًا لديهـم ، فهـؤلاء هم عديمو الأفق الذين يجـدون المدد والعون في التوتر السـائد، وعليه، وجب أن نقول إن فتح صفحة جديدة لا ينبع من خوف أو ما شابه، بل ينبع من حبِّ وطننا تركيا.

بقي أن نقول إن هناك من لم يخف وينحني أمام محاولات التخويف والتهديد والوعيد، ولا يجب أن ننسـى أن هناك سـعيا في كل الحقب في سبيل "استئصال شأفة" البعض في هذا البلد، إلا أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن الدولة لا يمكنها أبدًا القضاء على أي حقيقة اجتماعية.

إن المشـهد الحالي في تركيا واضـح للعيان، فكل من لـم يمنـح صوته لحـزب العدالة والتنمية في الانتخابات يشـعر بالقلق والانزعاج من وتيرة الأحداث، ويجب أن يُزال التوتر الاجتماعي بسهولة، كما يلزم عدم تكرار الأحداث المؤلمة التي عشناها مرات عديدة في المـاضي.

لا شك في أن الجميع يعلم أن المنطق السليم سائد بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، غير أن الجميع يعرف كذلك أن الساحة يزداد فيها المتملقون أو الملكيون أكثر من الملوك، وإن اللغة التحريضية التي تستخدمها هذه الفئة لا تضر حزب العدالة والتنمية، بل تضر وحدة تركيا واستقرارها، وإن هذا الأسلوب المحرض والمدمر يغفَل عنه البعض اليوم بسبب نزوة محددة، لكن لا شك في أن السلام المجتمعي سيدفع فاتورته غالية جدًّا.

يجب على تركيا أن تنقذ نفسها في أسرع وقت ممكن من هذا الاستقطاب الذي لا يمكن بأي حال مواصلته في المستقبل، وينبغي لكل مسؤول، في الوقت الذي تؤسس فيه الموازنات من جديد، أن يتذكر الوحدة الاجتماعية والحقوق والحريات الأساسية، وإلا فإن تركيا ستفقد الفرص التاريخية في الداخل والخارج، لتجد نفسها تلعب في دوري الهواة.. حفظنا الله...

هذا التمييز سيضركم

عمدت إدارة حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى تطبيق إجراءات تمييزية إزاء العديد من الصحف والقنوات التلفزيونية في مؤتمر الحزب الأخير، ولم تسمح لبعض الصحفيين بدخول قاعة المؤتمر، وكانت الحكومات العسكرية، لا سيما حكومة انقلاب ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧م، تتبع هذه الطريقة نفسها في التعامل مع وسائل الإعلام، فهل أصبح لجوء الحزب الحاكم اليوم لهذه الطريقة شيئًا مناسبًا وعاديًا؟ وماذا يسمي من يرددون

عبارة "تركيا الجديدة"، ليل نهار، هذا لإجراء؟ فهذه هي "تركيا القديمة جدًّا بعينها!

عندما كنا نشهد مثل هذه الإجراءات التعسفية في الماضي، كانت الأصوات المعارضة تتعالى من كل فئة من فئات المجتمع، لا سيما الطبقة المحافظة، وكان العسكر يردون على هذه الانتقادات بقولهم: "إن هذه الإجراءات تطبَّق في العديد من دول العالم"، نعم، هذا صحيح، فإجراء التمييز بين الصحفيين يطبَّق في عدد من الدول الديمقراطية، لكن أحدًا لا يمكن أن يصادف تطبيقًا غير منطقي كالذي يطبَّق في تركيا اليوم.

إن الغرض من تطبيق عملية التمييز هو ضمان مشاركة المراسلين من أصحاب الخبرة في الاجتماعات التي تتطلب خبرة خاصة في مواضيع النقاش، فعلى سبيل المثال يسمح فقط بمشاركة الإعلاميين ذوي الخبرة في المجال العسكري في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة بهذا المجال حتى يستطيعوا تغطية المؤتمر بشكل كامل والاهتمام بجميع التفاصيل الكبيرة والصغيرة، ولهذا السبب تجدون مراسلين متخصصين في المجال العسكري والدفاعي في الصحف والقنوات التليفزيونية، ولا يمكن تطبيق إجراء التمييز على المجموعات الإعلامية جملة واحدة بسبب معتقداتها أو أيديولوجياتها أو مواقفها السياسية، وإذا حدث شيء كهذا، فلا يمكن أن نطلق وصف الديمقراطية على إدارة هذا البلد...

هل تعلمون ما هو أكثر الجوانب غرابة وإيلاما في هذا الأمر بالنسبة لتركيا؟ هو سكوت بعض زملائنا من الإعلاميين على هذه الواقعة على الرغم من تعرضهم للتمييز قبل ذلك، انظروا إلى ما كتبه وقاله في الماضي

أولئك الذين يُحدثون جلبة اليوم بسؤالهم "لماذا دُعي فلان للمشاركة في ذلـك البرنامج فـي القصر الجمهوري؟"، وحينها ستفهمون كيف أن هذه الوضعية أليمة للغاية.

كان بعض الإعلاميين من زملائنا يصولون ويجولون بأصواتهم العالية وأقلامهم القوية في الصحف والقنوات التليفزيونية في وقت من الأوقات، لكنهم اليوم يصمتون وكأنهم ابتلعوا ألسـنتهم في مواجهة لجوء الحكومة الحالية إلى الإجراءات غير الديمقراطية ذاتها التي كانت تطبَّق في الماضي، وهـو مـا يوضح لنا عيانًا بيانًا المعنى الحقيقـي لمصطلح "تركيا الجديدة" التي يتحدثون عنها، ألا يستطيع أحدكم أن يكتب جملة مفيدة واحدة فيما يتعلق بحرية الإعلام! بالله عليكم، هل أُسِرتم إلى هذا الحد!

ثمـة جانب مضحك آخر لهذه القضية: إن البرنامج التليفزيوني الذي قلـتَ أنـك طبقـت عليه التمييـز، يُبث في الواقع مباشـرة فـي العديد من القنـوات، فمـا هو الذي تحظره إذًا؟ فـلا يمكن فرض حظر مضحك كهذا على برامج تبث مباشـرة في أي دولة في العالم، فهذا هو خسـوف العقل بالضبط، آمل ألا يكملوا السير في طريق المحظورات هذا.

لقد ثبت بالتجربة أن الظلم الذي يمارسه البعض تحت مسمى التمييز يضـر بصاحـب الحظـر، وليس بالمؤسسـة الإعلاميـة، وإذا كان ثمة عار، فـلا يلحـق بالمظلومين، بل بالظالمين المتكبريـن، ويعرف جيدًا أصحاب المواقـف المشـرفة فيما يتعلق بالحقـوق والحريات الأساسـية في تركيا، وكذلـك أولئـك الذين ينظـرون للوضع من خارج تركيـا ويؤمنون بذلك، يعرفـون أن مـا يحدث هو تناقض فاضح وأن هنـاك جريمة تمييز ترتكَب،

ويـا له من شـيء محزن أن يقـع من عارضـوا عمليات التمييز في الماضي واعتبروها إجراء معاديا للديمقراطية، في الخطأ نفسه وباستعمال الحجج ذاتها، فهل هناك من يدافـع عن عكس هذه الوضعية؟



إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأً تاريخيًا، لأننا جميعًا نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يُزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثالًا واحدًا على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟".

التباهي والانشغال بالكثرة: ظلم الأغلبية[1]

هل القويّ مُحقّ؟ أم المُحقّ قويّ؟ .. هذا نقاش قديم، ولقد بحث العالم الإسلامي، الذي عاش الظلم على مدار سنوات طويلة، عن إجابة لهذا السؤال، وفرض القرآن الكريم والسنة النبوية والتجارب التاريخية حكمًا قاطعًا على المسلمين، ألا وهو: "الأصل هو الحقّ، وليس القوة"، وإذا أصبحتم أقوياء تجدون أن الإسلام يحذركم من أن تظلموا ويدعوكم إلى العدل، وقد أدركت البلدان التي نعتبرها تحكم بأنظمة ديمقراطية هذه الحقيقة عن طريق التجارب المريرة، ومن ثم استحدثت القواعد والمؤسسات التي تراقب السلطة وتحقق التوازن داخل الدولة.

إن الأعداد (الكثرة) تخدع الإنسان في معظم الأحيان، وتجعله مدللًا ووقحًا وطاغية، ذلك أن الأصل هو تذكّر واستحضار الحق واستخدام القوة في إطار العدل، والقرآن الكريم يحذر مرات عديدة أولئك الذين أفقدتهم الأرقام صوابهم وحصروا الحق والعدل في دعم الأغلبية، ونجد سورة التكاثر تنبهنا إلى عاقبة الاستسلام والخضوع لجاذبية وقوة الكمّ

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٠ سبتمبر ٢٠١٤م

والعـدد، وعلى سـبيل المثال يفسـر أحد مؤلفات رئاسـة الشـؤون الدينية التركيـة هذه السـورة على النحو التالـي: "إن كلمة التكاثر الواردة في الآية الأولى من السـورة تعني الدخول في منافسـة من أجل تكثير الأشـياء التي يتباهى ويلهو بها الإنسـان، بحسـب ظروف كل عصـر، مثل المال والولد والمساعدين والخدم والحشم وغير ذلك، بشكل دائم وبحرص كبير، دون السعي لتحقيق هدف سام أو تحديد غاية لذلك، وبذل الغالي والنفيس في سـبيل تحقيق أكبر قدر من الكسـب دون التفكير في أي مسـؤولية معنوية أو أخلاقية".

ويقـول الله ﷻ فـي أول آيتين من سـورة التكاثـر: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ۝ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾ (سُورَةُ التَّكَاثُرِ: ١٠٢/ ١-٢)، وتشير الآيات إلى أناسٍ يعدون حتى أقاربهم الذين في القبور من أجل إظهار أنفسـهم أقوياء ومحقين في سباقهم على "التكاثر".

كمـا تطرقت الآيـات للحديث عن العرب فـي الجاهلية؛ حيث تقول إنهـم كانوا يعـدّون أجدادهم وأولادهـم وأموالهـم وممتلكاتهم من أجل الفخـر والتباهي، وتضيف معنـى عميقًا على المعنى الأساسـي: الافتخار بكثرة الأنصار .

لقـد انفلت العالـم وصار من الصعب السـيطرة عليه، وللأسـف دُمر توازن المسلمين المبني على أسس الإيمان والإسلام والإحسان، لا سيما وأن التيارات التي يطلق عليها مصطلح "الإسـلام السياسـي" أضفت على مصطلح "الإرادة الشعبية المنعكسة من صناديق الانتخابات" دلالة إيمانية، وبطبيعـة الحال هناك مكانـة معقولة وتوضيح مقبول لدعم الجماهير؛ غير أن حصر الحق والعدل في الأعداد يمكن أن يكون وسيلة لانحراف ظالم،

والتاريخ مليء بكثير من الأمثلة على ذلك، هذا فضلًا عن أن ربط كل شيء بالدعم الشعبي يتضمن في داخله طرحًا مليئًا بالتناقضات، فعلى سبيل المثال، إذا اختزلتم المعيار الأساسي في الأصوات المكتسبة، كيف يمكنكم أن تنجوا بأنفسكم من هذا النوع من الأسئلة؟: "كنتم قد حصلتم على أصوات قليلة للغاية في الماضي، فإذا كان معياركم هو كمية الأصوات المكتسبة في الانتخابات، فهل كنتم 'الباطل" بالأمس وأصبحتم 'الحق" اليوم؟ وإذا تغيرت الموازين غدًا، فهل سترجعون إلى مقام "الباطل" مرة ثانية؟"، والسؤال الأصعب: "هناك الكثير من الزعماء والتنظيمات السياسية التي فازت في الانتخابات، فهل يمكن أن نعتبر أن حصولهم على نسبة عالية من أصوات الناخبين دليلا على أن السياسات التي ينتهجونها مبنية على الحق والعدل؟"

الموضوع الأصلي هو أن الأحزاب والجماعات والجمعيات ترغب في الانتشار، ويجب على الجميع في هذا الإطار ألا يصبحوا ضحايا لخمر القوة وسطوتها، ويناصروا الحق والعدل ويتجنبوا الانفصال عنهما والانحناء أمام الظلم الفاسد للأغلبية، لا سيما إذا كان لديكم تحدٍ مثل "تنشئة جيل جديد"، فعليكم أن تشغلوا أنفسكم بشكل أكبر بمسألة الكيف أو النوعية، ولا تنسوا: لم يوجد ما يسمى جماعة المنافقين في أول ١٥ عاما من ظهور الإسلام، ولم يكن ثمة مصطلح كهذا، وعندما تحول الإسلام عقب النصر في غزوة بدر إلى مركز قوة اجتماعية، بدأ المنافقون، ممن يظهرون ما لا يبطنون ويجعلون الكذب شغلهم الشاغل، في التظاهر وكأنهم مسلمون، وشهدت تلك الحقبة تسلل البعض ممن يبحثون عن مصلحة أو يحملون خوفًا بداخلهم إلى صفوف المسلمين، وقد كشف

القرآن الكريم والنبي ﷺ عن هؤلاء الأشخاص المفسدين مثيري الفتن. ويلفت ربنا ﷻ انتباهنا إلى فساد أصحاب المنافع والخوافين حتى في أنقى حقب التاريخ، هذا ما يعني أن فتنة المجاهدين المزيفين ستستمر إلى يوم القيامة، وأن هذه الفئة ستكون قبلتها دائما متجهة إلى من بيده القوة، ولأن المنافق يقف إلى جانب القوي دومًا، فهو مجبر على أن يحجز لنفسه مكانًا في صفوف الظالمين.

إن السعي للتقدم والازدهار والتعاظم بصورة مفاجئة ودون الاتعاظ من الأخطاء التاريخية، واعتمادا على أجيال تلقت تعليمًا ناقصًا، واهتمت بالقشور وأهملت اللب؛ لن يصل بمن يقومون بهذا العمل إلى مرادهم أو تحقيق أهدافهم، كما لن يصل من عقدوا آمالهم على عباراتكم الذهبية إلى مآربهم، أما إذا كنتم تريدون تنشئة أجيال تكرّس حياتها لخدمة أمتها وتضحي بكل ما تملك في سبيل رفعة مجتمعها، فعليكم أولًا أن ترسوا أسس الحق والعدل، ذلك أنه لا يوجد جيل خيّر أخرجه الظالمون، ولا يمكن أن يكون!

لا بدّ من القانون

يتعرض الأبرياء للظلم منذ أشهر في تركيا، فيُعزَل جزء من موظفي الدولة من مناصبهم، وأما الجزء الآخر فينفى إلى أماكن بعيدة عن مقار إقامتهم، يتعرض رجال الأعمال لعمليات التصنيف حسب الانتماء بشكل فظّ، ويفد إلى شركاتهم موظفو الضرائب، ينشرون أكثر الأخبار والشائعات سفالةً من أجل هدم بنك من البنوك "بنك آسيا (*Bank Asya*)" وإشهار إفلاسه، ويعمدون إلى إغلاق المؤسسات التعليمية استنادًا إلى أسباب

وحجج واهية، ويتعرض واحد من أفضل العلماء الذين أنجبتهم تركيا لأقذر الشتائم وأقذعها على الإطلاق، .. لم تشهد تركيا مناخًا كهذا منذ أن ظهرت على مسرح التاريخ.

لقد انتُهك القانون ولا يزال يُنتهك في تركيا، وهناك رغبة في إدانة بعض الأشخاص الأبرياء من خلال إجراءات تعسفية جائرة، وبطبيعة الحال، فإن الإجراءات المطلوب تنفيذها هي من النوع المخالف للقانون ومن قبيل الجرائم الثقيلة، وعندما تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية في تركيا، سيحاسب القانونُ كل من سولت له نفسه تنفيذ إجراءات مخالفة للقانون لإرضاء السلطة الحاكمة، ولا مفر من هذه المحاسبة على أية حال، وربما يلجأ من أصدروا الأوامر والتعليمات الشفهية إلى القضاء والإدارة في سبيل تنفيذ إجراءات تنتهك القانون مستقبلًا إلى الحيل والخداع من أجل الدفاع عن أنفسهم. لكن من نفذوا هذه التعليمات لن يجدوا مكانًا يهربون إليه، ذلك أن من أصدروا التعليمات الشفوية سيتركون شركاءهم في الجريمة بمفردهم يواجهون المجهول.

نشهد تنظيم حملات سحق لمن رفضوا تنفيذ المطالب غير القانونية، وكان رئيس المحكمة العليا "علي ألكان" قد أفاد، خلال مراسم افتتاح السنة القضائية، بأن القضاء يتعرض لضغوط، ليترك لنا وثيقة تاريخية، وإذا دققنا يومًا ما مسألة انتهاك السياسة لاستقلال القضاء وحياده، سيكون ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه ألكان حجّةً مهمة.

تحدث رئيس المحكمة الدستورية "هاشم كِيلِيتش (*Haşim Kılıç*)" بشكل واضح وصريح جدًّا في كلمته التي ألقاها خلال مراسم افتتاح السنة القضائية أيضًا، وأوضح بلهجة صريحة أن هناك حملة لتشويه

بعض الأشخاص من خلال بلاغات، وأن هؤلاء الأشخاص يصنفون بحسب انتماءاتهم دون وثيقة أو دليل ملموس، وأنه لم يعر اهتمامًا لتقارير التصنيف بحسب الانتماءات التي جاءته، بل لم ينظر إليها أصلا؛ لأن عملية التصنيف بحسب الانتماءات جريمة دستورية يعاقب عليها القانون، وهذا ما لا يليق برئيس المحكمة الدستورية! ولا شك أن هجوم الموالين للحزب الحاكم بكل ما أوتوا من قوة على رئيس المحكمة الدستورية لهو دليل أليم على المرحلة التي وصلنا إليها، وهو انعكاس للطغيان والضلال.

وكان بعض الصحفيين قد وجهوا أسئلتهم إلى رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال "نجدت أوزَل (*Özel*)"، فأجابهم، وأظهر الموقف القانوني نفسه الذي أظهره رئيس المحكمة الدستورية، ليعطي درسًا في الديمقراطية لبعض "المدنيين"، وهل يمكن أن يكون هناك شيء طبيعي أكثر من طلب شخص يحمل صفة رئيس هيئة أركان الجيش أدلة ملموسة لتبرير صحة الادعاءات؟ وكان "رجب طيب أَرْدُوغَانْ" و"عبد الله كُولْ" وسائر أعضاء حزب العدالة والتنمية يعارضون فيما مضى الادعاءات المفتقدة إلى الأدلة، وتذكروا -إن تكرمتم- ما قاله مسؤولو الحزب بشأن الجنود الذين أقيلوا بقرارات مجلس الشورى العسكري الأعلى، وقد عبر رئيس هيئة أركان الجيش اليوم عن الفكرة نفسها، انظروا إلى هذه المفارقة: ففي الوقت الذي كان العسكر يصنفون الناس حسب انتماءاتهم والسياسيون يقاومونهم بالأمس، تطالب الكوادر السياسية نفسها اليوم بتنفيذ إجراءات منافية للقانون من خلال تصنيف الناس حسب انتماءاتهم دون أدلة أو براهين، فيما نرى العسكر يشددون على ضرورة اتباع القواعد القانونية العالمية.

إن الذين يهاجمون رؤساء المحكمة العليا والمحكمة الدستورية وهيئة أركان الجيش يرتكبون خطأ تاريخيًا، لأننا جميعًا نحتاج إلى القانون، ولا سيما أولئك الذين يزاولون العمل السياسي، وهل يذكر التاريخ مثالًا واحدًا على دولة سعدت وتقدمت بالظلم والجور؟ ويجب أن تعود تركيا إلى أبسط مبادئ القانون العالمي وتقلع عن "مطاردة الساحرات" التي عفا عليها الزمن، في ظل المرحلة الجديدة التي تشهدها بعد انتخاب رئيس جديد ورئيس وزراء جديد وحكومة جديدة.

بانوراما

تعتبر شخصية السياسي "برهان أوز فاتوره (*Özfatura*) شخصية ذات خبرة كبيرة محبة للحق، وديمقراطية ومحافظة، وكان قد أفصح عن تحذيرات مهمة جدًا جديرة بأن يسجلها التاريخ، قائلا إن الظلم الذي تعيشه تركيا حاليًا يفوق كثيرًا ما عاشته إبان انقلابي ١٩٨٠م و١٩٩٧م، ولأن أوز فاتوره يتمتع بعلاقات حميمة وقوية بجميع الفئات السياسية والمجتمعية تقريبًا، لقيت تصريحاته أصداء بين قاعدة حزب العدالة والتنمية، وصارت الأغلبية العظمى داخل الحزب تشتكي من الظلم الواقع، ولا شك في أنه من المفيد أن يأخذ من جاروا على الجميع وظلموهم بشكل أو بآخر التحذيرات الموجَّهة إليهم على محمل الجد، فالضمير الجمعي يغلي داخليًا حتى وإن لم تلاحظ قمة الحزب هذا الغليان إلى الآن.

وكان السيد "بُولَنْت أَرِينْتش" قد صرح بقوله: "انتسبت إلى هذه الحركة منذ ٣٠ عامًا، ولم أسمع من أفواه أتباعها أية كلمة ذات صلة بالفساد حتى حلول يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م..." ،

وفي الحقيقة، إن هذا الحُكم هو دليل براءة "حركة الخدمة". وليس دليلًا على إدانتها، ذلك أن الناس لم يكونوا يعرفون السرقة أو الفساد حتى يتحدثوا، ولقد دُهش الجميع عندما كُشف النقاب عن مجموعة من الوثائق صبيحة يوم ١٧ ديسمبر، وفي الواقع، كان هناك من يعرفون كيف تورَّطوا في ممارسات الفساد والرشوة قبل الكشف عنها، وعلى سبيل المثال، كانت صحيفتا "يَنِي شَفَقْ" و"أَكْشَامْ" قد تحدثتا عن رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" وشحنات الذهب قبل أشهر من الكشف عن فضيحة الفساد، حتى أنهما نشرتا أخبارًا رئيسية على صدر صفحاتهما تتناول هذه القضية.

ومثال آخر، أعد جهاز المخابرات الوطني تقريرًا قبل ثمانية أشهر، وحذر رئيس الوزراء أَرْدُوغَانْ، وأفاد بأن "ضراب" يدير أعمالًا منافية للقانون مع بعض الوزراء، وأن هذه الأعمال ربما تضر به شخصيًا، فماذا نفعل؟ فكما قال السيد "أَرِينْتش" "كنا سُذّجًا جدًّا وخُدعنا..." وكان هناك بعض المطلعين على أمور السرقة والفساد والرشوة، فيا ليت السيد "أَرِينْتش" كان قد استمع إليهم.

"وفـي الوقت الذي وجّه فيه مسـؤولو الحزب الحاكم فـي تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسـمى ' الكيان الموازي' ، نجدهم قد ابتلعوا ألسـنتهم وصاروا خُرسًـا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيـا بشـأن تنصتهمـا على تركيا، فلمـاذا إذن؟ وقد كانـت تركيا قد تحدَّت هاتيـن الدولتين وغيرهما فـي الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟".

ممَّ تخاف تركيا؟[1]

لقد وجدت تركيا نفسها داخل طريق مسدود لا تستطيع الخروج منه، والعالم من حولنا يغلي حنقًا وغضبًا كلما عرض تنظيم الدولة الإسـلامية فـي العـراق والشـام (داعـش) الإرهابـي مقاطعَ مصـورة تظهر وحشـيته وعناصره يعدمون الرهائن بقطع رؤوسهم.

اجتمـع الكل اليوم لمناقشـة مسـألة القضاء على خطـر تنظيم داعش الذي لم يكن معروفًا لدى كثيرين حتى وقت قصير، وهناك شـعور بالقلق إزاء دور تركيـا فـي ظهـور هـذا التنظيـم وتطوره وانتشـاره، وبـدأ العالم يطـور إسـتراتيجية تحـت عنـوان: 'مكـافحة تنظيـم داعـش"، وتنص هذه الإستراتيجية على اتخاذ حزمة من التدابير لإضعاف التنظيم، منها تجفيف منابـع تمويله ماديًّا، وتقييد إمكانيات السـلاح لديه، والحيلولة دون ضمّه لمزيـد مـن المقاتلين إلـى صفوفه وغير ذلك. هذا فضـلًا عن دعم الدول

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٦ سبتمبر ٢٠١٤م

والتنظيمات التي تحارب ضد داعش، وسيتمّ بموجب هده الإستراتيجية تقديم أسلحة بطريقة غير مباشرة إلى إيران وجنود "مسعود بارزاني" والتنظيمات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني.

لقد وقَعت تركيا في موقف حرج للغاية لكونها موجودة في خضم المعمعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط حاليًا، فهي من ناحية تتهَم بتقديم الدعم لداعش وغيره من التنظيمات الإرهابية، ومن ناحية أخرى توجَّه إليها أصابع الاتهام بعدم الانضمام لحلفٍ يضم عددًا كبيرًا من الدول الإسلامية التي ستلعب دورًا فعالًا في حرب الحلف ضد داعش، وكان السفير الأمريكي السابق في "أنقرة" "فرانسيس ريتشاردوني"، الذي انتهت مهمته في تركيا قبل أشهر قليلة، قد وجّه اتهامات ثقيلة لتركيا؛ إذ يرى أن الحكومة التركية، على الرغم من كل التحذيرات التي تلقتها من واشنطن، قد دعمت تنظيم جبهة النصرة الذي يعتبر امتدادًا لتنظيم القاعدة في سوريا، وهذا اتهام خطير، وقالت صحيفة "وول ستريت جورنال"الأمريكية في مقالها الافتتاحي: "لم تعد تركيا حليفة للولايات المتحدة"، وهو دليل على الغضب الذي أصاب الجميع إزاء امتناع تركيا عن الانضمام للحلف الذي سيكافح داعش، أما صحيفة "نيويورك تايمز"الأمريكية فقد طرحت ادعاءً أكثر خطورة من ذلك؛ إذ ألمحت إلى أن تركيا شريكة في مبيعات النفط التي يقوم بها داعش، ولهذا فإنها لا توقف تدفق النفط إليها على الرغم من الضغوط الممارسة عليها، ونفهم من ذلك أن تركيا توجَّه إليها من ناحيةٍ اتهاماتٌ بأنها سبب في تقوية شوكة التنظيمات الراديكالية في المنطقة، ومن ناحية أخرى تتهَم بالتواني

عن تقديم المساعدة لمكافحة هذه التنظيمات، وهل هذه الاتهامات تأتي من جانب واشنطن فقط؟ لا.

كُشف النقاب قبيل قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) الأخيرة في ويلز، وهو أمر له مغزى، أن جهاز الاستخبارات الألماني تنصت على جميع المسؤولين في تركيا، واطلع على أشد أسرار الدولة، المتعلقة بالأمن، سريةً، وعندما نشرت الصحف الألمانية هذه الحقيقة، انتظر كثيرون أن يزأر المسؤولون الأتراك إزاء هذه الفضيحة، غير أنه أصابتنا خيبة أمل كبيرة، ذلك أن أنقرة لم تُبدِ رد فعل غاضب إزاء فضيحة التنصت التي اعترفت بها السلطات الرسمية الألمانية، ومن الواضح أنها لم تقدر على إظهار رد الفعل الغاضب هذا، وأفضى هذا الصمت إلى طرح سؤال مفاده: "مما تخاف تركيا حتى تفضل أن تصمت صمتًا عميقًا أمام هذه الواقعة؟".

وفي الوقت الذي كان يستعد فيه الجميع لنسيان الصدمة القادمة من ألمانيا، ظهرت ادعاءات جديدة تشير إلى أن بريطانيا والولايات المتحدة تنصتتا على تركيا، ووجِّهت أسئلة إلى المسؤولين الأمريكيين حول الواقعة، ولم يختلف ردهم عن ذلك الرد الذي قدمه نظراؤهم الألمان، ومرة ثانية انتظر الجميع سماع تصريحات شجاعة من المسؤولين الأتراك، وكان مَن انتظر هذه التصريحات محقًّا فيما يفكر به، ولم لا، وقد كان المسؤولون في الحكومة التركية عودونا على إطلاق التصريحات شديدة اللهجة لإلهاب حماس الجماهير وزيادة أصوات الحزب الحاكم في الانتخابات، **وفي الوقت الذي وَجّه فيه مسؤولو الحزب الحاكم في تركيا اتهاماتٍ للأبرياء من أبناء حركة الخدمة بالانتماء لما يسمى الكيان**

الموازي"، نجدهم قد ابتلعوا ألسنتهم وصاروا خُرسًا أمام المزاعم التي اعترفت بصحتها أمريكا وألمانيا بشأن تنصتهما على تركيا، فلماذا إذن؟ وقد كانت تركيا قد تحدَّت هاتين الدولتين وغيرهما في الماضي، فلماذا تصمت الآن أمام هذه الفضيحة الكبيرة؟

ويوضح مشهدُ قلة الحيلة والوقوع في زاوية ضيقة، الذي اتضح بشكل جليّ اليوم وأيقظ مشاعر الغضب لدى الجميع، سببًا واحدًا فقط كدليل على مسألة لماذا تضطرّ تركيا إلى الصمت أمام هذه الفضائح، ويقال إن هناك ما يجعل المسؤولين الأتراك بكمًا لا ينطقون، ولكنه يعتبر سرًّا في الوقت الراهن، لكن المشهد مفتوح على المستوى السياسي: بادرت تركيا إلى تنفيذ بعض الإجراءات من أجل "إسقاط نظام بشار الأسد" بغض النظر عن كيفية تحقيق هذا الهدف، إلا أنها لم تضع في حساباتها النتيجة المحتملة لهذه الإجراءات الخطيرة، واستطاع تنظيم داعش توفير الأموال والسلاح والمقاتلين من تركيا، ثم عاد ليكبّل يدي تركيا، وعمد إلى اختطاف ٤٩ دبلوماسيًّا من القنصلية التركية في الموصل، وما حدث كان نتيجةَ لا مبالاة، أو حتى قل نتيجة إهمال، ولهذا السبب فإن دولة كبيرة كتركيا تقف مكتوفة الأيدي أمام داعش الذي يحتجز الرهائن الأتراك، بمن فيهم القنصل العام، منذ ٩٥ يومًا، بيد أن جهاز الاستخبارات التركي كان يثق في هذا التنظيم في وقت من الأوقات لدرجة أنه كان يخطط بشكل سري ويقول: "نقول لهم أطلقوا صاروخًا أو صاروخين في تلك المنطقة أي المكان الذي يضم "ضريح الشاه سليمان" في سوريا لتبرير التدخل العسكري..."، في البداية كان المسؤولون الأتراك يقولون "إن رعايانا في الموصل لم يختطفوا كرهائن، بل هم محتجَزون فقط"،

وبعد مرور زمن طويل، بدأت أنقرة تطلب العفو والرحمة من ذلك التنظيم قائلة لقادته "هل يصح أن يفعل المسلم هذا في أخيه المسلم؟". يا للأسف والخسارة!

لقد أخطأت تركيا خطأً كبيرًا في بادئ الأمر، وكان ينبغي لها أن تراعي السياسة والقانون الدولي من أجل سقوط نظام الطاغية بشار الأسد، وتجرِّب جميع الطرق الدبلوماسية، ولا تقحم نفسها في مغامرة كهذه، فنجد من ناحية النظام السوري المجرم قد وضع نفسه ضمن تحالف قوي. ومن ناحية أخرى جرّ تركيا إلى شباك المخططات المشبوهة، ولا يبدو أنه سيكون من السهل أن يدرك من يديرون تركيا خطر الوضع الحالي، لأن البعض ممن نسوا مهامهم الأصلية، يبذلون أقصى جهودهم في سبيل تصفية أكفأ كوادر هذا البلد. وهم لا يفهمون أنهم بذلك يغرقون السفينة التي يقودونها بأنفسهم، وإن تصبح أسيرًا للغضب يُحكَمْ عليك ويلازمْك الخوف دومًا، إن المسألة بهذه البساطة والوضوح!

"لا يليق بشخصية تمثل مؤسسة الشؤون الدينية في تركيا أن تتحدث دون تفكير، ذلك أن السيد "جُوزْمَزْ" رئيس الشؤون الدينية ليس مضطرًا لتبرئة ذمة فعل السرقة الذي عرّفه الدين، كما أنه ليس مجبرًا على اللجوء للتلاعب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسف فإن الفعلين اللذين ارتكبهما يعتبران مصيبتين كبيرتين في حد ذاتهما".

أكبر إهانة لرئاسة الشؤون الدينية التركية[1]

أدلى رئيس الشؤون الدينية في تركيا "محمد جُوزْمَزْ (*Görmez*)" ببعض التصريحات الغريبة منتصف الأسبوع الماضي[2]، وبطبيعة الحال تعرض "جُوزْمَزْ" لردود فعل غاضبة وكثيفة جدًّا، وقد بدأ تصريحاته التي أثارت جدلًا واسعًا بقوله: "السرقة شيء سيئ لكن..."، فهو يحاول تبرير مسألة السرقة، التي حرمها الإسلام بالكلية، بإضافة كلمة "لكن"، فيجب أولًا أن نتوقف هنا ونقول من أعماق القلب: "أستغفر الله العظيم وأتوب إليه!".

وللأسف واصل السيد "جُوزْمَزْ" كلامه بشكل أسوأ، قائلا: "إن سرقة معنويات الشعب أسوأ"، حسنًا، ماذا تعني سرقة معنويات الشعب؟ وما هي

(١) جريدة "زمان" التركية، ٩ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

المعايير التي تحدد هذه السرقة؟ ومن هم هؤلاء اللصوص؟ ومن الواضح أن السيد "جُورْمَزْ" فضّل أن يقوم بحملات سياسية أكثر من تعليقه الديني على هذه القضية، وهو بقوله "السـرقة شـيء سـيئ ولكن..." يظهر أنه لم يلـقِ بـالًا للحكم الديني، ويتهم في تلك الأثناء حركة الخدمة دون أدلة أو براهيـن، رئيـس الشـؤون الدينية عليه أن يتقـي الله ولا يتعدى على حقوق العبـاد بذنـوب مثل الغيبة وسـوء الظن والافتراء وغيـر ذلك، فهل تعديتَ على حقوق ملايين البشـر حتى تكون مضطرًا لطلب العفو والسـماح من كل واحد منهم...

لا يليق بشـخصية تمثل مؤسسة الشـؤون الدينية في تركيا أن تتحدث دون تفكير، ذلك أن السـيد "جُورْمَزْ" ليس مضطرًا لتبرئة ذمة فعل السـرقة الـذي عرّفـه الدين، كمـا أنه ليس مجبـرًا على اللجوء للتلاعـب بالألفاظ من أجل توجيه الاتهامات الخفية لجماعة من الجماعات، وللأسـف فإن الفعليـن اللذيـن ارتكبهما يعتبـران مصيبتين كبيرتين في حـد ذاتهما، فإذا كانت ثمة سـرقة معنوية فيجب تعريفها بأوصافها الملموسـة، فكان يجب عليكم أن تقولوا على سـبيل المثال "لا تجعلوا ذنوبًا مثل الفسـاد والرشوة والسرقة وغيرها (إشارة إلى تسجيل المكالمات لكبار المسؤولين في حزب أَرْدُوغَانْ) مرتبطة بكلمات ذات معانٍ عميقة مثل السـلام عليكم وما شـاء الله وإن شاء الله، فإن فعلتم ذلك تكونوا قد ارتكبتم سرقة معنوية"، هل هذا خطأ؟ فإذا كانت لديكم حساسـية تسمى السـرقة المعنوية، ألستم مجبرين على قول العبارات التالية: "ياأيها الذين انطلقتم حاملين الشعارات الدينية وأردتـم قيادة الشـعب، إن أكبـر نوع من أنواع السـرقة المعنوية هو فرض

الخراج على الشعب (موارد غير شرعية تحت أمر أَرْدُوغَانْ من مناقصات حكومية أو من تراخيص المشروعات مخالفة للقانون)، وتشكيل صندوق خاص من الموارد المالية وبناء الفيلات الفارهة وشراء المساكن الفاخرة من هذه الأموال، بل الأسوأ من ذلك استغلال هذه الإمكانيات وبناء إمبراطورية إعلامية تلجأ كل يوم للأكاذيب والافتراءات لتشويه سمعة قطاع عريض من أبناء الشعب".

لدي الكثير مما أريد أن أقوله، غير أن رئاسة الشؤون الدينية تضم كوادر من العاملين بها من أصحاب القيم والشيم النبيلة، ولا أرغب في تجريحهم حتى وإن كان ذلك عبر الطرق غير المباشرة، غير أنني مجبر لقول هذا القدر ليسجله التاريخ:

يا سيد "جُورْمَزْ"، لم تُسْتَغَلّ رئاسة الشؤون الدينية كأداة لخدمة الحسابات السياسية الضيقة في أي وقت مضى بالقدر الذي استغلت فيه في عهدك الذي شهد ارتكاب أخطاء قاتلة حتى أصبحت رئاسة الشؤون الدينية مستعدة لتلقي الأوامر من الحزب الحاكم، وكأنها شعبة من شعبه، وذلك بدلًا عن أن تحتضن جميع أطياف الشعب وتقف إلى جانب الحقوق والحريات الأساسية، حتى أنك لم ترد بأي جواب شافٍ على الادعاءات التي تقول إن خطب الجمعة (المطبوعة من قبل رئاسة الشؤون الدينية لإلقائها على منابر مساجد تركيا كلها) يجري الإعداد لها بحسب رغبات الحزب الحاكم، **وللأسف فإن الثقة التي نشعر بها تجاه المؤسسة الدينية الأكبر في تركيا تقل يومًا بعد يوم، فأنت يا سيد "جُورْمَزْ" تضر بالوجه المشرف والمحترم لهذه المؤسسة بمواقفك التي تميل إلى**

تأييد طرف سياسي بعينه، فالاحترام لا يقاس بالمقعد الذي تجلس فيه في المراسم البروتوكولية، بل يقاس بتعظيم الشعائر الدينية والتمثيل الموقر لعزة الإسلام. فأي مبدأ إسلامي يتوافق مع تسليم العشرات من الشخصيات صاحبة القيمة ممن قضوا حياتهم في خدمة هذه المؤسسة الدينية بحب وإخلاص لعلمهم وجهودهم للرياح السياسية؟ وهل هناك مصيبة أكبر من تسليم مفتاح رئسة الشؤون الدينية إلى أيدي السياسيين بالله عليكم؟!

"وفـي الوقـت الذي يمارس فيه "العمال الكردسـتاني" أعمـالًا إرهابية لم تنطـق الشـخصيات التي تمثـل الدولة في تركيا بكلمة واحـدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسنًا، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات السـلام وحلّ القضيـة الكردية، لكن كيف يتخذون موقفًا حـادًا وإقصائيًا لهذه الدرجة إزاء آخرين؟".

انتهاك حزب العمال الكردستاني لمفاوضات السلام مع أنقرة[1]

يصمـت الجميـع ويتغاضون عن كل شـيء حتـى لا يلحق أي ضرر بالمفاوضـات التي تجريها السـلطات المعنية فـي أنقرة مـع قيادات حزب العمال الكردستاني لإحلال السلام في منطقة جنوب شرق الأناضول، غير أنه من ناحية أخرى فإن الدمار والخسائر تكبر يومًا بعد يوم، فقد أضرمت عناصـر العمـال الكردسـتاني النيـران في ٢٣ مدرسـة في تركيا الأسـبوع الماضي[2]، ولم تكتف المنظمة الإرهابية بذلك، بل أسست محاكم يحاكم بها الناس، بحسـب ما ورد في بيان صادر عن رئاسـة هيئة أركان الجيش التركي.

وفـي الوقـت الـذي تمـارس فيـه المنظمـة أعمـالًا إرهابية لـم تنطق الشخصيات التي تمثل الدولة في تركيا بكلمة واحدة للاعتراض على هذه الممارسات، حسنًا، فلنقل إنهم يتحملون ذلك في سبيل إنجاح مفاوضات

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) من تاريخ كتابة المقال

السلام وحل القضية الكردية، لكن كيف يتخذون موقفًا حادًّا وإقصائيًا لهذه الدرجة إزاء آخرين؟

على سبيل المثال، حضر الرئيس "رجب طيب أَرْدُوغَانْ" اجتماعا لجمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسياد (*TUSİAD*)" قبل أيام، وهناك أطلق التهديدات للجميع، لا سيما لحضور الاجتماع، وكرر مصطلح "الكيان الموازي"، وتحدث عن "الأناناس" وغير ذلك من الاتهامات الباطلة، ولم يتورّع عن استخدام ألفاظ "إجرامية" لمحاولة إغراق بنك آسيا، فماذا عن ممارسات منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية؟ تغاضى عنها تمامًا وكأنه لا يعرفها!.

إذا كنتم تستخدمون لغة حادة لمهاجمة الجميع في الوقت الذي تتغاضون عن العمليات الإرهابية، فهذا يعني أن هناك رسالة سيئة توجَّه إلى المجتمع، ويسأل الناس: "هل آذانكم صماء عن المطالبة بالحقوق في إطار الديمقراطية؟" ويراود أذهاننا سؤال أسوأ من ذلك: "لماذا تخافون من هؤلاء؟ هل لأنهم يحملون السلاح؟".

استخلاص الدروس من واقعة الرهائن

الحمد لله أن أطلق سراح الرهائن الأتراك التسعة والأربعين الذين احتجزهم تنظيم داعش الإرهابي في الموصل لمدة تزيد عن مائة يوم، وكانت تركيا قد عاشت أيامًا عصيبة وتعالت الدعوات لإطلاق سراحهم، وكان الجميع يشعر بالقلق البالغ؛ إذ إن تنظيم داعش كان يقطع الرقاب وينشر مشاهد هذه الجرائم عبر مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت، ولم تكن هذه المشاهد المصورة هي الشيء الوحيد المخيف،

فالتنظيم يرتكب الجرائم الشنيعة في كل مكان يمر به، وهو يعتبر نفسه بذلك "دولة إسلامية"، وكان واضحًا كم أن هؤلاء الأشخاص الذين أعلنوا الخلافة بينهم وبين أنفسهم يشوهون صورة الإسلام في العالم.

على أية حال، لا شكّ في أنّ عودة مواطنينا سالمين غانمين إلى أرض الوطن تطور مفرح أسعدنا جميعًا، ولن يغير فرحتنا بعودتهم أي شيء، فيكفينا أنهم عادوا سالمين إلى ذويهم، ولم يعد مهمًا ما قاله الرئيس أَرْدُوغَانْ من أنهم "أُنقذوا من خلال عملية"، أو تصريحات رئيس الوزراء داود أوغلو حول أنهم "أطلق سراحهم نتيجة اتصالات ومفاوضات"، وليس مهمًّا حتى أن نعرف مَن لعب الدور الأبرز في إطلاق سراح الرهائن، جهاز الاستخبارات التركي (*MİT*) أو جهاز الاستخبارات الأمريكي (*CIA*)، الأهم من ذلك هو الرهائن أنفسهم.

أضف إلى ذلك مستقبل تركيا! فما دام لدينا مثل شعبي يقول: "المصيبة أفضل من ألف نصيحة"، إذًا حان وقت الإصغاء إلى هذه الكلمات الحكيمة، وإذا لم نستخلص الدروس الواجب استخلاصها من واقعة احتجاز الرهائن، ربما نشهد أحداثًا أكثر سوءًا في المستقبل، وينبغي أن أقول إن شكوكًا قوية -للأسف- بدأت بالظهور حول ارتباط تركيا ببعض التنظيمات المسلحة، وقد وُجِّهت اتهامات خطيرة إلى تركيا بشأن توفيرها الكوادر وحتى الأسلحة للعديد من التنظيمات المتطرفة، مثل النصرة والقاعدة وداعش، وذهب البعض إلى أبعد من ذلك وتحدث عن علاقات اقتصادية أسستها تركيا مع داعش بعد اتفاق الطرفين على بيع النفط، ولا ريب في أن جميع هذه الاتهامات خطيرة جدًّا، ربما يكون المسؤولون في أنقرة قد أعربوا عن رد فعلهم الحاد إزاء هذه الادعاءات

التي نشـرتها أشـهر الصحـف وأكثرها احترامًـا على مسـتوى العالم، غير أن هـذه الصحـف لا تزال مسـتمرة في نشـر ودعـم هذه الادعـاءات كما قدمـت السـلطات الرسـمية الأمريكية دعمًـا لبعضها، نذكر مثـلًا أن وزير الخارجيـة الأمريكي "جون كيري" أدلـى بتصريح يؤكد فيه صحة الادعاء المتعلق بعملية بيع النفط، وتجنب المسـؤولون الأتراك ردود الفعل تجاه تصريحـات الوزيـر الأمريكي، بينما لـم يتجنبوا إظهـار رد فعل حاد تجاه الصحافة الأمريكية.

لا شـكّ في أن تأسـيس علاقـة مع التنظيمـات الإرهابية المسـلحة، وانتظـار أي شـيء منهـم خطأ كبير، بغض النظر عن السـبب، ذلك أنه من المسـتحيل أن يتوقـع أحد متى سـتوجه هذه التنظيمات أسلحتها ضد مَن، هذا فضلًا عن أن هذه التنظيمات التي تلهث وراء الشرعية مستغلة ظروف المنطقة تخلّف وراءها الدمار والخراب على الدوام، وعلى سـبيل المثال فالاحتلال انتهى في أفغانستان، لكن المياه لم تعد بأي شكل من الأشكال إلى مجاريها كما كانت في السـابق، كما أنه لا يمكن التنبؤ بحجم الضرر الذي سيُلحقه المتعاطفون مـع داعش بتركيا والمنطقة برمتها في المستقبل.

يـا ليتنا نسـتخلص الدروس والعبـر من الوقائـع التـي تحدث حولنا، فحينها يمكن القول بأنه كان من حقنا الابتهاج أكثر بعودة الرهائن الأتراك إلى وطنهم سالمين...

"إن الإسلام لم يُبن على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسسيّة شرطًا لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجًا مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طوّر النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة".

خوف الشيوعيين "الموازي"[(١)]

هل تعرفون من هو أول من أطلق لفظ "الكيان الموازي" على الجماهير المسلمة؟ لم أكن أعرف صراحةً، وقد صادفت حاشية طويلة في كتاب اسمه "لعبة الشيطان (*Devil's Game*)" رأيته في يد أحد الأصدقاء الشجعان في الماضي.

يركز مؤلف الكتاب، الذي نشر للمرة الأولى عام ٢٠٠٥م، على مصطلح "الإسلام الموازي" الذي استخدمه النظام السوفيتي الشيوعي، ويرجِع الموضوع إلى بعض المصادر التي يحمل أحدها اسم "تهديد الإسلام لدولة السوفيت"، ويحمل الكتاب الذي كُتب عام ١٩٨٣م توقيع كل من ألكسندر بنيجسن وماري بروكسب، وعندما تتبعت أثر مصطلح "الإسلام الموازي" الذي صادفته في هذين الكتابين رأيت أن النظام الشيوعي ألصق مصطلح "الموازي" بالمسلمين، وذلك بخلاف

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م.

"الإسلام الرسمي" الذي فرضه النظام بالقوة. حتى إن الكتاب يقول في مقال نشر بإحدى المجلات عام ١٩٧٨م إن روسيا الشيوعية يوجد بها "إسلام رسمي" و"إسلام مواز"، أي إننا أمام مصطلح صُنع في الاتحاد السوفيتي: "الإسلام الموازي"، وإذا سمحتم فلنلق نظرة على متى وكيف ولماذا اختُلق هذا المصطلح.

ينشر الشيوعيون بيانًا بتاريخ ٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٨م، أي عقب اندلاع الثورة البلشفية بقليل، ويعلن النظام الشيوعي، في بيان له حمل عنوان: "نداء إلى العمّال في روسيا والشرق"، أنه يعترف بهوية المسلمين. وأن معتقداتهم وتقاليدهم محفوظة ومضمونة لهم، وهذا موقف معاكس تمامًا لما تبناه النظام القيصري في روسيا، بيد أنه فُهم بعد ذلك أن حرية الاعتقاد ليست هي الهدف الأساسي للنظام الجديد، وأنه يرغب في القضاء على حالة الفوضى التي تلت الثورة، هذا فضلًا عن زيادة الضغوط التي مورست من قبل السلطة على الأديان اعتبارًا من عام ١٩٢٠م، حيث اعتبر النظام السوفيتي جميع أنواع الظلم مناسبًا بالنسبة "للشعوب" من أجل إبعاد الناس عن الدين، ولقد وصلت الضغوط على المسلمين في روسيا إلى أبعاد لا تحتمل في الفترة التي تلت عام ١٩٢٨م، فأُغلقت الجوامع، ومُنعت مدارس المسلمين من مزاولة أنشطتها التعليمية، وفُتحت التحقيقات بحق علماء الدين الإسلامي الذين اعتقل معظمهم، وسخرت الدولة جميع إمكاناتها من أجل اقتلاع الإسلام من جذوره. إلا أن عملية فهم أن الدين لا يمكن محوه بممارسة الضغط لم تستغرق وقتًا طويلًا، كان الناس لا يستطيعون الوصول إلى المصادر الدينية المكتوبة، وكانوا يسيرون في طريقهم نحو الجهل يومًا بعد يوم، غير أنهم لم ينسوا

هويتهم المتجسدة في رموز عاداتهم وتقاليدهم؛ إذ كانت بعض الأنشطة الحياتية مثل حفلات الأعراس وختان الأولاد ودفن الموتى تحيي الهوية الثقافية لهؤلاء المسلمين، وعليه، بادرت الإدارة الروسية إلى تأسيس دار إفتاء للشؤون الدينية في عامي ١٩٤١ و١٩٤٢م، وكان الهدف من إنشاء دور إفتاء دينية في طشقند وبخارى وباييناس وأوفا هو السماح لممارسة المفهوم الذي يضعه النظام السوفيتي للإسلام في إطار محدد، وعيّن النظام مفتين ومشايخ تيقن من أنهم لن يتكلموا ضده في يوم من الأيام.

ويبدو أن موسكو، التي لم تستطع أن تبعد الناس عن الدين تمامًا، كانت تبحث عن طريق للنجاة من خلال معادلة تتوافق مع روح الحرب الباردة، وكان ذلك النظام، الذي أغلق حتى الكنائس الأرثوذكسية في روسيا، يرى نفسه ناجحًا إلى حد ما في موضوع النصرانية، لكن الظروف تتغير عندما يكون الحديث عن الإسلام، والسبب معلوم؛ ألا وهو **أن الإسلام لم يُبنَ على أساس نظام الرهبانية، ولم تكن الكيانات المؤسسية شرطًا لكي يعيش المسلمون دينهم، وكان الإسلام مندمجًا مع الشعب في كل المراحل، أي إنكم حتى إن أغلقتم الجوامع واعتقلتم أئمتها فإن الإسلام سيواصل الحياة بين أفراد الشعب، وبناءً على هذه الحقيقة الاجتماعية طوّر النظام الروسي إستراتيجية جديدة تعتمد على تمثيل الإسلام بواسطة السلطات الرسمية وتوجيهه في إطار سياسات الحكومة.**

وعندما أسس الشيوعيون إستراتيجيتهم وفق "الإسلام الرسمي" واجهتهم مشكلة أخرى: كان جزء من المبادرات المدنية تلبي الاحتياج إلى الإسلام الذي كان شائعًا بين عامة الشعب، وإن كان اقتران أسماء هؤلاء الأشخاص، الذين لم تكن لديهم أي تطلعات من الشعب، بالطرق

الصوفيـة المختنفة وإلصاق بعض التهم بهم، تسـبب في تشـويه صورتهم بشـكل أو بآخر، فإن المجتمـع كان يسعى لتلبية احتياجاته المعنوية داخل التدفـق الطبيعـي للحيـاة، ولهـذا فإننا نرى اسـتخدام مصطلح "الإسـلام الموازي" في هذا الإطار، أي إن هذا المصطلح كان يطلق على المسلمين غير الممثين من قبل الأشـخاص المعينين من جانب الدولة من الذين لا يتبنون خطابًا دينيًّا يتوافق مع سياسات الدولة.

لقـد مارسـت العقليـة الشـيوعية العتيقـة، التـي آمنت بأن "الإسـلام المـوازي" (غير الرسـمي) خطير وحاولت إقناع الجميـع بذلك، ضغوطًا على الإسلام وسائر الأديان الأخرى، والنتيجة؟

انهار هذا النظام القمعي من أساسـه بيـن ليلة وضحاها، وعندما انهار النظام الشـيوعي تمامًا أحيا الناس حياتهم الدينية التي كانوا يعيشونها سرًّا في الماضي، ففتحت الكنائس وشيدت الجوامـع، وشهد الجميع كيف أن "النظام اللاديني" كان خطأً كبيرًا، واليوم يسـتطيـع الناس في روسيا اختيار المعتقـد الذي يريدون ويمارسـون شـعائرهم كيفما يشـاؤون، ونرى بعد سـنوات طويلة أن ثمة عناصر مخادعة حتى في المشاهد التي ظن البعض أنها نجاحات حققها نظام الاستبداد وفرض الرؤية الرسمية على الناس.

وعلى سـبيل المثال فإن قسـمًا من الأشخاص المعينين في المناصب الدينيـة مـن قبـل الدولة لم تخفق قلوبهـم، وحتى لم تتوافـق أفعالهم مـع رغبات النظام، وإن كانوا قد انهالوا بالمديح والثناء على النظام الشـيوعي لإنقاذ المظهر الخارجي.

يعـود الماء إلى مجراه الطبيعـي إن عاجلًا أو آجلًا ويتدفق فيه، حيث أن فصله عن مجراه الأساسـي من خلال الضغوط المتعددة يشـبه السـير فـي طريـق مخالف لفطرة الإنسـان، ولا يمكن فرض ضغـوط على الدين وممارسـة شـعائره من قبل الدولة، **وإن مصطلح "الكيـان الموازي" الذي أطلق على الخدمات الصادقة للمساعي المدنية ما هو إلا انعكاس للعقلية الشـيوعية، وكما أن ذلك النظام غير الطبيعي والقمعي انهار واختفى، فإن الهندسة المجتمعية التي يراد من خلالها التصرف وفق المنطق ذاته ستنهار اليوم أو غدًا، ومن لا يصدق ذلك فليسأل الشيوعيين أنفسهم...**

"إن إعلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسألة الحلال والحرام للأسف الشديد، ولو كان يراعي هذه المسألة لما كان قد نشر مئات الأكاذيب على مدار الأشهر التسعة الماضية، وواصل بث الافتراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للتستر على فضيحة الفساد والرشوة".

المانشيتات الحرام[1]

نشرت وسائل الإعلام الموالية لحكومة حزب العدالة والتنمية الأسبوع الماضي[2] المانشيت نفسه؛ إذ إنهم يرددون الكلام ذاته منذ فترة طويلة كالجوقة الموسيقية.

تدافع طهران عن فكرة "اتفاق محدود وجزئي أفضل من انسداد مسار المفاوضات"، غير أنها تشعر بالانزعاج من كون الحوار مع الغرب محدود بالملف النووي؛ إذ إن إيران ترغب في الحديث مع الغرب حول العقوبات المفروضة عليها ومشاكل المنطقة، وتريد تحقيق نوع من التطبيع في علاقاتها مع الغرب، أما الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة، فلا تريد الاقتراب من فتح ملفات أخرى للحوار مع إيران دون قطع مسافة في مفاوضات ملفها النووي.

---

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م

(٢) من تاريخ كتابة المقال

لقد أقاموا السيناريو هذه المرة على "الحرام"، ونشروا عناوين صحفية مـن قبيـل "المكافـأة التحفيزية الحـرام"، "عمليـة التحفيز الحـرام"، "أبناء الشيخ لآكلون للحرام"، وإذا نظر القارئ إلى إستراتيجية النشر المشتركة لوسـائل الإعلام هذه، يصل إلى أنه من أجل إمكانية نشـر العناوين نفسها باسـتمرار إما أنهم يتواصلون فيما بينهم بطريقة "التلباسـي" -الاتصال عن طريق إدارة الخواطر- أو أن هناك ملقّنًا يلقنهم كلامًا ينطقون به كما ينفث الواحد في البوق وهم يصدرون نفس الصوت.

وإذا عدنا إلى الحديث عن عناوين "الحرام ، سـنجد أن هناك طوفانا من الحديث عن الحلال والحرام لدرجة يظن من يشـاهد أو يقرأ في هذه القنـوات التلفزيونية أو الصحف التي اشـتهرت بوسـائل الإعلام الموالية للحكومـة والمتهمـة بأنها قائمة بالإمداد بما يسـمى الحوض المالي، أنها تدقق في الحلال والحرام، وأنهم يولون اهتمامًا بمسألة الحلال والحرام، وإلا كيف يمكن لهم أن يطلقوا عناوين إخبارية من قبيل "التحفيز الحرام" مع بعضهم.. لكن هيهات يا ليتهم كانوا كذلك!

دعوني ألخّص مسـألة التحفيز أولًا بعد إذنكم، ثم نسـتأنف بعد ذلك الحديث عن عملية تشـكيل الوعي التي تقوم بها وسائل الإعلام الموجّهة والمستخدمة كقناص من خلال مسألة الحلال والحرام.

إن نظـام التحفيـز، الـذي يطبق كثيرًا فـي الوحدات الأمنيـة في تركيا كمديريـة الأمـن والقـوات المسـلحة وجهاز الاسـتخبارات، يهـدف إلى تحسـين الوضـع المالـي للأشـخاص الذين يعملـون في وظائـف صعبة ومضنيـة، إذ كان موضوعنـا يتعلـق بمديرية الأمن وقـد رفعت ضد بعض

المسؤولين فيها قضية في المحكمة، فلنلقِ نظرة على النظام المطبق هناك، وتمر عملية التحفيز بالنسبة لأفراد الشرطة من هذه المراحل:

١- تعد لجان التحفيز قوائم بأسماء المرشحين في مختلف المحافظات، وتسلم هذه القوائم إلى مدير الأمن بالمحافظة.

٢- يقوم مديرو الأمن بالدراسات والبحوث اللازمة، ثم يقدمون النتائج إلى المحافظ.

٣- وبعد أن تدقق المحافظة القوائم ترسلها إلى قسم الموارد البشرية بمديرية الأمن العام حتى يحدد هذا القسم ما إذا كان الشخص المقترَح أن يقدم إليه هذا التحفيز حاصل على إجازة عادية أو مرضية أو ما إلى ذلك في ذلك اليوم أم لا.

٤- تذهب القائمة إلى لجنة التحفيز الأولية لتحدد ما إذا كان هذا العمل الذي قام به المرشح يستحق التحفيز أم لا، وتعيّن أيضًا مقدار المكافأة التي تقدم له إذا كان يستحق، ومن ثم ترسل عروضها إلى المسؤول الأعلى.

٥- تقوم لجنة التحفيز بالنظر في القائمة بشكلها النهائي بعد أن مرت بكل مراحل الغربلة هذه حتى تصل إليها وتتخذ القرار النهائي.

فهل تعرفون مَن مِن بين هذه المراحل الخمس يتهم أولئك الذين ينشرون عناوين رئيسة عن الحرام ويسعون من وراء ذلك لتغيير الإدراك العام؟ لا أحد من هؤلاء تقريبًا؛ فهم لا يستهدفون أحدًا إلا الموظفين الأمنيين الذين تولوا التحقيق في قضية الفساد والرشوة التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٣م، ويطبعون صورهم، ويدرجون

أسماءهم في القوائم، لماذا؟ لأنهم حصلوا على هذه الحوافز، وهذا يعني أن الحصـول علـى حافز الدولة بعد أن يمر عبـر مصفاة مكونة من خمس مراحل من أدناها إلى أعلاها، أصبح جريمة يعاقب عليها القانون (!).

أضـف إلـى ذلـك أن هـؤلاء يتلاعبـون بالأرقـام ويزعمـون بقولهم: "انظـروا فأولئك الذيـن قالـوا إنهم لـم يأكلوا لقمـة حرام قـد أكلوها في الواقــع! ، يقولـون: 'لقـد حصلوا على هـذه المكافأة أكثر مـن مرة"، ولا يقولـون إن هـذه المكافآت أو الحوافز يتم حسـابها مـن دون أي إضافات للراتب الصافي، ويتراوح المبلغ النهائي حسب رتبة الموظف ما بين ٤٥ إلى ٣٠٠ ليرة (٢٠ - ١٣٣ دولارًا)، ولا يشرحون أن هذه المكافآت تمتد على كامل حياتهم المهنية، ولا يتعدى مقدارها السنوي ما بين ٢ و٣ آلاف ليـرة (٨٩٠ - ١٣٣٠ دولارًا)، ويظـنّ المواطن في تركيا أنه عندما نتحدث عـن المكافـأة أن الموظف يحصـل على آلاف الليرات دفعـة واحدة، لا، ليس هناك شيء كهذا.

هدف الإعلام الموالي مختلف تمامًا، إنهم لا يقصدون إلا أن ينتقموا من ضباط الأمن الذين ألقي القبض عليهم في وقت السحور وهم يرفعون رؤوسـهم واثقيـن من أنفسـهم لأنهم لـم يفعلوا ما يخالـف القانون وهذا التصرف أغضب أصحاب الإعلام الموالي كثيرا وأرادوا أن يسدوا آذانهم حتـى لا يسـمعوا صيحات الآباء والأمهات المعتقـل أبناؤهم ويهتفون لم نطعم أولادنا لقمة حراما.

أصبـح صـراخ رجال الأمن، الذين تعرضوا لألـوان التعذيب ثم ألقي القبـض عليهـم وهم يهتفـون لم نأكل لقمة حراما سـبب كابـوس لهؤلاء

الغارقين في الحرام، ولذلك يبذلون قصارى جهدهم لإيصال رسالة بأنهم أيضا أكلوا الحرام لكن دون جدوى من تعبهم، لماذا؟

لأنـه لا أحد من هؤلاء المتهمين، من طرف الإعلام المذكور، حصل على منفعة شخصية.

نفـذ الذيـن قدموا المكافـآت مهامهم فـي اللجان وفقًـا للوائح، ولم يفضلوا أحدًا على أحد وهم يؤدون واجباتهم، ومن جانبهم لم يتدخل من حصلوا على المكافآت في تقديرات الدولة، وارتضوا بما صدر من قرارات، إذًا عدّ المكافآت التي حصل عليها هؤلاء الأشخاص طيلة حياتهم المهنية والادعـاء بأنهـم أكلوا مالًا حرامًـا إن لم يكن هذا تضليـلًا للقارئ، فماذا يكون إذًا؟ وإذا كان الوضع كذلك، يتساءل الواحد منا قائلا: "أين الحرام في هذه المكافآت يا معدومي الضمير!"، وإذا كنتم تقولون إن هذا الإجراء خاطئ، فعليكم تغييره وكذلك اللوائح على الفور، لكنكم لم تغيروا شيئًا، وواصلتم العمل به، وعلى سـبيل المثال، المسـؤولون الأمنيون من الذين اختارتهم الحكومة بدقة كبيرة بعدما تأكدت من ولائهم لها عقب الكشف عن فضيحة الفسـاد الأخيرة، سـجلوا لأنفسـهم مكافآت، فهل تستوعبون أن "مصطفـى جُولْجُـو (*Gülcü*)"، مسـاعد مدير الأمن العـام ورئيس لجنة التحفيـزات، قـرر في أول اجتمـاع يعقده بعد توليه منصبه أن يمنح نفسـه أعلـى قـدر يمكن تقديره لموظف في سنة واحدة وهـو ٢٤ مكافأة بعدما وجد نفسه يستحق ذلك (!)، ماشاء الله عليك! ولأقص عليكم مثالًا آخر: حصل "أورخان أُوزْدَمِيرْ (*Orhan Özdemir*)"، رئيس دائرة مكافحة التهريب والجرائـم المنظمـة الذي يدير عملية تقديـم المكافآت، على ٥٢٣ مكافأة

على مدار حياته الوظيفية، فهلا خرج علينا أحدهم ليقول: "ماذا فعلت أيها المدير؟ وإذا كان ما فعلته جريمة فلماذا يتغاضى الإعلام الموالي للحكومة عن ذكر اسمك؟"

إن إعلام الحكومة الموالي، لا يراعي مسألة الحلال والحرام للأسف الشديد، ولو كان يراعي هذه المسألة لما كان قد نشر مئات الأكاذيب على مدار الأشهر التسعة الماضية[٣] ، وواصل بث الافتراءات واللعب بشرف أشخاص أبرياء في محاولة منه للتستر على فضيحة الفساد والرشوة.

وفي واقع الأمر فإن وسائل الإعلام هذه، التي ارتكب الحرام في إجراءات شرائها وبيعها ومصادرتها، حرام ما تقوله وما تكتبه كذلك، ولهذا فإن عبارة: "لم آكل لقمة حراما" تضيقهم وتزعجهم. ذلك أنها تذكّرهم بمواردهم التي لم يستحقوها.

أطالب الصحفيين زملائي في هذه المهنة، الذين يوافقون على كل ما تقوله الحكومة ويستحدثون العداوات بحسب تصريحات المسؤولين، وأناديهم هيا أعلنوا تفاصيل ممتلكاتكم خلال السنوات الخمس أو العشر الأخيرة حتى يتضح لنا بشكل جليّ مَن كسب أموالًا طائلة وكيف كسبها، وماذا كان قدر ممتلكاته قبل هذه الفترة وماذا يمتلك اليوم وليعرف الجميع أي الأقلام معروضة للإيجار بل للبيع في مقابل المال، ولترَ تركيا السبب الأساسي لمواصلتكم لنشر عشرات الأكاذيب والافتراءات الباطلة، وليظهر "أبناء الحرام" الحقيقيون، أما أصول ممتلكاتنا فهي في أيدي الحكومة، ولا داعي لطلب فاتورة أو إيصال من هنا أو هناك، وهذه

(٣) من تاريخ كتابة المقال.

الجهات التي لا تخرجون من تحت أجنحة حمايتها تعرف كل شيء عن الجميع، ونطالب في هذه الأثناء بأن يعلن من أصبحوا مديرين تنفيذيين بفضل العلاقات الأسرية أن يكشفوا تفاصيل فيلاتهم وقصورهم الصيفية والشتوية وسفنهم وما يمتلكون من وسائل الترفيه، وليعرف الرأي العام كيف أن بعض أقطاب "الإسلام السياسي" في تركيا، الذين كانوا يعانون من مشاكل مادية حتى الأمس القريب، أظهروا دهاءهم (!) التجاري في العديد من المجالات كالتعدين والإنشاءات والنقل وسلاسل المطاعم في مراكز التسوق، وحتى في الأعمال الكبيرة في مجالي الصحة والتعليم، لتتشكل لدى الجميع قناعة بمدى الإخلاص والحق في العناوين الإخبارية التي تتحدث عن الحرام، هذا فضلًا عن وجود مجموعة من الكتاب والصحفيين الذين أصبحوا من أصحاب الأعمال والمنازل والممتلكات بواسطة الهيئات الرسمية وشبه الرسمية والشركات الصديقة وشركات الإعلان والإنتاج، ولا شك في أن كل يوم يمر يصعب على الواحد منا أن يجد إخلاصًا فيما يكتب هؤلاء. ذلك أن الكاتب الذي يصبح ثريًّا بفضل بعض الأشخاص لا مفر من أن يصير فقيرًا فكريًّا ومرتبطًا بهؤلاء الأشخاص مدافعًا عن مصالحهم...

آه! يا ليت الإعلام يصغي إلى صوت الضمير ويراجع حساباته على أساس الحلال والحرام! فحينها فقط تستطيع تركيا أن تنقذ نفسها من الكذب والافتراء وقلة الأخلاق والفساد.

ومن أجل الوصول إلى هذه النقطة يجب أولًا البدء من صناديق الأحذية التي خُبئت بها الملايين، واقتفاء أثر الساعات باهظة الثمن، والنظر

بعيـن الريبـة إلى القصور التي اشـتريت بأرقام غير محـدودة الأصفار من الأموال، وعندما تبدأ مراعاة مسألة الحلال والحرام، ستجد أن صحيفتك تكون مصدرًا للخزي بالنسبة لك عندما تقرؤها في الصباح، وستقول لك الحقائـق "صبـاح الخيـر" في النقطة التـي وصلت إليها مـن خلال الصور العارية والمسلسـلات التليفزيونية التي تعرض على قنوات وصحف تبدو بمظهر إسلامي، فإذا استحييت فستختار طريقًا آخر، وإلا سيأسرك الحرام أنـت وأصحابـك، ولن تنقذكم هـذه الافتـراءات التي تحولـون إلصاقها بالآخريـن لتسـتروا عيوبكم، من عـذاب الضمير، ذلـك أن تلك الخواطر القديمة التي بداخلكم ستدعوكم دائمًا إلى تياركم الأصلي...

"للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولّد آلةً كبيرةً للكذب والافتراء على مدار الشهور التسعة الماضية، والولادة لم تكن سليمة فنحن أمام مخلوق شاذّ ممسوخٍ، وإذا عددتم أكاذيبهم فستحصلون على موسوعة لا ينقص فيها شيء".

إذا لم تعرفوا حدًّا في قول الكذب...[1]

أدعو الله ألا يوقع أحدًا في الكذب، ذلك أن الكذب يتحول إلى طبع في هذا الإنسان، يقوله أحدهم، فيصدقه الآخر، وتنخدع الجماهير، ويصعب على الإنسان أن يعرف من كان صديقه قبل فترة، والكذب يلد كذبا آخر، يقع الإنسان في شباك الكذب الموالي بينما هو يحاول التخلص من الأول، وفي نهاية المطاف يتحول الكذب لدى الإنسان إلى عادة، عافانا الله وإياكم، فيصبح أسيرا للكذب، حتى يلجأ إليه وإلى المبالغة في أبسط الحوادث.

ومثال ذلك أن الرئيس التركي رجب طيب أَرْدُوغَانْ ألقى خطابا أمام قاعة فارغة بمقر الأمم المتحدة، أسفت لذلك؛ فلا يمكن عدم التأسف، إذ كان بوسع تركيا أن تصبح مثالًا للعالم بديمقراطيتها وهويتها الإسلامية، ولكن تغيرت وجهتها، وصارت دولة معزولة ذات نظام قمعي، من حقنا أن نتأسف لأن ذلك من طبع الإنسان، لكن هل من المعقول أن ينشر بعض وسائل الإعلام صورة أخرى وكأن أَرْدُوغَانْ يتحدث أمام حشد

---

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٤م.

كبيـر؟ فضلًا عن أنهم سـعوا لترك انطبـاع جيد لدى القراء، هذا عيب، غير أنـه ليـس مفاجئا، ذلك أنهم لا يتورّعون عن الدعاية السـوداء منذ شـهور عديـدة وهـم يعلمون أن مـا يقولونه كذبـا، ولا يعتذرون عـن ذلك، فهل سيعتذرون اليوم بسبب لجوئهم إلى صحافة القص واللصق إذ أن هذ أمر تافه بالنسبة إليهم مقارنة لما سبق؟!

للأسف فإن إعلام "الأبواق" الموالية للحكومة ولّد آلة كبيرة للكذب والافتراء على مدار الشـهور التسـعة الماضية[٢]، والولادة لم تكن سـليمة فنحن أمام مخلوقٍ شـاذ ممسـوخ، وإذا عددتم أكاذيبهم فستحصلون على موسـوعة لا ينقص فيها شـيء، فمن ناحية يتهمـون حركة الخدمة بالعمل لصالح جهاز الاستخبارات الأمريكي (سـي آي ايـه)، ومن ناحية أخرى يصفقون لهذا الجهاز حتى تحمر أكفهم، ويشـتكون الحركة له، وقد انتقل هذا الأداء "الرائع" (!) إلى مانشيتات الصحف، فنرى مع كل شفق جديد إعلانـات عديدة لإقرار الكـذب، والأخبار الكاذبة لهـؤلاء تنافس الأفلام الكوميدية، فعلى سبيل المثال خرجوا علينا بقولهم "أجريت لقاءً مـع نعوم تشومسـكي"، وأكسـبوا اللغة الإنجليزية مصطلحًا جديـدًا، ألا وهو "*Milk port*" أي ميناء الحليب، ثم يصفقون! في حين أن تشومسكي كذّب الخبر، لكـن هـذا غير مهم، فيكفي هـذه الصحيفة أنها أضافـت مصطلحًا جديدًا إلى خزينة المفردات الإنجليزية القاصرة (!)، وكذاب تنقصه الخبرة حاليا أجـرى لقاء مـع مراسـل يعمل بقناة "سـي إن إن" الأمريكيـة دون أن يرى حتى وجهه، أي في عالم الخيال، ومدير التحرير لصحيفة تسمى "أَكْشَـامْ" افتـرى علـى صحيفـة "زمـان"، وقلنا له مـرات عديدة: "اثبـت صحة هذه

(٢) من تاريخ كتابة المقال

الادعاءات أو قدم اعتذرًا إذا كان لك شرف وعفة أو عزة!" لكنه التزم عدم الرد على هذا الطلب، فبماذا تفكرون في هذا الرجل؟

لقد ادعى أحد الصحفيين المأجورين من أصحاب الرؤية القاصرة أنه وصل إلى المعلومات الشخصية الخاصة بالأستاذ فتح الله كولن، وحرّف اسم والدته "رابعة (*Rabıa*)" وغيره إلى "رابين (*Rabin*)"، وعندما ظهر كذبه، هل استحيا من ذلك؟ مستحيل! وهل تبقى يا ترى نبذة من الحياء عند رجل حطم الأرقام القياسية في الافتراء ونشر عشرات الأخبار الكاذبة؟

مئات من الأكاذيب والتشويه والافتراءات...

لم يتعبوا من كتابة الأكاذيب على مدار أشهر، ولم نتعب نحن من الكشف عن حقيقة أكاذيبهم. ويبدو أن الوضع سيستمر على هذا النحو، غير أنه سيكون لدينا مفاجآت في فترة النشر الجديدة إلى أولئك الكذابين ومصفقيهم، وهناك حسابات لن تصفى إلا يوم القيامة الذي سيبحث فيه الكذابون والمفترون عن مفر، ولكن أين المفر؟!

"لا بدّ للقانون أن يعامل الجميع بالتساوي، كأسنان المشط، بغضّ النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى ذلك، فإذا اعتُبر أحدهم "أكثر خصوصية وامتيازًا"، سيستشري الظلم وتتزلزل مشاعر الثقة بالعدل من جذورها".

الصِّفر..![1]

مهما اختلفت الآراء وتعددت التأويلات ثمة حقيقة واضحة، وهي أن العدل ينزف والثقة بالقضاء في أدنى مستوياتها، لأن نظام القضاء يعمل بشكل مزدوج، فمن ناحية. نراهم يتسترون على الجرائم التي تستند إلى وثائق ومعلومات ملموسة، ومن ناحية أخرى نجدهم يستحدثون جرائم بغريزة انتقامية، ويقومون بتأسيس محاكم لأغراض سياسية.

هل المواطن التركي ليس على حق عندما يقول: "للصوص أحرار طلقاء ومطاردوهم في السجون!"؟ فهذا هو المشهد، وقد تحول بعض الأشخاص إلى أفراد "منزَّهة عن المحاسبة" ونالوا حصانة "لا يُسأل"، فهل هذه الوضعية سارية كذلك بالنسبة للمواطن العادي؟ بالتأكيد لا، ولقد أطلِق سراح المتهمين صراحةً بتلقي رشاوى والضلوع في أعمال الفساد وغسل الأموال والفساد في المناقصات والاختلاس، على الرغم من وجود كمية هائلة من الوثائق القانونية التي تدينهم، ولم يكفِ هذا، بل أغلقوا ملف التحقيق في القضية، و"صفّروا" (انتهوا منها وجعلوها

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ أوكتوبر ٢٠١٤م.

صفرا)، الأسبوع الماضي[٢]، ملفات الاتهام بحق ٥٣ متهمًا من بينهم رجل الأعمال التركي من أصل إيراني "رضا ضراب" وأبناء الوزراء المستقيلين والعديد من "الشخصيات المعتبرَة"، لكن أربعة وزراء كانوا قد اضطروا لتقديم ستقالاتهم بسبب الأدلة التي كشفتها التحقيقات؛ إذ كان ملف التحقيق يضم كمًّا هائلًا من الأدلة القوية والملموسة، واليوم لم يعد هناك أي متهم مدان في فضيحة الفساد التي كُشف عنها يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م، ولن يمثل أحد أمام القانون بالضبط كما حدث لـ"الشخصيات المرموقة" في موجة الفساد الثانية التي ظهرت على السطح يوم ٢٥ من الشهر نفسه.

وفي اليوم ذاته، الذي صدر فيه قرار وقف الدعوى الذي برّأ "رضا ضراب" ومساعديه، تم نقل رجال الشرطة الذين تولوا التحقيقات في قضية الفساد، والذين اعتقلوا بعد أشهر من انطلاق التحقيقات (من قبل محكمة أسست فيما بعد)، في سجن "سِيلِفْرِي (*Silivri*)" بإسطنبول! سجن سيليفري الذي كان المتهمون في قضية تنظيم أرجينكون الانقلابية قابعين فيه فترة من الزمن، وكانت مشاعر الانتقام تسيطر عليهم لدرجة لم يستحيوا معها عن إخفاء أمر نقلهم في يوم الزيارة عن محامي المتهمين وذويهم، وأرغموا الزوار الانتظار لساعات طويلة أمام بوابة السجن، ثم قالوا لهم: "لا يمكن لكم زيارتهم لأنهم ليسوا هنا وتم نقلهم من هنا إلى سجن آخر!".

بينما يتجول المتهمون بأدلة ملموسة بالفساد والسرقة وغسل الأموال بكامل الحرية أحرارا طلقاء، نجد المسؤولين الأمنيين الذين نفذوا

(٢) من تاريخ كتابة المقال.

التعليمات الصادرة من النيابة العامة والمحكمة، ينفون من سجن إلى آخر، فما هو الدليل القانوني لاتهام رجال الشرطة هؤلاء؟ لا شيء؛ لا شيء على الإطلاق! لأن الادعاءات المطروحة ما هي إلا عبارة عن بيانات وتعليقات سياسية واعترافات تم الحصول عليها من الذين أرغموا على ذلك وليست لها أية قيمة في الواقع.

المشهد واضح: أطلق سراح "الشخصيات المعتبرَة" من خلال ضغوط وتعليمات سياسية، بينما يسجَن مَن ليست لهم أية تهمة غير أدائهم لمهمتهم التي خولتها القوانين لهم، وفي إطار القانون.

لا داعي للحديث طويلًا، فيكفينا اقتباس صغير من التاريخ لشرح كل شيء: امرأة من قبيلة بني مخزوم تسرق وتثبت عليها الجريمة، وعلى الرغم من ذلك، يتدخل البعض مطالبين بعدم معاقبتها لأنها من أسرة مرموقة، ولأنهم لم يستطيعوا تقديم ذلك الطلب إلى النبي محمد ﷺ مباشرة، اختاروا أن يُكلّفوا شخصًا يحبه النبي ﷺ وهو أسامة بن زيد ﵁، المعروف بـ"حِبّ الرسول" له، ليعرض عليه هذه الفكرة، فما إن سمع النبي ﷺ هذا الكلام حتى انفجر غاضبا وقال: "**إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الحَدَّ**"، وكان هذا استشهادًا رائعًا من النبي، يكفي للكشف عما إذا كان ميزان العدل والظلم سارٍ أم لا، وأكد الرسول ﷺ هذا الاستشهاد بحكم عظيم أمام الجميع؛ إذ أضاف: "**وَايْمُ اللهِ، لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا**" (صحيح البخاري: الأنبياء، ٥٤)

لا بدّ للقانون أن يعامل الجميع بالتساوي، كأسنان المشط، بغضّ النظر عن النسب والعائلة والانتماء السياسي وعلاقات القرابة وما إلى

ذلك، فإذا اعتُبر أحدهم "أكثر خصوصية وامتيازًا"، سيستشري الظلم وتتزلزل مشاعر الثقة بالعدل من جذورها.

كانت صحيفة "جمهوريتْ" التركية قد نشرت يوم السبت الماضي[٣]، عنوانًا على صفحتها الأولى يستحق أن يدخل في سجل التاريخ؛ إذ كتبت: 'استح يا عدالة!'، تعرض الصحيفة من ناحية، صورة الأشخاص المتهمين في تحقيقات الفساد والرشوة التي تم التستر عليها، ومن ناحية أخرى صورة لعائلة "صاري سولوك (*Sarısülük*)' التي فقدت أحد أبنائها برصاص الشرطة تجلس على كرسي الاتهام؛ إذ حوكم أربعة أفراد من هذه العائلة المصابة والتي تتلوى بآلام فقدان ولدها بعقوبة بالسجن تصل إلى ١٠ سنوات بحجة أنهم وصفوا الشرطة بـ"القتلة" بعد الفجيعة وفي وقت الألم، وللأسف، فإن هذه القصة التراجيدية التي نشرتها صحيفة 'زمان"، لم تحظَ باهتمام أغلب الصحف التركية، ولا شك في أن الذين اختلجهم الخوف والقلق وآثروا السكوت في مواجهة المبادرات الاستفزازية لمراكز السلطة، تحولوا إلى عناصر سلبية لعملية "التصفير التي تشهدها تركيا.

إن الذين صفّروا الأموال والفيلات واليخوت والسفن والشقق الفاخرة وسائر الممتلكات الأخرى (أي جعلوها صفرا)، يسعون لتصفير العدالة كذلك، وبطبيعة الحال، فإن الضمير الجمعي للرأي العام يشاهد هذه المساعي التي يقومون بها كأنهم ينقذون ما يمكن إنقاذه من الحريق بهلع ودهاء ومكر، ولا ريب في أن هذا الضمير سيقف في وجه الظلم ويصرخ بأعلى صوته وسيقول للظالمين "لقد حصلتم على صفر في الامتحان!".

(٣) من تاريخ كتابة المقال

وقْع أقدام الفاشية

خرجت الحكومة التركية أمام الرأي العام بـ"حزمة قضائية" جديدة في منتصف الليل، وكان واضحًا جدًّا أن مشروع القانون الذي يتحجج بالأحداث التي شهدها الشارع التركي عقب عيد الأضحى، لم يعدّ بين ليلة وضحاها، ولهذا السبب، لم يقتنع الرأي العام بالحجج التي ساقتها الحكومة، وراودته فكرة أن الأحداث ما هي إلا ذريعة، وأن ما يريده الحزب الحاكم هو العودة إلى القبضة الحديدية التي كانت تحكم تركيا، وهذه الواقعة تعتبر، بصفة رسمية، تراجع تركيا عن السير في طريق الديمقراطية، هذا فضلًا عن كونها أولى خطوات عملية ستسوء أكثر من خلال "الحزمة الأمنية" الجديدة، وكان المتحدث باسم الحزب قد أدلى ببيان مضحك جدًّا ردًّا على الانتقادات الموجهة للحكومة؛ إذ قال: "هذه ليست خطوة إلى الوراء، إنما هي عودة للتعديل الذي أدخلناه عام ٢٠٠٤م".

ما الذي أتى به مشروع هذا القانون: في الوقت الذي كانت فيه السلطات تبحث عن "أدلة ملموسة" لإصدار قرارات الاعتقال والتفتيش، ستبحث السلطات من الآن فصاعدًا عن "شبهة معقولة"، هل نضحك أم نبكي على هذا التغيير الكارثي! كما سيقلّص حق الدفاع، ولن يستطيع المتهم أو المحامي الاطلاع على ملف القضية إذا ما وضع القاضي تدبيرًا احترازيا، فالحكومة التي تبنت خطابًا إصلاحيًّا مفاده: "أننا ألغينا المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة"، ستقوم بأية عملية مستخدمةً مصطلحا معيبا مثل "الشبهة المعقولة" في أي مكان تريد بناءً على القرار الذي سيصدره نواب العموم والقضاة الذين ستزودهم بصلاحيات لا يمتلكها حتى مدعو العموم ذوو الصلاحيات الخاصة، والأدهى من ذلك؛ ستضع السلطات يدها على ممتلكات أي متهم أو مشتبه به في "الجرائم الدستورية".

من الواضح والجليّ أن حقوق الإنسان العالمية تم تعليق العمل بها بسبب هذا القانون، وليس الدستور التركي فقط.

وهذه فاشية واضحة وجلية للغاية، وإن التدخل في اللوائح والتشريعات من خلال الصلاحيات الخارقة وأعضاء المحاكم المنتخبين بشكل خاص، ليعتبر رفعًا لراية الفاشية على حصن العدالة، لا سيما وأن مشروع القانون يتضمن مادة تنص على أن يستحق المحامون من أصحاب الخبرة لعامين حق التعيين في منصب القاضي.

هذا فضلًا عن أننا شهدنا واقعة غريبة للغاية حتى قبل أن يناقش البرلمان مشروع القانون هذا، تسبب بعض الأشخاص البراجماتيين في اعتقال الصحفي آيتكين جيزيجي في أضنه بسبب "شبهة معقولة"، وهو أمر ليس معقولًا! فإذا كانت قرارات كهذه تصدر حتى قبل إقرار هذا القانون، فمن يدري ما الذي سيحدث إذا ما صدر هذا القانون الذي ينتهك الحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور، ويتعارض مع بنود الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي وقعت تركيا عليها، وكيف سيكون الوضع في تركيا؟!

لم يعد أي شخص أو فئة في أمان في تركيا بعد اليوم، ذلك أن دولة القانون نُحيت جانبًا، وفتح الباب أمام جميع أنواع ضغوط النظام الفاشي، فهل تصبر تركيا على تبعات هذه الوتيرة؟ لا على الإطلاق! لا يمكن التضحية بالمكتسبات الديمقراطية الكثيرة من أجل تستّر البعض على جرائمهم، ولن يحدث شيء كهذا.

"وا أسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي، نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية".

الكتاب الأحمر[1]

وا أسفاه على ما آل إليه من جاؤوا إلى السلطة من خلال خطاب "الإسلام السياسي"، ففي الوقت الذي كانوا -حتى وقت قريب- ينتظرون الدعم من الشعب بحجة تعرضهم للمظالم التي تسبب بها مجلس الأمن القومي؛ نجدهم اليوم يسعون لاستغلال المؤسسة نفسها، على هواهم لتحقيق مصالحهم الشخصية.

وللأسف، لا يستطيع أي سياسي منهم يتميز برجاحة العقل وحرية الضمير، أن يقول "ما الذي نفعله؟! هل الأخطاء التي كانت ترتكَب ضدنا في الماضي نرتكبها نحن اليوم ضد غيرنا؟"، يا له من خوف كبير! فآخر مرحلة وصل إليها "كابوس الاستبداد" الذي فُرض على الشعب على أنه "تركيا الجديدة"، هي الرجوع إلى الأنظمة البائدة التي كانت عليها "تركيا

(١) جريدة "زمان" التركية، ٥ نوفمبر ٢٠١٤م

القديمة"؛ إذ وُرثت هذه اللغة الاستبدادية والقمعية المتشددة، من خلال ردود الأفعال الطائشة القادمة من هذه الحقب المظلمة، وهم لا يكتفون بأن يوافق الناس على أفعالهم، بل، تُجهَّز المقصلة لكل من سوّلت لهم أنفسهم عدم التصفيق لهذه الأفعال، ويوجَّه الكرباج إلى ظهره، وتشوَّه سمعته، وهُم يرون مَن لا يفكر مثلهم على أنه خائن.

تجدون الإعلام الموالي لحكومة حزب العدالة والتنمية ينشر، أولًا، أخبارا مليئة بالأكاذيب والافتراءات، ثم تتحرك النيابة، وبعد ذلك يعثرون على أشخاص ضعفاء تحت مسمى المعترفين والشهود السريين، ومن ثم توجَّه الاتهامات لفئات بعينها ويعلنون كمجرمين.

وكأن هذا الظلم لايكفي، تنقَل القضية إلى مجلس الأمن القومي، ويوحى كأن منظمات المجتمع المدني تعتبر "كيانات غير شرعية تتخفى تحت ستار شرعي" ، فأين الحق والقانون من هذا؟ هذه المقولة هراء كبير ومصطنع لدرجة أنه لو وصل حزب آخر إلى السلطة في تركيا في يوم من الأيام، لاستخدم قالب الجريمة الوهمي نفسه لنعت السيد أَرْدُوغَانْ وعائلته ورفاقه، وسنجد حينها أنه صارت لدينا حكاية "كيان مواز" محبوكة حبكة متقنة، وستنال جميع الجماعات والجمعيات والأوقاف والأحزاب، وليس أَرْدُوغَانْ وحزب العدالة والتنمية فحسب، نصيبهم من مقولة "الكيان الموازي" الجنونية، لتسوى بعد ذلك ديمقراطية المشاركة بالأرض.

وبحسب المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام والتي توصلت إليها من خلف كواليس أطول اجتماع لمجلس الأمن القومي في تاريخ تركيا، فإن الجو أثناء الاجتماع كان متوترا للغاية.

وعلى عكس المتوقع، لم يتناول الحاضرون في الاجتماع هراء "الكيان الموازي" سوى مدة ٢٥ دقيقة، وحتى هذه المدة كانت طويلة! وهل يعقل أن مجلس الأمن القومي التركي لم يجد موضوعا ليناقشه في الوقت الذي يفعل فيه الإرهابيون ما يحلو لهم في تركيا. واقترب فيه الفوضى والمشاكل إلى حدود التركية الجنوبية، وتتهَم فيه الدولة بدعم التنظيمات الإرهابية العالمية بالسلاح والكوادر! حتى يكون بمثابة أداة في يد أناس وُجدوا متلبسين بتلقي الرشاوى وارتكاب فضائح الفساد تستخدم في تنفيس حقد وغضب هؤلاء.

وفي الوقت الذي يسقط فيه جنود الجيش والشرطة شهداء في الطرقات، ويتحكم فيه الإرهابيون في أمن بعض المدن، خرج علينا البعض ليقول: "لنحارب طواحين الهواء!" ولو انخدعت شرذمة قليلة من أمثال "سانشو بانزا" (خادم الفارس المجنون دون كيشوت في القصة المشهورة) بهذه الأكذوبة لايمكن لأحد من ذوي العقول السليمة أن يصدق بعد كل ما انكشف من الحقائق عن صاحب مثل هذه الإغواءات والإغفالات وهو يشير إلى غيره بقوله "انظُروا إلى ذلك المخادع".

ووفق ما جاء في تفاصيل كواليس اجتماع مجلس الأمن القومي، كما أذاعتها وسائل الإعلام، فقد طالب "الجنرالات المدنيون"(أعضاء الحكومة) بإعلان "الكيان الموازي" تنظيما إرهابيًا، فهل نبكي أم نضحك على هذا؟ وقد دافعت المؤسسة العسكرية عن فكرة تقول إنه لو طبّق هذا الأمر على حركة الخدمة، فيجب أن يشمل القرار سائر الجماعات الدينية الأخرى كذلك، وهذا ما سيحدث بالفعل! إذ قلنا هذا منذ البداية: إذا

نعتت جماعة دينية بوصف "الكيان الموازي"، يعني ذلك توجيه الاتهام نفسه إلى الجماعات الأخرى.

وكان أحد أقارب العائلة الحاكمة عن طريق المصاهرة، ويدير إحدى الصحف، قد فعل شيئا كهذا خلال الأسبوع الماضي[٢]، ففنّد وزير الصحة بنفسه هذا الخبر، ذلك أن هذا الادعاء مسّ جماعات دينية أخرى؛ لكنهم مؤثرون في الحقل البيروقراطي...، كل جملة تبدأ بهذه العبارة ستعود وتنقلب عليكم، لتتشكل سلسلة منطقية (بل غير منطقية) ، في تصنيف الأشخاص حسب انتماءاتهم، من قبيل أن الوزير الفلاني من أعضاء مجلس الوزراء يمثل الجماعة الدينية الفلانية، وأن أناسا يعملون في إحدى الوزارات وينتمون إلى الجماعة الفلانية وهكذا، وستستمد عملية "مطاردة الساحرات" حتى تطول من هم في قمة هرم الدولة، وأبناءهم، وأصهارهم، وأصدقاء أولادهم، وأولادهم.

تعتبر جريمة "محاولة السيطرة على الدولة" المفبركة محاولة غير ديمقراطية وقابلة للتطبيق على كل الفئات الاجتماعية، فهل يبتلع الجيش هذا الطعم غير القانوني؟ من الصعب الرد بإجابة قطعية على هذا السؤال، لكن الجيش التركي لديه تجربة مريرة في هذا المجال؛ إذ كان مجلس الأمن القومي، إبان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط عام ١٩٩٧م، قد استحدث وحدة أسماها مجموعة العمل الغربي، وكان، بكل تأكيد، من بين مشجعي هذه المجموعة بعض المدنيين من أعضاء مجلس الأمن القومي، لكن القضاء اليوم يتولى ملف هذه المجموعة، ويحاكم أصحاب أعلى الرتب العسكرية، ففي هذه الدعوى لايحاكَم رئيس الوزراء أو الوزراء أو مسؤولو

(٢) من تاريخ كتابة المقال

جهاز المخابرات، بل يحاكَم العسكريون، فمَن يضمن اليوم أنه إذا تحرك الجيش بتوجيه مجلس الأمن القومي، ألّا يحاكَم قادته في المستقبل؟

ويا له من أمر مؤسف أن نرى بعض المدنيين وقد رأوا أن زيّ الجنرالات القدامى يناسبهم، ليتحدثوا عن "الكتاب الأحمر". ويستمدون الدعم من المؤسسة العسكرية، فعندما يسير المنطق على هذا المنوال، نتذكر النظام السوفيتي البائد وشبح التهديد الداخلي الذي كان شائعًا أيام الحرب الباردة، ذلك أن الطريقة المتبعة في القضاء التركي اليوم تشبه الظلم الذي ارتكبه أنصار ستالين تحت مسمى "الصراع مع أنصار تروتشكي".

ولقد عثر ستالين على نواب عموم مستعدين لرفع دعاوى لتنفيذ أوامره، فأصدر تعليماته لهم بإطلاق "مطاردة الساحرات" بعد تحديد أنصار تروتشكي الذين "تغلغلوا داخل مفاصل الدولة"!، ولم تكتفِ التحقيقات بمطاردة أنصار تروتشكي، بل طال الظلم والعدوان المعارضين كافة، ويا له من أمر عجيب أنه بعد محاولة الاغتيال، تعرض أنصار تروتشكي والبخاريين لظلم واسع النطاق من خلال شهود سريين ومعترفين ومَن أدلوا باعترافات مكرهين تحت الضغط، وكان الجميع يعرف أن ستالين والدولة العميقة هما اللذان أقدما على اغتيال رئيس حزب "لينين جراد كيروف"، لكن الظالمين لعبوا أدوارهم.

على أية حال، تلاعب النظام الأحمر بالناس عن طريق الأحداث الملفقة، لكن إلى أين؟ فاليوم لم يبق "ستالين" ولا نظامه الأحمر، ويا ليت كان المدعون العموم في تركيا اليوم قد قرؤوا واتخذوا مما حدث للنائب العام السوفيتي فيشينسكي عبرة! فأنا متأكد من أنهم سيستخرجون نتائج

ودروسـا مفيـدة من تلك القصة الواقعية، فهل مـن الممكن أن تدار تركيا، التي شـكلت عددًا مـن البرلمانات حتى في عهـد الإمبراطورية العثمانية، عبر الطرق التي كانت متبعة أيام الحرب الباردة؟

كنا نعتقد أن حقبة "ضرب الشـعب" بواسطة مجلس الأمن القومي قد انتهت وولت، ولكن عندما رأينا بأم أعيننا من يعوّلون الكثير على مجلس الأمن القومي والكتاب الأحمر، تدمي قلوبنا، وهذا ليس من أجل أنفسنا، بل من أجلهم هم ومن أجل هذا البلد الجميل الغالي.

"يبدو أن من خدعوا الأكراد بأحلام وردية ودغدغوا مشاعرهم حتى الفوز بالانتخابات البلدية والرئاسية، عمدوا الآن إلى وضع "خطة عمل" ظانين أنهم سيصيدون مجموعة عصافير بحجر واحد، فهم يتحدثون عن التعاون بين العمال الكردستاني وحركة الخدمة حتى يتسنى لهم الهجوم على شريحة كبيرة من المجتمع من جانب، ومن جانبٍ آخر ليرتكبوا جريمة إلصاق بعض الجنايات بهذا التعاون الوهمي".

أعظم بهتان[1]

إن الذين كانوا يثيرون أمس عواطف الناس ويستغلونها بشعار "كل يوم عاشوراء، كل مكان كربلاء"، بزعم أنهم يمارسون "الإسلام السياسي"، تراهم اليوم قد تبنوا شعار "كل يوم كذب، كل يوم افتراء".

لا يمر يوم دون تزويد الإعلام (وبعض الدوائر الرسمية) بمعلومات مشوهة حتى ينشر ادعاءات مليئة بالافتراءات، ولا يمضي يوم دون أن تحاك فيه مؤامرة ضد حركة الخدمة من خلال الاستعانة بوثائق مزوّرة لإثبات أوقح الأكاذيب من أجل اتهامها، فهل يمكن لمن يختلقون الأكاذيب ويقدمونها للمجتمع في أثواب مزينة أن يكونوا رجال دولة؟ وهل يمكن للذين توحشوا وتحولوا إلى آلات لإنتاج الأكاذيب أن يظلّوا مسلمين؟ حفظنا الله وإياكم!

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٢ نوفمبر ٢٠١٤م.

نصبوا المكائد واحدةً تلو أخرى، فقد حاولوا وضْع أسلحة في المنازل التي يرون أصحابها مرتبطين بحركة لخدمة أو المؤسسات التي يعملون بها، ثم الإقدام على اقتحامها بغتة برفقة نشر مشاهد باعثة على الاشمئزاز من العملية، لتقديم الحركة على أنها تنظيم مسلح، لكنهم لم يفلحوا في ذلك، ولن يفلحوا أبدًا، لكنهم لم يتخلوا عن حياكة سيناريوهات قذرة جديدة اعتمادًا على غطرستهم وجرأتهم الديكتاتورية التي لا تعرف الإنصاف ولا تذعن لصوت الضمير، وفوق ذلك، فإنهم يريدون الاستمرار في هذا المضمار باختلاق وثائق مزورة وشهود زور، وآخر سيناريو مظلم يراد طرحه في السوق هو القيام بالدعاية السوداء للإيهام بأن هناك صلة بين حركة الخدمة وحزب العمال الكردستاني الإرهابي، ولا شكّ في أن مبادرتهم إلى مثل هذا السيناريو الوضيع تدل على عجزهم ونفاد حيلتهم بعد فشل هذا الكمّ الهائل من أكاذيبهم وافتراءاتهم، فالذين عقدوا علاقات حميمة مع العمال الكردستاني، وقدموا له ما لا يستطيعون إنجازه من الوعود في الاجتماعات السرية، وتفاوضوا معه وكأنه يمثل جميع الشعب الكردي نجدهم اليوم قد أصيبوا بالذعر والخوف بعد أن تعقّدت الأمور وتفاقمت الأزمة وعجزوا عن تنفيذ مطالبه.

يبدو أن من خدعوا الأكراد بأحلام وردية ودغدغوا مشاعرهم حتى الفوز بالانتخابات البلدية والرئاسية، عمدوا الآن إلى وضع "خطة عمل" ظانين أنهم سيصيدون مجموعة عصافير بحجر واحد، فهم يتحدثون عن التعاون بين العمال الكردستاني وحركة الخدمة حتى يتسنى لهم الهجوم على شريحة كبيرة من المجتمع، من جانب؛ ومن جانبٍ آخرَ ليرتكبوا جريمة إلصاق بعض الجنايات بهذا التعاون الوهمي، لكن هناك العديد

من الأمور والنقاط يتجاوزها الذين هبّوا من أجل تجريم الخدمة عبر موظّفيهم العاملين في صفوف العمال الكردستاني بمرتبات شهرية رسمية وعناصرهم من "الدوشيرمة"، فالخدمة لم يكن لها أي علاقة بالسلاح والإرهاب وأي تنظيم غير قانوني، ولن يكون مستقبلًا أيضًا.

وربما هناك من يأخذون دورًا بشكل أو بآخر في هذه الإجراءات البائسة من أهل الإنصاف والضمير ويشمئزون من آلية الافتراء هذه، ويعرفون كل شيء عمّن يقفون وراء هذه المؤامرات، ومن يؤدّون دورًا في إطارها، ومن استؤجروا خصيصًا لهذا الأمر، ولعلهم يتحينون الفرصة المناسبة لإفشاء هذه الأسرار وفضح أصحابها، فضميرهم لا يحتمل هذا النوع من الافتراء الرهيب الذي يقوده محور الشر، أما المفترون فهم يعيشون حالة من العمى جراء سَكَرتهم في ظل انتصارات ظاهرية آنية، وينسون أنهم سيُسألون ويجازون على أعمالهم غير القانونية، ولو حمتهم القوانين الحالية، وإن كل من يخرج على القانون في هذا البلد سيُحرم من النوم الهانئ، كائنا من كان، وأيا كان منصبه، وسيحاسبون على تصرفاتهم في وضح النهار يوما ما، فهذا قدرهم المقدَّر الذي لا مفرّ منه.

وقد أطلق مؤخرًا أسوأ الوقحين من أنصار السلطة حملة دعائية كانت بمثابة نزع فتيل لبدء عملية افتراء وتشويه جديدة، ومن يستمر في ذلك فلن يجلب لنفسه جراء ذلك إلا تضخيم ملف جرائمه فقط، إذ إن مركز هذه الحملة الشعواء التي ستُنفَّذ دون خوف من الله ودون حياء من العباد معلوم، ومن سيتولون مهمة في إطارها معلومون للجميع كذلك، بالله عليكم، هل من الصدفة أن يكون من ساقوا مثل هذه الأكاذيب إلى

الوحدات المهمة في الدولة، ولا سيما الجيش، هم أنفسهم الذين جلسوا مع التنظيمات الإرهابية على طاولة المفاوضات؟! فالمسألة ليست مسألة حزب العمال الكردستاني فحسب، فنحن نتحدث عن الذين ألحقوا أضرارًا بالغةً بتركيا بسبب تعاونهم مع جبهة النصرة، وداعش، وحزب الله، والقاعدة، ومنظمة السلام والتوحيد الإيرانية، أوليس من اللافت جدًّا أن تكون العقلية التعسة ذاتها، المتسترة بستار الدولة هي التي تقود عملية افتراء على منظمة مجتمع مدني؛ حركة الخدمة، التي مضى على تأسيسها مائة عام كاملة؟!

فالموقف الشامخ لحركة الخدمة والأستاذ فتح الله كولن من الإرهاب معروف، وقد تم اختبار ذلك الموقف مرارًا وتكرارًا، فالموقف واضح جدًّا وأصيل، فالإرهاب جريمة ضد الإنسانية، بغضّ النظر عن أية وسيلة أو شعار، وتحت أية هوية عرقية أو خطاب ديني، وفي الوقت الذي سكت فيه الإسلاميون السياسيون إزاء إرهاب تنظيم القاعدة وكأنهم بكم لا ينطقون، أكّد الأستاذ كولن بملء فيه قائلًا: "المسلم لا يمكن أن يكون إرهابيًّا، والإرهابي لا يمكن أن يكون مسلمًا"، فقد أوضح أن الإرهابي قاتل قد خرج عن دائرة الإسلام، أولم نرَ الموقف الواضح والصارم ذاته عندما ظهر تنظيم داعش؟ فما دامت الحال هكذا، فهل يمكن الافتراء على شريحة واسعة النطاق والانتشار مثل هذه الحركة باستغلال إمكانيات الدولة؟

والذين دأبوا على تنفيذ دعايات سوداء يصرون على التحرّك من منطلقين أساسين:

١. وسائل إعلام مستعدة لترديد ما تزوّد به من الأخبار المزورة.

٢. جهاز المخابرات المحمي بشكل يخالف الدستور حتى في الأمور غير القانونية؛ والصورة التي تتبادر إلى الأذهان عند الحديث عن جهاز المخابرات هي أنه لم يُستغلّ ولم يكرَّس في أي وقت مضى لمصلحة حزب أو شخص كما يجري الآن.

علينا ألا ننسى أبدًا هذه الحقيقة: أن جهاز الشرطة في تركيا خضع لمراقبة ومحاسبة شاملة عقب حادثة "سوسورلوك" في عام (١٩٩٦م)، ثم تمّ تسليط الأضواء على الجيش أيضًا بعد قضية شبكة "أرجينكون"، وخضع ذلك الجهاز الضخم ذو القوة والنفوذ لمحنة كبيرة، لكن جهاز المخابرات لم يخضع للمراقبة أو المحاسبة بعدُ، ولم يتم التحقيق معه حول بعض إجراءاته في إطار القانون بالطبع، فمن الذي كان يتوقع قبل ١٠ سنوات أن تمثل القوات المسلحة أمام العدل وتحاسَب في إطار قضايا انقلابية، خاصة بعد أن أقدمت بقوتها المتغطرسة على إعادة تشكيل الحكومة والمجتمع والإعلام والسياسة. وإخضاعِ كل منها لإرادتها إبان انقلاب ٢٨ فبراير/ شباط.

نخلص من ذلك إلى أن جهاز المخابرات إن لم يأخذ الدروس ويستخلص العبر من المرحلة التي مرّت بها الوحدات الأمنية الأخرى في البلاد، وظلّ يتورّط في الأعمال غير القانونية دون هوادة، فإنني أخشى أن يعرّض نفسه والبلاد كلها للضرر والخسارة، فليست هناك أية دولة قانونية ديمقراطية يمكن فيها استخدام جهاز المخابرات في سيناريوهات مظلمة ومن ثم لا يُسأل إلى الأبد عما يفعله.

وإن كان لابد من أن تقولوا: "إن هناك أشخاصًا لهم صلة بالتنظيم الإرهابي"، فلا داعي للبحثِ عنهم بعيدًا عنكم، وقذفِ أناس أبرياء بالافتراءات، ذلك أن من جلسوا مع الإرهابيين على طاولة المفاوضات، وقدموا لهم تنازلات بعد أخرى، ثم بدؤوا يئنّون تحت ضغوط تهديدهم وابتزازهم نتيجة إلهائهم بوعود كاذبة هم "المتعاونون الحقيقيون مع الإرهاب"، وما يقال غير ذلك في هذا الصدد ليس إلا كذبا وافتراء ونفاقا وجبنا، ولن يفلت أحد منهم من المحاسبة في محكمة القانون والتاريخ معًا.

القلوب المتحدة

"القلوب المتحدة" فيلم ملحمي مقتبس من قصص الحياة الواقعية، فقلوبكم تمتلئ بالحزن تارة، وبالفرح تارة أخرى، عندما تشاهدون هذا الفيلم، فمن جانبٍ تعيشون في غربة صارت موطنًا لغرباءِ آخر الزمان، ومن جانبٍ آخر تُعجبون بعزيمة أولئك الناس الذين يسيرون على طريق الحق غيرَ آبهين بكل تلك المواقف والأمور السلبية، المونتاج جميل، والتصوير دقيق، والممثلون ناجحون، وقد شاهدت الفيلم، ووجدته مهمًّا من نواحٍ كثيرة، فإنجاز فيلم قيّم كهذا، على الرغم من كل ذلك الضجيج والغوغاء، أمر يستحق التصفيق، وليس لديّ أدنى شك في أن الدخان والغبار سيزولان يوما ما، وأن الحبّ العظيم الذي يكنّه أفراد الخدمة تجاه الناس أجمعين ويتخذون من "إحياء الآخرين" غاية لأنفسهم، ستظهر للجميع بصورة أجلى، على الرغم من كل هذا الكذب والافتراء، وحينها ستُفهم هذه القصص الحقيقية بشكل أوضح، ولا شكّ في أنه سيخجل

بعضهم في ذلك اليوم، أما الذين يتساقطون في الطريق ويختفون بهبة ريح واحدة فلن يقال لهم إلا: "لا تثريب عليكم اليوم"، وسيرى الجميع أنه لا يمكن السيطرة على القلوب من خلال الضغوط المصحوبة بالضجيج والصخب. وإن مضى حكمها على كل شيء، لذلك أشكر كل من بذل جهدًا في إنجاز هذا الفيلم.

إذا ألقينا نظرة على ما يُكتب حول تركيا في الخارج في الأيام الأخيرة فلا يمكننا إلا أن نحزن ونأسف، فمن ذا الذي يمكن أن يسعد بعد أن كشفت الجهات الرسمية عن المصاريف المبذولة من أجل القصر الأبيض! إنه قصر عملاق ذو ألف غرفة، ولكنه بمثابة سكن عشوائي وشبح مرعب لبنائه على الرغم من قرار المحكمة، ومع أنه قيل سابقًا إن هذا القصر الكبير الذي عزّ نظيره في العالم سيبنى من أجل رئاسة الوزراء، إلا أنه صار لرئاسة الجمهورية بعدما أصبح أردوغان الرئيس، ولأن هذا القصر ينمّ عن الأبهة والفخامة أورث الغضب لدى الكثيرين، أو أدّى إلى الحزن والأسى لدى البعض على الأقل، ومع الأسف ساءت سمعة بلادنا على الصعيد العالمي بسببه.

فقد نُشر في أمريكا العديد من الأخبار والمقالات عن القصر الأبيض، وإضافة إلى الأخبار والمقالات المنددة في كل من بريطانيا وألمانيا، فقد أصبح "قصرنا" حديث الإعلام في الدول الإسلامية أيضًا، وحتى في السعودية، المتهمَةِ بالإفراط في الإسراف والتبذير، انتقده الإعلام كذلك، وأجرت قناة العربية مقارنة بينه وبين القصرين الفخمين لتشاوتشيسكو وهتلر، ويبدو أن وصف القصر الأبيض لأردوغان بـ"قصر تشاوتشيسكو" في الإعلام الغربي، انتقلت عدواه إلى العالم الإسلامي أيضًا.

ومـن الواضـح أن الحزب والحكومة هما كذلك مسـتاءان من القصر الأبيـض، فالـكل يرى ذلـك واضحا كلمـا دار الحديث حول الإسـراف، ومعروف أن هذه الأبهة والفخامة ليسـت من الإسلام في شيء، مع ذلك فإنه لا يمكننا القول أبدًا: "لقد حدث ما نريد لكم! فقد سـاءت سـمعتكم علـى النطـاق الدولـي.. هذا مـا تسـتحقون"، لأن بعض الإجـراءات التي تنفذونهـا لكسـب مصالـح دنيويـة آنية تضر كثيرا بالدولة وبالإسـلام على حد سواء، نظرًا لأنكم أصحاب "هوية إسلامية"، على حد زعمكم.

حـذار أن تتحدثـوا لنا عن صورة "الدولة الكبرى"، فسـيدنا محمد ﷺ كان ينام على الحصير، ويمنـع الإداريين من الإسـراف بوصفه أكثر الناس بَسـاطَةً في العَيْشِ واكتفاءً بما هو ضروري. وقد غضب الصحابي الجليل أبـو ذر الغفـاري ﷺ حين رأى القصـر المنيف لوالي الشـام، وقال ضاربا المثـل بالنبـي ﷺ: "إذا بنيـت هذا القصـر بمالك فهو إسـراف، أما إذا بنيته بأموال الناس فهو حرام".

بالمناسبة من هو قدوتكم ومثلكم الأعلى؟ وبمن تقتدون أنتم؟

"إذا لم تستطع أن تحقق كينونتك الذاتية، فستضطر لأن تتخفى في "معطف" الآخرين، وحينها تبدأ أو تعرّض من حولك من الناس للظلم الذي كنت تتعرض له في يوم من الأيام، وللأسف، فإن الإعلام الموالي للحكومة تحوّل إلى كائن ممسوخ، إذا سألتموهم سيقولون إنهم لا يزالون "متدينين" و"محافظين" و"إسلاميين"، ولكن إذا نظرتم إلى ما ينشرونه من أخبار سترون كل العيوب التي كانوا يشتكون منها في الماضي مثل الأكاذيب والافتراءات وحملات التشويه وما إلى ذلك".

لن تستطيعوا أن تتحملوا التبعات[1]

يسير رجل في صحراء جرداء قاحلة وحيدًا لا يرافقه أحد بسبب طمعه وحسده، ويعثر على مصباح داخل الرمال، فيدعكه ليخرج منه الجني ويقول له "شبيك لبيك عبدك وبين يديك، ماذا تطلب؟" ثم سرعن ما يحذّره الجني قائلًا "انتبه فأنا جني سيئ"، لكن الرجل، الذي يأسره الحسد والغيرة، لا يعبأ بهذا التحذير، ويردّ على الفور بقوله "أكره ذلك الشخص ولا أريد أن أراه مرة ثانية"، فيبادر الجني إلى تنفيذ رغبته، ويُعمي عينيه! فيفطن الرجل إلى أنه حصل على النصيحة من المصدر الخاطئ، لكنه أدرك ذلك بعد فوات الأوان، وهذه هي عاقبة "الأنصار"؛ إذ أعماهم النموذج الإعلامي الذي اتخذوه مرشدًا، ودهستهم كراهيتهم ليتحولوا إلى وحوش ظالمة.

---

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٥ نوفمبر، ٢٠١٤م

علـيّ أن أقـول، وأنـا في غاية الأسـف، إن أحـدًا لم يتعب نفسـه في التفكير في الخلفية النظرية للصحافة لدى الطبقة المحافظة في تركيا، ولم يبحث أحد عن أجوبة لأسئلة من قبيل: ما هو الخبر؟ ما يجب مراعاته في أثنـاء نقل الخبـر؟ لماذا نهتمّ بالتفريق بين الخبر والتعليق؟ ولهذا السـبب، إذا نزعتم القناع الذي ترتديه وسـائل الإعلام التي تعتبر نفسـها "إسـلامية محافظـة"، لخرج مـن تحته التصرفات القمعية المعروفـة، فروح كل مهنة تجد لنفسـها جسـدًا تحلّ به بفضل النقاشـات النظريـة والمواقف الدائرة حولهـا، فـإذا لـم تتعاملوا مع أية واقعة بالروح التي تناسـب شـخصيتكم ولجأتـم إلى التكلف، تتحول هويتكم الدينية -القومية- الأيديولوجية إلى هـر ء، وتتحول جريدتكم التـي تصدرونها إلى قطعة قماش بالية، وهذا ما يحدث حاليًا للإعلام المؤيد لحكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

إذا لـم تسـتطع أن تحقّـق كينونتـك الذاتية، فسـتضطر لأن تتخفى في "معطـف" الآخريـن، وحينهـا تبدأ أو تعرّض من حولك مـن الناس للظلم الذي كنت تتعرض له في يوم من الأيام، وللأسـف، فإن الإعلام الموالي للحكومة تحوّل إلى كائن ممسوخ، إذا سألتموهم سيقولون إنهم لا يزالون "متدينيـن" و"محافظيـن" و"إسـلاميين"، ولكـن إذا نظرتم إلى ما ينشـرونه مـن أخبار سـترون كل العيوب التي كانوا يشـتكون منهـا في الماضي مثل الأكاذيب والافتراءات وحملات التشويه وما إلى ذلك.

نـرى أنهـم قـد تبنّوا فـي هـذه الأيام أخطـر طريقـة كانـت متبعة في الماضي: الاستهداف، فالنظام الإعلامي في القديم كان كائنًا شاذًا تمخّض عـن "تركيا القديمة"، حيث كان بإمـكان هذا الكائن أن يتحوّل إلى وحش

في أية لحظة من أجل تنغيص حياة الناس، أما إعلام اليوم فهو نتاج عقلية "تركيا القديمة" ولا يمُت بصلَة إلى "تركيا الجديدة" التي يتحدثون عنها.

فكيف كان النظام القديم في تركيا؟ كان من يحكمون تركيا في الماضي يستهدفون أي شخص أو جماعة لا يرغبون فيها بالأكاذيب وحملات التشويه القذرة، إلى أن يهتزّ اعتبار هؤلاء الأشخاص، وتصدر أوامرُ بضربهم وقتلهم! وكانت حجة المحرّضين المساكين جاهزة دائمًا، فكانوا يتحدثون عن "الشباب المنكسرين المغلوبين أمام المشاعر الوطنية" و"الأشخاص الذين تمت الإساءة إلى مشاعرهم القومية"، ويبدأ بعد ذلك الإعلام الموجَّه بنعت الأشخاص المستهدفين بـ"الأعداء" و"الخونة" و"الجواسيس" وما إلى ذلك من الأوصاف البشعة، ويا له من تشابه عجيب أن تبدأ جميع المؤسسات الأمنية بالدولة من جهاز المخابرات ومديرية الأمن والجيش، بالتدخل للتعامل مع الأشخاص لمستهدفين، وترتكَب أعمال مخالفة للقانون من أجل التخلص من "الخونة" والقضاء عليهم.

وفي حقيقة الأمر، فإن الذي تعرض له الكاتب المعروف "صباح الدين علي" عام (١٩٤٨م) يعتبر دليلًا صادمًا على المصير الذي تعرض له العديد من المثقفين في تركيا، دخل السجن، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يسجن فيها، وإلى الآن تردد ألسنتنا الشعر الذي نظمه داخل السجن، إذ يقول "لا تنحنِ ولا تعبأ بأي شيء يا قلبي"، وقد أطلقت السلطات سراحه، لكن المسؤولين لم يسمحوا له بإيجاد عمل، فأراد أن يغادر تركيا، فلم يمنحوه جواز سفر، وأراد أن يعود إلى مسقط رأسه ببلدة جومولجينه الواقعة في تراقيا الغربية بشمال شرق اليونان، لكنه قُتل من قِبل عميل لجهاز المخابرات التركية بعدما أخفى هويته وأقنعه بأنه بإمكانه

مساعدته في الوصول إلى بلده، وتقول المصادر الرسمية إن القاتل ارتكب جريمته بدافع "استفزاز المشاعر الوطنية"، وقد اعتُقل عميل المخابرات تحت ضغط ردود الأفعال الكثيرة إلا أنه لم توقع عليه عقوبة بالسجن إلا لأربعة أعوام، في حين كان يجب أن يسجن لمدة ٢٤ عامًا، بل الأدهى من ذلك أنه أطلق سراحه بعد أسابيع قليلة مستفيدًا من قرار عفو.

النماذج كثيرة، لكن لا داعي لسرد هذه الحوادث في هذا المقام حتى لا تصابوا بالاكتئاب والتشاؤم، ذلك أنه لا يوجد أي قاتل مات وهو مطمئن، كما لم ينسَ التاريخ الظلم قط...

وأكتفي هنا بسرد أكثر نموذجين إثارة، وهما المغني الكردي أحمد كايا والصحفي الأرميني الأصل هرانت دينك؛ إذ إن كليهما تعرض للاستهداف، الأول مات في الغربة في باريس، والثاني قُتل برصاصة غدر وسط أحد شوارع إسطنبول. والآن ينكر من استهدف هاتين الشخصيتين من الصحفيين زملائنا هذه الادعاءات، لكن إذا نظرنا إلى تلك الفترة بعين الحاضر فهل كانوا نشروا هذه الأخبار؟ لا أعتقد ذلك.

اليوم نرى الإعلام الموالي لحزب العدالة والتنمية يميل إلى تطبيق الأساليب القديمة والقذرة بنهج صعب المراس وطريقة بعيدة كل البعد عن الصحافة الاحترافية، يشوّهون صورة الأشخاص وينشرون في حقهم أخبارًا محرضة منذ أشهر، ولقد استهدف ذلك الإعلام العديد من الصحفيين، كنتُ شخصيًا من ضمنهم، لكن على هذا الإعلام وأصحاب القوى الذين يقفون وراءه أن يعلموا جيدًا أنه إذا تعرض أي شخص من الذين يهاجمونهم لأي ضرر، سيوصفون بصفة القتلة التي ستلازمهم حتى مماتهم دون أن يستطيعوا إنقاذ أنفسهم منها.

هــلا نظرتــم إلى الوضـع الـذي أصبحت عليـه تركيا اليـوم؟ بدءًا من أحداث متنزه جيزي بارك "أحداث تقسـيم" في إسـطنبول، مرورًا بكارثتي منجمـي سـوما وأرمينيك، والجرائـم مجهولة الفاعل التي شـهدتها يومي ٦ و ٧ أكتوبـر/ تشـرين الأول ٢٠١٤م، ووقائـع مقتـل الشـرطيين وجنود الجيش مجهولة الفاعل... فلقد شهدت تركيا خلال هذه الفترة الكثير من الأحداث التي لم يحاسَب عنها أحد...

هناك عاقبة سـوء لتغذية هذه الأجـواء المظلمة، ونحن مضطرون إلى أن نقول في نفس واحد: إن الطريق الذي تسيرون فيه خطأ، فبهذه الطريقة لن تقضوا على أنفسـكم فحسـب، بل سـتقضون على تركيا بأسـرها، ولا يكـن لديكـم أدنى شـك في أن تركيا سـتتغلب على هذه الحالـة الجنونية أيضًـا، إلا أن المتضرّريـن الحقيقييـن مـن هـذه الحالة لـن يكونوا هؤلاء المتعصبين غير الناضجين" الذين حولوا تركيا إلى مستشفى للمجانين، بل سيكون السُذّجَ الأبرياء الذين يصدّقونهم بسهولة! وا أسفاه على هؤلاء...

تركيا تسير نحو التعصب

انتقـد الشـاعر التركـي الراحل نجيـب فاضل قيصه كورك الشـخصية التابعـة والمطيعـة طاعـة عميـاء، واسـتخدم مصطلحات شـديدة اللهجة لمهاجمـة الجهـل والتعصـب والتزوير، وكان يقول إن الأشـخاص الذين يصفهم بـ"الأبطال المزيفين" لا يعانون من "مخاض الفكر"، وكان الأستاذ قيصه كورك محقًّا تمامًا فيما قال.

إن تركيا اليوم تسـير بسـرعة كبيرة نحو "التعصب"، فإذا كنت لا تدعم حزبًا بعينه، فستتعرض للظلم، وسيرسلون موظفي الضرائب إلى شركتك،

وستنتَهك أبسط حقوقك الديمقراطية، وسيشرَع في حقك كل أنواع الإهانة والإساءة.

أعلن مسؤولو وقف فرقان الخيري تمردهم أواسط الأسبوع الماضي، وزعموا أنهم لم تُخصص لهم صالة اجتماعات، وأنهم ظُلموا ووضعت العراقيل أمامهم، وهم يدّعون أن حزب العدالة والتنمية سيطرت عليه قوى عميقة، حيث اتفق الحلفاء الجدد للحزب على "القضاء على الجماعات الدينية كافة"، وهم (مسؤولو وقف فرقان الخيري) محقون في ذلك.

لا ريب في أن احتكار الدولة لطباعة كتاب "رسائل النور" لبديع الزمان سعيد النورسي، ووضع يدها عليها أمر فظيع وفي غاية السوء، فالذي يحتكر اليوم حقوق نشر رسائل النور، مَن يدري أي الكتب التي سيحتكر "حق تأليفها" في المستقبل.

تشعر فئة كبيرة من أتباع جماعة النور بالضيق والضجر بسبب تمييز حزب العدالة والتنمية ومحاباته لأنصاره على حساب الآخرين، وكانت مخاوف أتباع جماعة السليمانية بشأن الحزب، قد بدأت مبكرًا في سنواته الأولى، وقد أثبتت الوقائع التي شهدناها أنهم كانوا على حق فيما قالوا.

لقد وصلت تركيا إلى مرحلة لا يستطيع خلالها حزب سياسي أن يعقد مؤتمر تأسيسه في ردهة أحد الفنادق، وكان الدور هذا الأسبوع على وزير الداخلية السابق إدريس نعيم شاهين؛ إذ مُنع من أن يحضر في صالة أحد الفنادق قبل سويعات من عقد مؤتمر الإعلان عن تأسيس حزب جديد.

وفي الختام أود أن أقول إن علينا ألا ننسى أن الديمقراطية تعتبر نظام تحمُّل مبني على قبول الآخر بكل اختلافاته، وإن لم يكن الوضع كذلك،

لمـا كان حـزب العدالة والتنمية قد تأسـس من الأصـل، ولما كان قد كبر ووصـل إلى سـدة الحكم، وهو ما يعنـي أن الضغوط لم تحبس الناس في مكان ضيق إلى هذه الدرجة قبل ذلك، كما لم تشـهد تركيا تأسـيس نظام مرعب لهذه الدرجة منذ أيام حكم الحزب الواحد خلال الربع قرن الذي تلي تأسيس الجمهورية.

"هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة".

الهجرة والشوق والثبات [1]

قدّم محبو الأستاذ فتح الله كولن، صباح يوم الجمعة الماضي، تعازيهم إليه في وفاة شقيقه الأصغر سيف الدين، فردّ الأستاذ عليهم بقوله "أدعو الله أن يديم عليكم الصحة والعافية"، فأمّن الجميع وراء هذا الدعاء الجميل.

أثبتت هذه الاتصالات القلبية أن أحدًا لا يمكنه أن يقف في وجه الحب، ولا يستطيع أن يمحو المحبة من القلوب، فالظلم الذي احتمى بدرع الدولة الواقي أصاب البعض بالخوف والهلع، فيما لم يزد آخرين إلا صمودًا، فهؤلاء يسيرون نحو الأفق بإيمان وعزيمة، وكما أنه ليس هناك أي ظلم أبدي، فليس هناك موت يعني الفناء، فكل موت حياة، وكل ظلم صحوة!

(١) جريدة "زمان" التركية، ١ ديسمبر، ٢٠١٤م.

قبل رسائل التعازي، لفّها واحتضنها، وأودعها في أدعيته. وقال: "يا ليت كانت لديّ إمكانية المشاركة في صلاة الجنازة"، لكن هيهات!

عندما عبّر الذين يعرفون الأستاذ كولن منذ سنوات عن بعض الذكريات، وعندما قادت التداعيات إلى مراجعة حالات وفاة وقعت في الماضي، ظهر أمامن مشهد ذو مغزى عميق، لقد حكى الأستاذ كولن لأصدقائه كيف رأى والده وودعه للمرة الأخيرة، فقال إنه طلب الإذن من والده المريض طريح الفراش حتى يتسلم مهام عمله في رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، وكان والده يرغب في أن يبقى ابنه الشاب في مدينة أرضروم -مسقط رأسه- لعدة أيام، لكنه رأى حماسة كبيرة في عيني ابنه، فقال له: "اذهب يا بني لمزاولة مهام عملك، فإذا كانت تنتظرك عينان هنا، فالجامع الذي ستتولى فيه مهام عملك تنتظرك به مئات العيون"، وقبل أن يكمل الأستاذ كولن بعض الخطب والدروس العلمية، أتاه الخبر الحزين بوفاة والده.

استطاع الأستاذ كولن المشركة في جنازة والدته وهو من أم الصلاة عليها، وبخلاف ذلك، لم يستطع أن يشارك في جنازة أي من أقاربه كأعمامه وغيرهم، ذلك أنه عندما مات أقاربه الواحد تلو الآخر، كان إما محبوسًا في السجون دفاعًا عن دعوته، وإما يجري البحث عنه من أجل تصنيفه حسب انتمائه وفق أهواء الانقلابيين، أو كان يتحرق قلبه شوقًا لوطنه في بلاد الغربة، وكلما سألناه عن الأصدقاء الذين كنا معهم في ذلك الصباح في الصالة نفسها، أجابنا، ولاحظت أن الأستاذ يحس بمشاعر وكأنه يعيش حزن الاضطرار لأداء صلاة الجنازة على الغائب في مقر إقامته في الغربة...

مِن أين سيعرف أولئك الجهلة، البعيدون كل البعد عن همّ الدعوة والهجرة والشوق والعزلة والألم والثبات، ففي حيّهم لا يسمع صوت أغاني الغربة والمنفى، بيد أن الهجرة التي بدأت مع الإنسان الأول ستستمر إلى يوم القيامة ولا يستطيع أن يتحمل هذه الآلام سوى الذين يقولون "قبضك وبسطك جميل يا الله". ولا شك أن كل دعوى سامية تأتي بالابتلاءات، وإذا لم تكن هذه الابتلاءات موجودة فكيف سيجري التمييز بين الطيب والخبيث.

يا أحبتي. بلادنا عامرة بالأشخاص الأوفياء المحبين لأوطانهم!

لا جدال في أن رسائل العزاء الواردة من مختلف دول العالم تخفف الآلا، ولقد سمع بعض الأصدقاء بتواجدي في الولايات المتحدة قدرًا، فبدأت أتلقى اتصالات هاتفية منهم بشكل مكثف، فمَن وجد صديقًا له يرافق الأستاذ كولن. وليس أنا فقط، يتصل به ليصل إلى الأستاذ من أجل إبلاغه تعازيه بشكل مباشر، من جميع الفئات، رجال أعمال، سياسيون، مثقفون، أناس عاديون...

هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة.

كل من يتصل يشاطرنا آلامنا ليخفف عنا ما نحن فيه من كدر بمواساته لنا، وعلى الرغم من شعوره بالإرهاق والتعب بسبب حركة الاتصالات

الكثيفة، فإن الأستاذ كولن لا يهمل قبول التعازي من المتصلين مباشرة، وفاء في مقابل الوفاء!

عندما اقترب وقت صلاة الجمعة، تذكرت عندما توفي شقيقه الآخر حسبي الذي كان قد توفي هو الآخر صباح يوم الجمعة، وحينها تلقى الأستاذ كولن اتصالات كثيفة قبل صلاة الجمعة وبعدها، وكان هناك بعض الأشخاص الذين اتصلوا لإبلاغ واجب العزاء وقتها، لكنهم اليوم تخلوا عن صداقتهم ووفائهم وانسحبوا منذ وقت طويل. يا ليت الريح لم تحملهم إلى وادٍ بعيد لتتحول هناك سيرتهم وصورتهم إلى شكل آخر غير الذي اعتدنا عليه، على كلٍ.. شرح خطيب الجمعة في ذلك اليوم بعض الأفكار حول معنى الحياة وحقيقة الموت، وكان يوضح -في الظاهر- الأسرار الميتافيزيقية للموت لكنه -في الواقع- كان يحل عقد هذه الفكرة، وتذكرنا مرة أخرى أن الموت لا يعتبر النهاية بالنسبة للأشخاص الذين يعتقدون بوجود الآخرة بعد الحياة الدنيا بل إنه البداية وأن العالم الآخر هو الأساس، شرحت الخطبة صدورنا، وداوت جراحنا برقّة ورحمة...

استمررنا في تلقي مكالمات المعزين من بعد الصلاة وحتى وقت متأخر، ولقد أثبتت هذه الاتصالات القلبية أن أحدًا لا يمكنه أن يقف في وجه الحب، ولا يستطيع أن يمحو المحبة من القلوب، فالظلم الذي احتمى بدرع الدولة الواقي أصاب البعض بالخوف والهلع، فيما لم يزد آخرين إلا صمودًا، فهؤلاء يسيرون نحو الأفق بإيمان وعزيمة، وكما أنه ليس هناك أي ظلم أبدي، فليس هناك موت يعني الفناء، فكل موت حياة، وكل ظلم صحوة!

هناك العديد من المؤمنين الذين لم ينحنوا لغير الله، فهؤلاء يهاجرون من هذه الدنيا الزائلة إلى العالم الآخر وهم أحرار، أما الذين يعتقدون أن هذه الحياة الدنيا هي كل شيء، وكذلك الذين يعتدون على حقوق الآخرين مستندين إلى هذه الفكرة الخاطئة، هؤلاء محكوم عليهم أن يحيوا تعساء فاقدي الأمل، حتى وإن عاشوا في قصور فاخرة...

"لا داعـي للمضاهـاة والمحـاكاة والافتعـال والتصنّع، بل يجب السـماح للناس بأن يمارسـوا كينونتهم وشـخصيتهم الذاتية حتى تستطيع تركيا الخروج من هذا النفق المظلم الذي دخلته، فلا يمكن أن تبحر سفينة السياسة في تركيا من خلال العبارات الاسـتفزازية التي تدمي القلوب والضمائر.. وواقعنا شاهد على ذلك".

تصفية الجماعات الدينية في تركيا [1]

انتشـرت في تركيا منذ أيام أقاويل تشـير إلى أن مجلس الأمن القومي اتخـذ قـرارًا باعتبـارِ كلِّ الجماعات الدينية "كيانات موازيـة"، ومن ثم بدأ الإعداد لمخطط لتصفيتها جميعًا، أما المسـؤولون فقد آثروا عدم الإدلاء بأي تصريحات منذ مدّة طويلة.

أن يكون الإنسان رجل دولة، هذا يتطلّب منه التصرف بشكل مسؤول ومراعـاة الحقـوق، فلا يجوز لأي إنسـان مهما كان منصبـه، لا من حيث القانـون ولا من حيث السياسـة، أن يصدر قـرارات تعرّف وتحدّد مَنْ هي الجماعات، ومن هي منظمة مجتمع مدني، ومن هو الكيان الموازي.

ورأينـا كيـف أن شـخصًا تربّـى بيـن أحضـان حكومة حـزب العدالة والتنمية، ويفتخر بكونه يعمل لصالـح المخابرات (!)، ويظن نفسه صحفيًّا،

(١) جريدة "زمان" التركية، ٨ ديسمبر ٢٠١٤م.

خرج على شاشات التليفزيون ليعترف أمام الجميع بأن هناك مخططًا يستهدف القضاء على كل الجماعات الدينية في تركيا، ولم يصدر أي تصريح رسمي يفنّد صحة هذه العبارات التي قالها ذلك الشخص.

وشاهدنا كيف خرج علينا شخص آخر ليكتب، بأسلوبه العنيف والمتعالم المعروف عنه، أن كل الجماعات الدينية في تركيا أُدرجت تحت وصف "الكيان الموازي"، وهو شخص معروف عنه حقده وكراهيته للجماعات الدينية، والأنكى أن البعض تحدث عن ارتباط اسم ذلك الشخص بفعاليات استخباراتية منذ وقت طويل، ولم تصدر الحكومة أي تصريح حول هذا الكلام، فلم يقولوا: 'ليس هناك شيء كهذا!".

كان رئيس وقف "الفرقان" قد ألقى كلمة تحمل عبارات شديدة اللهجة، وأشار إلى أن كل الجماعات الدينية، وكذلك الوقف الذي يرأسه، جرى تصنيفها حسب انتماءاتها وأن أنشطتها تعرضت لضغوط، وآثرت الحكومة هذه المرة كذلك الصمت وعدم التعليق على هذه التصريحات الخطيرة. بالرغم من تناول الصحف لهذه الواقعة، وتواتر الانتقادات، ونرى المسؤولين يفضّلون السكوت أمام الوثائق التي تُنشَر علانية لإثبات عمليات التصنيف حسب الانتماء التي يتعرض لها المعارضون كافة.

وفي نهاية المطاف، صدرت بعض التصريحات التي حاولت بصوت خافت تفنيد صحة ادعاء تصنيف "كل الجماعات الدينية" ضمن الكيانات الموازية، فهل هذه التصريحات مطمئنة؟ بالتأكيد لا.

لا داعي للمضاهاة والمحاكاة والافتعال والتصنّع، بل يجب السماح للناس بأن يمارسوا كينونتهم وشخصيتهم الذاتية حتى تستطيع تركيا

الخـروج مـن هذا النفـق المظلم الـذي دخلته، فلا يمكن أن تبحر سـفينة السياسـة فـي تركيا من خـلال العبارات الاسـتفزازية التي تدمـي القلوب والضمائر.. وواقعنا شاهد على ذلك.

قـرأتُ تصريحًـا أدلى بـه رئيس الوزراء أحمـد داود أوغلو في إحدى القنوات التليفزيونية، لكنني لم أرَ هذا التصريح مناسبًا لماضيه الأكاديمي، فقد جلس السيد داود أوغلو ليعرّف الجماعة مِن دونها، والأدهى من ذلك أنـه أخذ يسـرد أفظـع الاتهامات دون أن يقـدم أي دليل ملموس، وبطبيعة الحال ليس هناك من يسـأله ويسـتجوبه بشـأن ما يقول، فهو كلما يتحدث تزيد حماسته.

أن يكون الإنسان رجل دولة، هذا يتطلّب منه التصرف بشكل مسؤول ومراعـاة الحقـوق، فلا يجوز لأي إنسـان مهما كان منصبـه، لا من حيث القانـون ولا من حيث السياسـة، أن يصدر قـرارات تعرّف وتحدّد مَنْ هي الجماعات، ومن هي منظمة مجتمع مدني، ومن هو الكيان الموازي، فكما أنه قيل سـابقًا في هذه البلاد بعبارات تنمّ عن الكبر والغطرسـة "إذا كانت الشـيوعية سـتأتي إلى هـذا البلد، فنحن من سـيجلبها"، فهـذا ينطبق أيضًا علـى من يقول "نحن مـن نقرّر من هي الجماعة"، فهنـاك كثيرون يفعلون ذلك في السياسـة والإعلام، لكنني اسـتغربت من أن تصدر عبارات كهذه مـن شـخصية أكاديمية أعتقد أن لديها خبـرة ثقافية كافية وأؤمن بمعاييرها الإنسانية والإسلامية.

هنـاك حقيقـة واضحـة، ألا وهـي أن هنـاك العديـد مـن الجماعـات الدينيـة في تركيا تشـعر بالانزعاج جـراء الإجراءات التصنيفيـة التي تقوم بهـا الحكومـة، فجماعة السـليمانية تحمّل الحكومة مسـؤولية انقسـامها،

ويـرى البعض أن احتكار الدولة لرسـائل النور يعتبر حملة تهدف تقسـيم جماعـات النـور، فيما اتهم طلبة الشـيخ محمود أوسطى عثمـان أوغلو الأسـبوع الماضـي البعضَ بتحويل الجامـع إلى "مركـز حزبي"، ماذا يعني هـذا؟ يعني أن الجماعات الدينية تَعتبر التفرقةَ التي تتعرض لها على أيدي الحـزب الحاكـم و"الجماعـة الجديدة" التي أسّسـها، ظلمًا وجـورًا، فهل يتحمـل العقـل والضمير والإنصاف أن يجري تأسـيس جماعة وهمية من أجل القضاء على الجماعات الدينية الأخرى؟

"لا أنحني للظلم.. ولا أسامح من ينحني له، فهل هناك أية صحفية لا تتعرّض للضغط وتستطيع أن تقول ما تفكر فيه بحرّية اليوم في تركيا؟ الوضع خطير، ولا أنظر إلى ما يجري على أنه هجوم موجّه لصحيفة "زمان" وحدها، بل أعتبره "انقلابًا" ضد الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعلام في تركيا".

الصحافة الحرة لن تصمت و"زمان" لن تتوقف! [1]

أنتظر منذ الصباح فليس لدي ما أخشى المحاسَبة عليه، أزاول مهنة الصحافة منذ ٢٠ عامًا، كما أعمل كرئيس تحرير منذ أكثر من ١٠ أعوام.

كيف يتحوّل إنسان سنحت له فرصة لقاء جميع فئات الدولة والشعب، بين ليلة وضحاها، إلى "مشتبه معقول" به؟ [2] وكيف لجريدة لا تمارس أي عمل غير قانوني منذ تأسيسها قبل نحو ثلاثة عقود أن تمارس عملًا كالذي يزعم اليوم؟

لا أنحني للظلم.. ولا أسامح مَن ينحني له، فهل هناك أية صحفية لا تتعرّض للضغط وتستطيع أن تقول ما تفكر فيه بحرّية اليوم في تركيا؟ الوضع خطير، ولا أنظر إلى ما يجري على أنه هجوم موجّه لصحيفة

(١) جريدة "زمن" التركية، ١٥ ديسمبر ٢٠١٤م. (مقتطفات من أقوال "أكرم دومانلي" أثناء اعتقاله في ١٤ ديسمبر ٢٠١٤م).

(٢) صدّق رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان على حزمة الإصلاحات القضائية الجديدة التي تحد من الحقوق الأساسية والحريات ومن ضمنها عدم الحاجة إلى إصدار قرار من المحكمة للتفتيش بل سيكون "المشتبه المعقول" أمرا كافيا وليس الأدلة الملموسة والمؤكدة التي كانت جارية من قبل

"زمـان" وحدهـا، بل أعتبـره "انقلابًا" ضـد الديمقراطية وحقوق الإنسـان والإعلام في تركيا.

لـو كانـت القضية عبارة عن صراع بين حركـة الخدمة وحزب العدالة والتنميـة، كمـا يدّعي البعض، لكان من الممكن أن نتحمل كل ما نتعرّض لـه مـن أذى، لكنكم تلاحظـون أن الحكومـة تمارس ضغوطًـا لا تُصدَّق علـى جميـع المؤسسـات الصحفيـة بلا اسـتثناء، فيُجبر بعـض أصحاب الصحـف أن يبكـوا بحرقـة وبصوت عـال، والبعض الأخـر من الصحف يعين في إدارته أشـخاص مسـتعدون لتنفيذ التعليمـات على الفور بمجرد اتصال هاتفي، يضاف إلى ذلك الضغط الممارَس على الصحافة في إطر الأوامـر والتعليمـات، غيـر أنهـم لـم يكتفـوا بذلك، إذ إنهـم يريدون الآن أن يشـنّوا عمليات مصحوبة بمجموعة جديدة من الضغوط والممارسات الاستبدادية.

أخاطب من موقعي هذا سائر المؤسسات الصحفية الأخرى في تركيا، وأقول لهم إن القضية ليست عبارة عن صراع بين جماعة الخدمة وحزب العدالـة والتنميـة، بل إنها قضية تهم الشـعب التركي بأسـره، فتركيا تسـير فـي طريقهـا لتكون دولة طغيان واسـتبداد بـلا رجعة، وليعلمـوا جيدًا أن الصحافة والإعلام لن يسكتا ولن نصمت حتى ولو صمت الجميـع! فهذه قضيـة حريـة الفكر والإعلام، وهـي قضية الذود عن الحقـوق والحريات الأساسـية للشـعب التركي، ومن الخطأ أن نحصر هذه القضية في صحيفة أو صحيفتين أو مؤسسة إعلامية بعينها دون غيرها من المؤسسات.

أريد أن أنقل إليكم ملاحظة مؤسـفة للغية، ألا وهي أن النيابة العامة في إسطنبول أرسلت إلى صحيفتنا ورقة تشير إلى أنه لا يوجد أي تحقيق

مفتوح بحقنا، وبعد صدور قانون "المشتبه المعقول" استدعيتُ إلى النيابة كـي أدلي بأقوالي بصفتـي 'متهمًا معقولًا'، فما إن صدر هذا القانون حتى صـدرت تعليمـات بشـنّ عمليـة مداهمة علـى صحيفة "زمان" ومؤسسـة "سـامان يولو" الإعلامية، فلن أتكلم كثيرًا حول هذا، بل أترك الحكم إلى ضمير الرأي العام.

أشـعر بحاجة إلى أن أكرر قولي بصفتي أخ لكم واثق بنفسـه ويؤدي عمله بحب وألّف كتبًا حول مهنته وأكمل دراسـاته العليا في الخارج، إن هـذا الهجوم لا يسـتهدف صحيفة 'زمان" فحسـب، بل إنه مشـروع قمع سينفذونه تدريجيًا ضد جميع المؤسسات الإعلامية في تركيا.

تلقينـا مكالمـات هاتفية من أكبـر وأعرق الصحـف والمجلات على مسـتوى العالـم، أعـرب المتصلـون عـن حزنهـم لمـا يحـدث بالتركيـة والإنجليزية والعربية، ولن أنسى هذا التضامن أبدًا ما حييت.

تشـنّ قـوات الشـرطة حملة مداهمة علـى مقر صحيفتنا في سـاعات الصبـاح الأولى، وتبثّ القنوات التليفزيونية، التي تطلق على نفسـها لقب "قنوات إخبارية'، خبرًا عاجلًا على شـريط الأخبار عنوانه "الشـرطة تشـنّ عمليـة ضـد الكيان المـوازي"، لا تفعلوا ذلك بالله عليكـم! لا تهينوا هذه المهنة إلى هذه الدرجة، مَن أثبت أن جماعة الخدمة كيان مواز؟ فأنا أنعت مـن أسـس فريقًا إعلاميًـا بالتعاون مـع زوجتـه وأبنائه وأصهـاره بـ'الكيان المـوازي"، فهل بوصفنـا جهة بـ"الكيان الموازي نصيـر كيانًا موازيًا فعليًا بشكل قانوني؟ الكلام واللغط كثير، ولكنني أقولها بإخلاص، فلنحيي هذه المهنة، وإلا فسيكون العار علينا جميعًا، من حقكم ألا تحبونا وألا تؤيدوا

أفكارنا وألا تتبنوا طريقة حياتنا فأنتم أحرار في ذلك... ولكن علينا أن نحيي الفكر الحر مع بعضنا.

علينا ألا نستسلم لليأس، فبالرغم من كل أنواع الضغوط الممارَسة علينا هناك الملايين يدركون الحقيقة،لايمكن إسكات الصحافة والإعلام والبرلمان! وإن استطاعوا إسكات جميع هذه المؤسسات فلن يستطيعوا فرض قيود على لسان كل مواطن من المواطنين.

إن الذين يريدون أن يحوّلوا تركيا إلى دولة مخابراتية وإلى جمهورية خوف ويرغبون في إدارتها كأنها "مزرعة" ورثوها عن آبائهم ويتطلعون إلى تعليق العمل بالدستور والقوانين يغفلون المجتمع، ويريدون كذلك أن يهملوا الشعور المجتمعي، أما نحن فقد وقع علينا عبء تحمل مسؤولية البرهنة على أن الأمر ليس كما يعتقدون، فهنيئا لنا هذه المهمة...

"ربما شهدنا للمرة الأولى عالمًا مسلمًا يصرخ بأعلى صوته "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًا"؛ إذ إنّ هذا الداعية المسلم -الأستاذ كُولَنْ- يُعارض قتل الناس عمومًا بغض النظر عن الدولة التي نُفِّذ بها هذا الهجوم الغادر، وكانت كلمات الرجل تحمل معاني عميقة بالنسبة لمن يعرفون الأسس الانضباطية للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، غير أن من ينظرون إلى الأمور نظرةً سطحيّةً لم يفهموا ذلك الموقف الإسلامي، بل إنهم لا يزالون لم يفهموه حتى يومنا هذا".

مَن هو الإرهابي؟[1]

أُعيد تشكيل الموازين العالمية صبيحة يوم ١١ سبتمبر/أيلول (٢٠٠١م)، وكان مئات البشر قد لقوا مصرعهم في الهجوم الإرهابي الذي استهدف برجي مركز التجارة العالمية في مدينة نيويورك الأمريكية ليدفع فاتورة هذا الهجوم جميع المسلمين حول العالم.

أصبحت كلمة "الإرهاب" مرتبطةً بالإسلام وأُلصقت كلمة "الإرهابي" بجبهة كل مسلم، وبطبيعة الحال فنحن هنا لا نتحدّث عن صورة تشكّلت بين ليلة وضحاها؛ إذ كان هناك بعض الجماعات المتطرفة التي "تجاهد" تحت مسمى "الكفاح المسلح" منذ زمن طويل، وكانت الهجمات التي تنفذها تلك الجماعات المتطرفة ضد المدنيين الأبرياء تضرّ بالإسلام الذي هو دين الأمن والسلام، وكان الخطر عظيمًا بالنسبة للمسلمين، وللأسف،

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٤م

كانت هناك جماعات لا تنظر إلى القضايا من منظور واسع وكانت تظنّ أن مفهومها الضيق هو الإسلام بعينه حتى إنها لم تفهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بشكل صحيح واستباحت دماء الناس، بيد أن الإرهاب كان جريمةً بحقّ الإنسانية وذنبًا عظيمًا يجرّمه الدينُ.

نشرت صحيفة "واشنطن بوست" في اليوم التالي للهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي رسالة عزاء تحمل توقيع الداعية التركي المعروف الأستاذ "فتح الله كُولَنْ" الذي كان يخاطب العالم أجمع من خلال ذلك النص التاريخي بقوله: "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًّا كما لا يمكن للإرهابي أن يكون مسلمًا!".

كان ذلك البيان غير عادي، لكن للأسف لم يكن العالم الإسلامي مستعدًّا لسماع تلك الصرخة، وتوقّف لسان العديد من المسلمين عن النطق بشيء ضدّ تنظيم القاعدة، حتى إن بعضهم لم يتورّع عن تقديم الدعم العلني للتنظيم، وكان هناك من يظنّ الوحشية جهادًا، بيد أن تلك الهجمات -أي ١١ سبتمبر- كانت تعتبر من جانب انتحارًا، ومن جانب آخر جريمةً في حقّ أناس أبرياء، وذلك في حين أن الإسلام يرى أن: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (سُورَةُ الْمَائِدَةِ: ٥/٣٢).

ربما شهدنا للمرة الأولى عالمًا مسلمًا يصرخ بأعلى صوته "لا يمكن للمسلم أن يكون إرهابيًّا"؛ إذ إنّ هذا الداعية المسلم -الأستاذ كُولَنْ- يُعارض قتل الناس عمومًا بغضّ النظر عن الدولة التي نُفذ بها هذا الهجوم الغادر، وكانت كلمات الرجل تحمل معاني عميقة بالنسبة لمن يعرفون الأسس الانضباطية للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، غير أن مَن

ينظرون إلى الأمور نظرةً سطحيّةً لم يفهموا ذلك الموقف الإسلامي، بل إنهم لا يزالون لم يفهموه حتى يومنا هذا.

تحويل التحرّريّة إلى ستار

كان البعض يظهرون بمظهر ديمقراطي تماشيًا مع ما تقتضيه الظروف، وسرعان ما بدؤوا يتخلّون عن هويتهم التحرّرية والإصلاحية ما إن بسطوا سيطرتهم على مواقع معينة بالدولة.

لقد خلعوا "معطف" الاتحاد الأوروبي أولًا، ثم مزّقوا سُتراتهم الليبرالية وتركوها تذهب أدراج الرياح، حتى كلما عادت التوجُّهات المتطرفة التي كانت في البداية للظهور مرة أخرى، بدأ الرأي العام في تركيا طرحَ موضوعات حول "جبهة النصرة" وغيرها من التنظيمات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة، حتى إن البعض بدأ يتحدث عن علاقة تربط الحكومة التركية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي أسّس مكاتب لحشد المقاتلين في قلب تركيا، إذ يقول البعض إن ثلاثة آلاف مقاتل انضمّوا من تركيا إلى صفوف ذلك التنظيم، فيما يرفع آخرون سقف هذا الرقم إلى خمسة آلاف.

لقد أصبحت تركيا قِبلةً للجماعات الجهادية المتطرّفة، فيما تحولت الأزمة السورية إلى دوامة جرّت تركيا إلى مركز الأموال السوداء وتجارة السلاح التي تعتمد عليها الأنشطة الإرهابية، وما الذي حدث حتى تتحول تركيا -بين عشية وضحاها- من "دولة نموذجية" بديمقراطيتها وهويتها الإسلامية على مستوى العلم إلى 'وكر" لإيواء الجماعات المتطرفة؟ ومن المسؤول عن هذا المشهد المؤلم؟

يجب أن ننظر للأحداث المؤسفة التي شهدتها تركيا الأسبوع الماضي من وجهتين مختلفتين، فمن ناحية نجد الموقف الصامد للأستاذ فتح الله كُولَنْ الذي يصبّ جام غضبه على الإرهاب وأنشطته من وقت ليس بقريب، ومن ناحية أخرى تذبذُبُ الآخرين بين الديمقراطية وبين التوجّهات المتطرفة، وكان كُولَنْ قد قال في حوار أجرته معه الصحفية "نورية أكمان" عام (٢٠٠٤م) ما مفاده:

"إن أسامة بن لادن من بين أكثر الأشخاص الذين أكرههم في العالم، ذلك أنه لوّث الوجه المشرق للمسلمين".

بيد أن بعض السياسيين المنتمين إلى تيار "الإسلام السياسي" آنذاك كانوا لا يستطيعون حتى تحمُّل سماع هذه الكلمات، ولا نستطيع أن نقول إنهم يستطيعون تحمُّل سماعها اليوم أيضًا.

يسعون لاتهام حركة كبيرة لها مكانتها المحترمة وشعبيتها، أي "حركة الخدمة"، بأنها "تنظيم مسلّح" يُحاول نصبَ المكائد لتنظيم "تحشية" -الذي يزعمون براءته، رغم أنه يُعلِن ولاءه للقاعدة- فيا له من خذلان مخيف وبُهتانٍ مخزٍ! وتراهم يحاولون إلصاق تهمة "تشكيل تنظيم إرهابي" بالأستذ كُولَنْ ومحبّيه دون الاستناد إلى أية حجّة قانونيّةٍ أو دليلٍ ملموسٍ، فهؤلاء إما أنهم لا يعرفون ما هو الإرهاب، أو أنهم يحاولون نصْب شراكهم للانتقام من الآخرين في سبيل التستّر على نزعاتهم وعلاقاتهم الإرهابية المشبوهة! لا يمكن إلصاق تهمة الإرهاب بأشخاصٍ مسالمين وديمقراطيين، دون أن توجد عناصر "الشدة" و"العنف" و"السلاح"، لا يمكن تزييف الحقائق التاريخية، ولا جعلُ الحقّ باطلًا أو الباطل حقًّا.

لقد زعموا من خلال هذا السيناريو الملفّق أن حركة الخدمة استهدفت ما يُسمى تنظيم "تحشية" بواسطة صحيفة "زمان" ومجموعة "سَامَانْ يُولُو (*Samanyolu*)" الإعلامية المقرّبة من الخدمة، ثم تابعوا السيناريو قائلين: وبناءً على هذه الحملة الإعلاميّة شنّت الشرطة حملةً ضدّ تنظيم "تحشية" مما جعلها -على حدّ تعبيرهم- تُظْلَم ظُلمًا كبيرًا!، فما هذه الأحداث سوى حلقة من الأكاذيب، لأن جميع الشواهد الملموسة تكذّب أولئك الذين يعتبرون المحاضرة المنشورة للأستاذ كُولَنْ عام (٢٠٠٩م) على موقع (*herkul.org*) على شبكة الإنترنت هو تاريخ بدء "المؤامرة".

لقد بدأ البحث عن تنظيم يحمل اسم "تحشية" مطلع عام (٢٠٠٨م)، وإنّ الذي أصدر تعليمات هذه العملية آنذاك هو مدير الأمن العام وقتها "أُوغُوزْ كَاغَانْ كُوكْسَالْ (*Oğuz Kağan Köksal*)"، -الذي يواصل حياته السياسية كنائب بالبرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم- وبالنظر إلى ذلك فأين دور "حركة الخدمة" في هذه العملية؟ وعلى الرغم من عملية تغيير الوعي التي يديرونها بواسطة القيادات الأمنية، ألم يظهر تقرير جهاز المخابرات أن الجهات المختصة تتابع فعاليات ذلك التنظيم منذ سنوات؟ أوليس ما أقدموا عليه من شنّ عمليّة ضد مؤسستي "زمان" و"سَامَانْ يُولُو" الإعلاميتين يعبّر عن حالة العجز التي صاروا إليها؟

وفي الوقت الذي كشف فيه والي إسطنبول وقتها "معمّر كُولَرْ (*Güler*)"، وزير الداخلية المستقيل -خلال مؤتمر صحفيٍّ- عن عملية ضدّ تنظيم "تحشية" كان يُرسِلُ رسائلَ إلى الولايات المتحدة كذلك، وكأنه أراد أن يوهمهم فيقول: "انظروا، نحن نكافح تنظيم القاعدة"، فهل خُدع المسؤولون الأمريكيون بهذه الخدعة الرخيصة؟ لا أعتقد ذلك، وللأسف،

لـم تقـدم الحكومة التركية الكفـاحَ اللازم ضدّ الجماعـات الإرهابية التي أسـاءت اسـتغلال الإسـلام، حتـى إن "الجماعـات الإسـلامية المتطرفة" كسبت نفوذًا لها في تركيا، فمن يا ترى يحمل على عاتقه مسؤولية الوضع المتردّي اليوم؟!

تسـعى أبـواق النظـام التركي مـن الإعلاميين لإنقـاذ أصدقائهم من "تحشـية" مـن خـلال كلام مفاده أن ذلـك التنظيم "ليس لـه علاقة بتنظيم القاعدة"، بيد أنه عندما ظهر زعيم ذلك التنظيم على شاشـات التليفزيون، اتّضـح كـذب البعـض مـن الذين قالـوا إنهم يدرسـون ذلـك التنظيم منذ سـنوات، لكـن أحدًا لم يصادف سطرًا كتبه أيٌّ منهم حول هـذا التنظيم، فزعيم التنظيم يقول على الهواء مباشرة "أنا أُحبّ أسامة بن لادن".

إن موقف الأسـتاذ فتح الله كُولَنْ ومؤسّسـتي "زمان" و"سَـامَانْ يُولُو" الإعلاميتين ضد الإرهاب معروفٌ وواضحٌ، فلقد سبق وأن أعلن الأستاذ كُولَـنْ خـلال مؤتمـرٍ صحفيّ عقده فـي ٢٩ يونيو/حزيـران (١٩٩٤م) في إسطنبول حيث قال: "لن نتراجع عن الديمقراطية".

وفـي الوقـت الـذي قال فيـه الأسـتاذ كُولَنْ هـذا الـكلام، كان بعض "الإسلاميّين" الذين يسعون اليوم أن يُظْهِروا أنفُسَهم بالمظهر الديمقراطي يعتبـرون هذه الكلمات الموجـزة "كفرًا"، ونواجه اليوم على أرض الواقع مشـاعر الغلّ والحقد التي كتمها أولئك الذين لم يسـتطيعوا استيعاب هذا الموقف الديمقراطي الذي ظهر به كُولَنْ قبل عشرين عامًا.

لا تُتعبـوا أنفسـكم! فهنـاك مَن انزوى بنفسـه بعيدًا عـن الإرهاب منذ عشـرات السـنين، وقد اشـتهرَ موقفُه جيّدًا إزاء هذه الفعاليـات الإرهابيّة،

بالضبط كما هو معروف موقف مَن لم يستطيعوا أن يضعوا مسافةً بينهم وبين التنظيمات الإرهابية، بل إنهم لم يتجنّبوا إمدادَها بالسلاح والمقاتلين.

ألم يحن الوقت لأولئك الذين يُتْعِبون أنفُسَهم بغيةَ فَرْضِ وإلصاقِ تُهَمٍ غير معقولة أن ينظروا إلى أنفسهم في المرآة بدلًا من محاولات كَيلِ الاتهامات والافتراءات الباطلة وإلصاقها بأناس أبرياء؟!

تركيا تتحول إلى نسخة شرق أوسطيّة من كوريا الشمالية

يعتبر النظام الحاكم في كوريا الشمالية من أكثر الأنظمة السياسية في العالم انغلاقًا، فالدولة منقطعة عن بقية العالم، وهناك ما يشبه عبادة الزعيم، فهو الوالد والحامي والأخ الأكبر وهو -في الواقع- كلّ شيء بالنسبة لشعبه، وكل كلمة يتفوّه بها تعتبر "حقيقةً إعجازية" بالنسبة لأنصاره "المجندين".

لا يراجع أحد الزعيم "كيم يونغ أون" في تصرفاته بل يخشى الجميع من مجرّد غضبه، وتشير بعض الادعاءات إلى أنه غضب من زوج عمته فأمر بإعدامه عن طريق إلقائه حيًّا ليكون فريسةً للكلاب الجائعة.

إن هذا الزعيم الذي يقود كوريا الشمالية بصفته "القائد العظيم"، هو النائب العام والقاضي والإعلام، أي باختصار هو كل شيء، ويعرف كل شيء عن كل شيء!

وُضع الزعيم "كيم" في موقف مُحْرِج مؤخرًا بسبب فيلم كوميدي أمريكي يحمل اسم "المقابلة (*The Interview*)" يحكي قصة صحفيين أمريكيين زارا كوريا الشمالية ليُجريا حوارًا مع زعيمها، لكن جهاز

الاستخبارات الأمريكي يتدخّل في هذه العملية ليضع مخططًا لاغتيال الزعيم "أون".

من يشاهد الملخص التعريفي (البرومو) للفيلم يتأكّد أن أحداثه تسير بشكلٍ مضحكٍ للغاية وأن وسائل الإعلام سخرت منه بما فيه الكفاية حتى إن الفيلم سخر من جهاز المخابرات الأمريكي، ويبدو أن ديكتاتور كوريا الشمالية قد أخذ نصيبه هو الآخر من "الكوميديا السوداء".

يبدو أن ديكتاتور كوريا الشمالية غضب كثيرًا بسبب هذا الفيلم، ولهذا فإن التوتر الذي تسبب به الفيلم لم يهدأ منذ أشهر، وكأن هذا "الضغط" تسبب في حدوث انفجارات الأسبوع الماضي، وقد تحدثت شركة "سوني بيكتشرز" منتجة الفيلم عن تهديدات تلقتها وأعلنت عن استسلامها في نهاية الأمر.

القضية ليست عبارةً عن تهديد فقط بل أطلق قراصنة هجومًا إلكترونيًا على الشركة المنتجة حتى صار الفيلم الذي بلغت كلفته الإجمالية أربعة وأربعين مليون دولار لا ينفع للعرض بدور السينما التي لا تريد بدَورِها المخاطرةَ بعرضه بعدما اعتبرت إدارة كوريا الشمالية هذه الخطوة سببًا لإعلان الحرب وبالرغم من الدعم الذي تلقّته الشركة المنتجةُ من الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلا أنها لم تجرؤ حتى على عرض الفيلم.

وقد أفضى هذا الوضع إلى حدوث ثورة بين دور السينما الأمريكية، وبدأ البعض يناقش إذعان عالم الفن لهذه "البلطجة" الجوفاء أكثر من اهتمام ديكتاتور كـ"كيم يونغ" بسيناريو فيلم إلى هذه الدرجة.

ينطبق الوضع القائم في كوريا الشمالية على ما تشهده تركيا؛ إذ تنتج السلطة الحاكمة سيناريو من سيناريوهات الأفلام وتعتقد أن الخيالَ حقيقةٌ لتتوالى الأزمات تباعًا.

ألا يدلنا هذا الوضع المثير للشفقة الذي صار عليه من اعتقلوا زميلي العزيز "هِدَايَتْ كَارَاجَا (*Karaca*)" -مدير مجموعة "سَامَانْ يُولُو" الإعلامية- بسبب سيناريو مسلسل على أن تركيا تسير بخطًى حثيثة لتكون نسخة شرق أوسطية طبق الأصل من كوريا الشمالية؟

إنني على يقين بأنَّ من حاولوا إلصاق تهمة تشكيل تنظيم إرهابيّ بأناس ألّفوا سيناريو مسلسل يومًا ما وأنّ مَن أطلقوا عمليات الاعتقال ضدّ هؤلاء الأبرياء سيُفضَحُون أمام التاريخ في المستقبل، فلا يُساوركم أدنى شكٍّ بأنّ مَن احتقروا الآخرين وتمكّنت منهم مشاعر الخوف بسبب سيناريو سينمائي سيُصبحُون مثار سخرية الجميع في يوم من الأيام.

"انقلبت الموازين في تركيا رأسًا على عقب بعد الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م) لا سيما ميزان العدل المختلّ أصلًا والمتخم بالمشاكل".

ليتكم أبقيتم على شيء من الأخلاق على الأقل![١]

لقد قيلَ وكُتِبَ الكثيرُ عن عمليات الفساد الكبرى في تركيا والتي بدأت يومي ١٧ و٢٥ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م)، ولقد تستّرت السُّلْطة الحاكمة على عشرات من المعلومات والوثائق التي حصلت عليها قوات الأمن أثناء العملية، ووقع الناس في دوّامة التخمينات حيال ذلك.

أما أكثر الشائعات انتشارًا على شاشات الإعلام المقربة من الحكومة فكانت كالتالي: إن هذه الأموال لم تكن ملكًا للمتهمين، بل إن رجال الشرطة هم الذين وضعوها في منازل المتهمين لإدانتهم، أي إن الأدلة الملموسة للجريمة وُضعت من طرف رجال من الشرطة ليتآمروا على المتهمين والمسؤول عن ذلك هم رجال الشرطة الذين تولّوا العملية.

تكلموا كثيرًا بكلام غير موزون على الرغم من مئات الأدلة التي تدين المتهمين ونجحت عملية إنقاذ الأشخاص الذين فهمنا أنهم من أصحاب "الامتيازات"، وذلك حسبما رأى العديد من الخبراء القانونيّين.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٤م.

لقد أُعيدت -الأسبوع الماضي- الأموال التي صودرت منهم أثناء عمليّة اعتقالهم، أما الصحف فتناولت هذا التطوّر بقولها: "تمّ نقل الأموال في حقائب"، والأمر كذلك في الواقع! ومَن أصرّوا إلى الأمس القريب على مقولة "هذه الأموال لم تكن ملكًا للمتهمين" شعروا بصدمة كبيرة، ولم نسمع أي تفسير مقنع من أولئك الذين تحدّثوا من قبل عن هذا الادعاء المضحك على الهواء مباشرة في القنوات التليفزيونية، والمجتمع يسأل: "إذا لم تكن هذه الأموال ملكًا لهم فلماذا استرجعوها بفوائدها؟!" لقد انحطّ المستوى الأخلاقي إلى أسفل السافلين!

لعلّكم تذكرون أن حاكم البنك المركزي التركي حينما عمد إلى تحويل أمواله الشخصيّة إلى عملات أجنبية مباشرةً عقب ارتفاع أسعار صرفها قبل أربعة عشر عامًا في فبراير/شباط (٢٠٠١م)، قامت الدنيا ولم تقعد، وفي مواجهة ردود الأفعال الغاضبة اضطرّ إلى الإعلان عن أنه سيتبرع بهذا المكسب "الجائر" للجمعيات الخيريّة لكن لم تقبل أية جمعية خيرية هذه الأموال "القذرة"، واليوم قال بعض المتهمين الذين استردوا أموالهم ونقلوها في الحقائب إنهم سيتبرعون بفوائد الأموال إلى منظمة الهلال الأحمر التركي التابع للدولة، فسارعت المنظمة على الفور إلى قبول هذه الأموال "المشبوهة"، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المعايير الأخلاقية التي كانت موجودةً في تركيا قبل أربعة عشر عامًا انقلبت رأسًا على عقب، وذلك بالرغم من الاثنتي عشرة سنة التي قضتها تركيا تحت حكم "أصحاب الجباه الساجدة".

يا أهل الكوفة!

نشرت جريدة "زمان" مقالًا مثيرًا في صفحة التعليقات أول أمس السبت، وكان كاتب المقال هو رئيس الاتحاد العَلَوِي البَكْتَاشِي في الأناضول "جَنْكِيزْ هُورْتْ أُوغْلُو (*Cengiz Hortoğlu*)" إذ تحدّث في مقاله عن "الروح الكوفية".

يرى "هُورْتْ أُوغْلُو" أن أهل الكوفة لم يقدّموا الدعم إلى الحسين ابن علي ﷺ بعد أن دعوه إلى مدينتهم لسببين، وبهذا يكونوا قد أصبحوا شركاء في أكبر وأقسى واقعة ظلم شهدها تاريخ الإنسانية.

يسرد الكاتب السبَبَين للروح الكوفية، فيقول:

"الأول: الخوف من بطش يزيد بن معاوية، والثاني: التطلّع إلى تحقيق عروض الثراء والترف التي وعد بها والي الكوفة عبيد الله بن زياد".

وكان الكاتب أعاد التذكير بهذه الأحداث بمناسبة استذكارهم لها وروى مأساة سيدنا الحسين ﷺ مع ربط الأحداث بيومنا، وقد عبّر عن النقطة الأخيرة على النحو التالي:

"تعتبر الروح الكوفية في غاية الخطورة اليوم بالنسبة للديمقراطية في تركيا، فإذ لم ندعم الديمقراطية وندفع ثمن الحفاظ عليها، سنفقدها إلى غير رجعة...".

وللأسف، فإن الوضع الحالي في تركيا بالفعل كما صوّره "هُورْتْ أُوغْلُو". لأن ألوان الظلم تتغيّر وتتلوّن على مرّ التاريخ، إلا أنها تقترن باسم اليزيد بن معاوية كرمزٍ من رموز الظلم، فلم يكن أحدٌ يشعر بالراحة

بسبب الظلم الذي لاقاه الحسين بن علي ﵄، حفيد رسول الله ﷺ، كما لم يرضَ أحدٌ داخليًا بشرور وتجاوزات من وقفوا إلى جانب الظالم، بيد أن الخوف من اليزيد كان يجوب شوارع المدينة الموحشة، وكان يتسلّل إلى داخل البيوت كالغول، ولم يستطع أحد أن يرفعَ ويدفع ظلمَ هذه الزمرة الضيقة ممن فقدوا بصيرتهم.

إن معاذير الخوف كثيرة، كما أن حُجج الظلم لا حصر لها، وكان الناس يعمدون إلى تنويم أنفسهم "مغناطيسيًا"، حتى وإن لم تكن قلوبهم راضيةً، وكانوا يختلقون الحجج من أجل إراحة ضمائرهم.

لكن أهمّ أصلٍ من أصول هذه القضية ينطوي على غريزة اليزيد وحرصِه على السلطة وشهوته للحكم وميله إلى إقامة سلطةٍ فوق القوانين والقيود ولهذا السبب لم يلتفت إلى براءة الحسين بن علي ﵄، واتبع طريقةً للتعذيب استكثرت حتى شَربة ماء على الحسين ﵁، ما شكّل مشهدًا للظلم لن ينساه التاريخ، وهل استراح يزيد وتوقف عن الظلم بعد استشهاد الحسين ﵁؟ لا بل سيّر جيشه إلى المدينة المنورة، محاولًا قمع أيّ حراكٍ أو تمرّدٍ ومستبقًا محاولة ثأرٍ لدم الحسين الطاهر.

لم يكن لدى اليزيد شيء يقدّسه سوى نفسه والسلطة، ولأجل ذلك تورّط بإرسال الجيوش إلى مدينة النبي ﷺ، وقد أشاع القتلَ في أهل المدينة، وأضرم النيران بها، وما ذلك إلا خوفًا من فقد عرش السلطنة وكرسي الحكم، كما استصدر الفتاوى الباطلة لنهب خيراتها وحوّلها إلى كتلةٍ من اللهب.

لم يستطع اليزيد أن يتوقّف عند هذا الحدّ. فعندما وصلته تقاريرُ تُفيدُ أن أهل مكة يشعرون بالضيق لما حدث للحسين وللمدينة المنوّرة، سيّر جيشه إلى الكعبة المشرفة، والأنكى: أنه يفعل ذلك انطلاقًا من كونه هو خليفة المسلمين، ويعتقدُ هو وأنصاره بأنه يتولّى مسؤوليةً مقدّسةً بصفته رأسًا لدولة الإسلام، وقد حدث ما كان يُخشى منه: حيثُ أَمطرَتْ مجانيقُ جيشِ اليزيد الكعبةَ بالحجارة...

ماذا كان يفعل أهل الكوفة الذين احتضنوا سيدنا علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه وتحملوا من أجله المصاعب سابقًا؟ ماذا فعلوا حيال هذا الظلم؟ أليسوا هم مَن دعوا الحسين بن علي ﷺ وأعربوا له عن حبّهم وتأييدهم ومبايعتهم له ثم شاركوا في أقسى جريمة شهدها التاريخ؟! حسنًا، كيف كانوا يضعون رؤوسهم على مضاجعهم بينما كان هذا الإنسان الشريف يُقتل؟ وكيف كانوا يقمعون المشاعر المتضادة التي تحملها قلوبهم؟

يقول "هُورْتْ أُوغْلُو": "كان أهل الكوفة يخافون من يزيد الذي يمثّل سلطة الدولة وقوّتها، كما كانوا يفضّلون الصمت إزاء عروض الرخاء الماديّ الذي قدّمه والي الكوفة".

وأنا من جانبي أريد أن أستسمح الكاتب الذي جعل من هذا الاستنباط العظيم قرينة للحكمة والشجاعة الديمقراطية وأن أستخدم مصطلح "متلازمة الكوفة" لوصف الأحداث المماثلة التي تحدث في كل زمان، ذلك أن الوقائع التاريخية لا تتكرر عينُها بل تتكرّر مثيلاتُها، ولقد شهدنا على مرّ التاريخ ظهورَ مئات الشخصيات التي تشبه اليزيد الظالم إلى جانب المئات من الذين يشبهون الحسين المظلوم رضوان الله عليه، ويظهر

أمامنا دائمًا أهل الكوفة الذين يُسحَقون تحت تأثير الخوف من الطاغية وحسابات المصلحة... أما البكاء في صمتٍ فلم ولن يكون وسيلةَ نجاةِ المظلومين، فهم بذلك يتحوّلون إلى "شياطين خرساء" ولا يمكن وقف الظلم من خلال همسهم خلف الأبواب المغلقة بقولهم "كفى ظلمًا"...

يجب الصياحُ في قلب كلّ عصر: "يا أهل الكوفة! لا تخافوا من اليزيد ولا تحنوا رؤوسكم أمام عروض الإغراء من الوالي!".

محكمةٌ تأسّستْ كمشروعٍ خاص

انقلبت الموازين في تركيا رأسًا على عقب بعد الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/كانون الأول (٢٠١٣م) لا سيما ميزان العدل المختلّ أصلًا والمتخم بالمشاكل.

فبالرغم من ظهور الأدلة المادية التي أفضت إلى استقالة أربعة وزراء بشكل جلي تدخّلت السلطة التنفيذية في عمل القضاء وعمدت إلى إصدار الأوامر لتغيير القضاة والمدعين العموم واعتقال الموظفين بالدولة من الذين أطلقوا التحقيق في هذه الفضيحة الكبرى.

وللأسف، تعززت لدى الشعب التركي فكرة "اللصوص أحرار طلقاء ومَن قبضوا على اللصوص في السجون"! كما هُدمت مشاعر الثقة بالعدل وسُوِّيَت بالأرض.

في تلك الأثناء كانت هناك مبادرات من أجل تغييرِ القوانين لإنقاذ بعضهم خصّيصًا، كما كان السعي مستمرًّا لاستكمال التجهيزات والاستعدادات اللازمة للتمكن من إدانة أناس أبرياء بعمل تعديلات متزامنة، وتشكلت المحاكم الخاصة لتنفيذ هذا الغرض وتحقيق المشروع

في إدانة الأبرياء بإلغاء المحاكمة الطبيعية، وناقش الرأي العام -بما فيه الكفاية- تشكيل محاكم الصلح والجزاء وتعيين أسماء مختارة بعناية من القضاة في هذه المحاكم.

لقد علقت الحكومة مبدأ "المحاكمة الطبيعية"، الذي يعتبر أحد أهمّ المعايير في القضاء، وشكلت محاكم خاصة لمعاقبة أشخاص بعينهم لأنها تريد أن تعاقبهم، وهذه وضعية مخالفة للدستور والقانون الدولي على حدٍّ سواء، يضاف إلى ذلك أن الاعتراض على أحكام هذه المحاكم لا يتم لدى محكمة أعلى منها بل يتم لدى المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم. وهذا خطأ قانوني لم يسبق له مثيل قبل ذلك! ولهذا وُجّه اتهام لهذه المحاكم بأنها: "تم تأسيسها لمشروع خاص" وإننا بسبب ذلك نُصوّبُ سهام انتقاداتنا نحو قضاتها ومدعيها العموم.

لقد تم عرضُنا على قضاة الصلح والجزاء الأسبوع الماضي باتهامٍ خاوٍ من أيّ مضمون، وبطبيعة الحال فإن قلق الرأي العام كان يلقي بظلاله القاتمة على الملف الخاص بنا، ولقد كانت الاتهامات الموجّهة إلينا لا تتحملها الضمائر ولا يمكن تفسيرها بالقواعد القانونيّة، فعلى سبيل المثال سجْنُ "هِدَايَتْ كَارَاجَا" مديرِ مؤسسة "سامان يولو" الإعلامية بسبب سيناريو مسلسل يعتبرُ خطأً تاريخيًّا فادحًا أحرج تركيا وفضحها أمام العالم بأسره، وعندما ألبسوا هذه القضية ثوبَ تهمةٍ من قبيل "تشكيل تنظيمٍ إرهابيّ وقيادتّه" اتّضح الظّلم أكثر.

ولا شك في أن القبض عليّ وتوقيفي تحت مراقبة الشرطة والقضاة لمدة مائةٍ وعشرين ساعة بسبب اتهام متعلّقٍ بمقالين وخبر صحفي يشير إلى حقيقة صادمة ستدخل سجلات التاريخ من أوسع الأبواب،

ولن ننسى أبدًا أننا وجّهنا أسئلةً إلى القاضي وقلنا له: "هل القضية تستند حقًا إلى مقالين وخبر؟" فرد علينا بالإيجاب، ففي الوقت الذي كانت فيه القضية صريحةً إلى هذا الحدّ وضعيفةً من الناحية القانونيّة فإن اعتراض النيابة على قرار إطلاق سراحي يؤكّد -مع الأسف- النظرةَ السلبية المتعلقة بالمحاكم المشار إليها.

أضف إلى ذلك التدخّل السفر لرئيس الجمهورية في عمل المحاكم؛ إذ أدلى بتصريح أمام الرأي العام فسّره العديد من خبراء القانون على أنه تدخل مباشر في عمل القضاء، الأمر الذي يجعله قد ارتكب جريمة قانونية وتدخل للتأثير على الحكم الذي سيصدره القضاء.

إن الملف واضحٌ وضوحَ الشمس، مهما فعلوا من أفاعيل ومارسوا من ضغوط؛ إذ إن ما قاموا به لا يرقى حتى إلى مرتبة الخيال، فالتهمة المادية صفر، والموجود هو عبارة عن سيناريوهات ملفّقة لا تتوافق في مستنداتها، فإذا كان الوضع كذلك فعلى القضاة الذين ينظرون في الدعوى ويرتدون ثوبَ القضاء ويجلسون على منصته أن يصدروا الأحكام بحسب ملف القضية.

لا يمكن أن نشهد قضاء عادلًا في محكمةٍ تصدر عنها الأحكام المسبقة فكيفَ إذا كانت المحكمة تُتَهَم أصلًا بأنه محكمة "تمّ تأسيسها لمشروع خاص"!؟

إن القضاةَ ملزمون بإصدار الأحكام بحسب الملف الذي ينظرون فيه ووفقًا للقوانين وضمائرهم، وإلا فإن الله سيُحاسبهم والتاريخ لن ينسى ما يصدرونه من أحكام.

"يعتمد النظام الحاكم في تركيا اليوم على طريقة لجأت إليها الأنظمة السابقة في أقدم حقب تاريخ تركيا وأكثرها ظلامًا. فهُم في البداية يختلقون أخبارًا لا أساس لها من الصحة ثم يصدرون تعليماتهم للنواب العموم بإعداد ملفات لهذه القضايا، وبعدها تنتقل القضية إلى المحكمة وسرعان ما يواصل "الإعلام المفتري" دعايته السوداء ليأسر عقول الناس".

هذه هي المؤامرة الحقيقية![1]

توجد خاصيتان أساسيتان لجميع التحقيقات التي تتولاها السلطات في تركيا منذ الكشف عن فضيحة الفساد والرشوة بتاريخ ١٧ ديسمبر/ كانون الأول (٢٠١٣م) ألا وهما:

١- تدمير جميع المعلومات والوثائق الملموسة ذات الصلة بفضيحة الفساد ومحاولة إلغاء ملف القضية تمامًا والتغاضي عنه.

٢- رفع دعاوى جديدة من أجل إلصاق التهم بـ"حركة الخدمة" من خلال مشاعر انتقام فظيعة والسعي للتستّر على "أكبر فضيحة فساد في تاريخ تركيا" عن طريق هذه الدعاوى الزائفة.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٥ يناير ٢٠١٥م

يعتمـد النظام الحاكم فـي تركيا اليوم على طريقة لجأت إليها الأنظمة السابقة في أقدم حقب تاريخ تركيا وأكثرها ظلامًا، فَهُمْ في البداية يختلقون أخبـارًا لا أسـاس لها مـن الصحة ثم يصدرون تعليماتهـم للنواب العموم بإعداد ملفات لهذه القضايا، وبعدها تنتقل القضية إلى المحكمة وسرعان ما يواصل "الإعلام المفتري" دعايته السوداء ليأسر عقول الناس.

إنهـم لا يجدون أدلة ملموسـة لإلصاق التهـم بحركة الخدمة منذ عام ولهذا تسيطر عليهم مشاعر الغضب ويواصلون نشر أخبارٍ مفبركة بواسطة وسـائل الإعـلام التي يسـيطرون عليهـا ما يفضـي إلى رفع دعـاوى ضد الحركة.

أضـف إلى ذلك أنهم ينطلقـون للبحث عن "مظلومين مفترَضين من خلال قضايا عرفها الجميع ونشرتها كل الصحف قبل سنوات ويسعون لإقناعهم حتى يصبحوا "مشتكين عما يسمون بـ'الكيان الموازي"، وكأنهم ليسـوا مـن كانوا يحكمـون البلاد ويمسـكون بزمام الأمور فيهـا حينها... بلاغات كاذبة، شهود زور، وشهود سريون أُجبروا على الافتراء...

إن التحقيـق الـذي فُتـح بحقي وحـق السـيد "هِدَايَتْ كَارَاجَـ" مدير مجموعـة "سـامان يولـو" الإعلاميـة أظهر للجميـع كيف أن هـذا النظام "الظلامي" يعمل بشكل طائش.

إن قلوبنـا تدمـي بسـبب الاتهام الـذي اختلقه أولئـك الذين يدعمون تنظيمًـا تنتشـر ادعـاءات بشـأن ارتباطـه بتنظيـم القاعـدة الإرهابي وذلك انطلاقًـا من خبر ومقالين وسـيناريو مسلسـل تليفزيونـي كُتبوا قبل خمس سنوات، وكأن هذه المواد التي نشرت قبل خمسة أعوام قد ظلمت تنظيمًا

مناصرًا لتنظيم القاعدة، فالمنطق الذي يسعى لاختلاق "تنظيم إرهابي" وهميّ من خلال هذه المواد الصحفية والدرامية التي لا يشوبها ولو عيب واحد من ناحية المعايير الصحفية والتليفزيونية هل يظن أنه لن يُحاسَب في المستقبل على نمط الصحافة الذي تُبيح كلَّ شيءٍ بما في ذلك نشر الافتراءات؟

إن الإعلام المقرّب من الحزب الحاكم هو من يحيك أكبر المؤامرات شناعةً في هذا البلد فما يكتبه وينشره هذا الإعلام تنقله السلطات الأمنية لتوظّفه في صياغة ملفات قانونية ومن ثم يبدأ المدعون العموم فتح تحقيق حول هذه الادعاءات، ولو كانت هناك موضوعية في هذه الأخبار المختلقة التي يصيغونها بناء على تعليمات ترِد إليهم وكانوا قد عملوا بقواعد كتابة الخبر واحترموا حق الرد واستندت القضية إلى معلومات ووثائق ملموسة بدلًا عن الشائعات لكان من الممكن أن نقدم تفسيرًا منطقيًا لتحرك النواب العموم بشأن هذا الملف، لكن الوضع ليس على هذا النحو بالمرة، فماذا يعني هذا؟ يعني أنه في الوقت الذي تَرْتَكِبُ فيه وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة جريمة من خلال الأخبار التي تختلقها فإن المسؤولين الأمنيين والقضائيين يُشاركونهم ويكونون هم أيضًا قد ارتكبوا جرمًا إذا بدؤوا عملية قانونيّة اعتمادًا على هذه الأخبار الملفقة.

عندما تعود الأمور في تركيا إلى نصابها الطبيعي ستتوقّف هذه العجلة لا محالة، ولا أدري حينها كيف سيُنقِذ الإعلام المحرّض نفسَه من القانون، ولكن يجب على موظفي الدولة أن يكونوا عادلين وأن تكون أقدامهم راسخةً وثابتةً في الحقّ ومع أصحاب الحقّ إذ إن مهمتهم هي

إدارة دولة القانون وذلك حتى يستطيعوا أن يستشرفوا آفاق المستقبل بشرف وعزة...

قبل فوات الأوان

نواجه اليوم في تركيا خطرًا محدقًا إذ إن أولئك الذين لا يرغبون في سماع أقل صوت معارض لهم قد أطلقوا لأنفسهم العنان لممارسة الضغوط المكثّفة على الجميع.

يسجنون فتًى يبلغ من العمر ستة عشر عامًا ويعتقلون صحفيّة لنشرها تغريدة عبر "تويتر" بشأن التحقيق في قضية الفساد ويداهمون مقرات الصحف والقنوات التليفزيونية ويشنون حملات على مقرات بعض الأحزاب السياسية لتعليقها لافتات ذات صلة بفضيحة الرشوة ويحاكمون مجموعةً من مشجعي فريق كرة قدم بتهمة التدبير للقيام بانقلاب ويطبّقون مادة "الاشتباه المعقول" على الجميع تقريبًا، الأمر الذي حوّل تركيا إلى سجن "شبه مفتوح".

وللأسف فإن قسمًا من الذين يقعون تحت التهديد يبدو أنهم لم يدركوا خطورة هذه القضية، فحرّيّة التعبير أصبحت في الحضيض، يضاف إلى ذلك أن هذا الخطر صار يهدّد الجميع، كما نشهد تعطيلًا لجميع المؤسسات والهيئات التي تغذي الديمقراطية في البلاد ما يجرف تركيا إلى السير في طريق "نظام الرجل الواحد".

يقدم لنا أصحاب القوة والسلطة حتى الحريات التي حصل عليها الشعب ولو بشكل ناقص خلال السنوات الماضية على أنها لطفٌ وإحسانٌ منهم، بيد أن أولئك الذين لا يهتمّون بما يحدثُ اليوم ويُدخلون أيديهم

فـي جيوبهـم ويصفرون ويبادرون إلى عدّ النجوم مـن أجل التغاضي عما يحـدث لا يسـتطيعون أن يدركـوا أن الحقوق والحريات الأساسـية تنهار واحدة تلو الأخرى.

لماذا؟

الأسـباب كثيـرة ولا حـدّ للحجـج والمعاذيـر، فهنـاك مـن يرجّـح السـكوت بسـبب خوفه والبعض الآخر يفضّل السكوت والانتظار مختبئًا تحت الطاولة حتى تتبيّن مجريات الأحداث، لن ألومهم فالتاريخ يسـجّل كلّ المواقف، ولا يكفي أن ينسى الإنسان عِبَر الماضي لكي يتيقن أن هذه الأيام ليست عابرةً بل عليه أن ينسى نفسه أيضًا حتى يتمكن من الانسلاخ عن مشاعر المسؤولية والتخلص من ضغوط واضطرابات ضميره...

الإعـلام التركـي يحمل عبئًـا كبيرًا فـي حقيبته، فهويتـه الأيديولوجية تجبره على أن يكون طرفًا في النزاع، ولهذا السـبب يركز على سـؤال "منِ المفعـول به؟" أكثر من سـؤال "ما الفعل ومنِ الفاعـل؟"، أي يروق للناس تحديد مواقفهم بالنظر إلى الشـخص الممارَس عليه الفعل ولو كان الأمر الممارس ظلمًا صريحًا، وترى هذه العقليةُ أن هناك من يسـتحقون الظلم ومن لا يسـتحقونه، فإذا كنتم لا تقفون معهم في الصف نفسـه تجدونهم يروّجون لفكرة "يجب شنْق البعض حتى تتنفس البلاد وتتحوّل إلى حديقة غنّـاء"، وعندما نختـزل القضية في هذه النقطة ينتشـر الظلم من مكان إلى آخر دون توقّف والجميـع تحاصره الضغوطُ من كل جانب.

لا يمكن للموقف الديمقراطي التحرّري أن يكون بحاجة إلى البيانات الملتوية التي تبدأ بكلمة "ولكن، إلا، غير..."، كما لا يمكن إظهار أيّ ظلم

بالمظهر الشرعي من خلال الاعتراضات التي تبدأ بعبارة "غير أن..."، وللأسف فإن الإعلام في تركيا يختبئ وراء حججٍ من قبيل "ولكن، غير أن" فيخفون خوفهم ويصنعون أقنعةً لأنفسهم، لكنهم في الحقيقة يختارون طريقًا للانتحار التدريجيّ، ذلك أن الظلم هو الحالة المتخطّية لنوبات الجنون ولا يمكن لأحد أن يتوقّع أين ستقف هذه النوبة، فهذا الحصار الظالم يبدأ من أبعد دائرة وسرعان ما يضيق نطاقه حتى يصل إلى أفراد العائلة الواحدة في أقرب دائرة ليقضي أصحابه على أنفسهم إن عاجلًا أو آجلًا.

تعاني تركيا اليوم مشكلة ضيق التنفّس حتى إن قلوب الناس تُضغَط وألسنتهم تنعقد، والسبب أن المناخ العام ملوّث، فمن يديرون البلاد يُسمّمون الحياة لأولئك الذين لا يُفكّرون مثلهم بالضبط، فنحن نشهد في تركيا اليوم شتى صنوف الإساءة والإهانة والضغوط، فإذا كنت تفكّر مثلهم فليس هناك من هو أفضل منك، ولكن إذا كانت لديك بعض الملاحظات في بعض القضايا حتى وإن كنت تفكر كما يُملى عليك فهذا يعني أنك في خطر، وإذا كانت لديك أفكار مختلفة تمامًا عنهم فلن يعترفوا لك حتى بحقّ الحياة، فترى فرق الرقابة المالية تهاجم مقرات عملك ويلصقون بك تهمًا غير منطقية ويستخدمون أشنع التعبيرات لوصفك، أضف إلى مداهمة فرق الشرطة لمنزلك لتنتظرك في النهاية قاعات المحاكم.

ورغم وضوح المسألة إلى هذا الحدّ تجد من يخرج علينا ويطلق الأحكام بكلّ صفاقة وكِبر من قبيل "ما خطبكم؟! ألا تكفي هذه الحرية الممنوحة لكم فتطلبون المزيد؟!".

تتوالى أكاذيبهم الواحدة تلوَ الأخرى، فما أن تنتهي كذبة حتى تلحق بها الأخرى، كما أن أنصار الحزب الحاكم في تركيا احتلّوا العالم الافتراضي على شبكة الإنترنت كالجنود المرتزقة، وهناك زمرةٌ من الذين ظهروا حديثًا ووصفوا أنفسهم بالصحفيّين يعتقدون أن الوساوس التي تنفثها الوحدات الاستخباراتية في آذانهم أخبارًا وتعليقات فيُطلقون التهديدات هنا وهناك ويلجؤون إلى التعليقات الاستفزازية.

في الوقت الذي وصل فيه ضيق التنفس إلى ذروته في ظلّ هذا المناخ الصعب نجد البعض لا يزالون يُخرجون دفاتر الحسابات القديمة من حقائبهم ويسارعون إلى إيجاد الحجج والذرائع لأنفسهم، فليكن كما يحلو لهم إلا أننا مضطرون لأن نقول إن السيارة لم تعد بها حقيبة للأمتعة ولا محرك للدفع وقد جرى فكّ إطاراتها منذ زمن بعيد وعجلة قيادتها سُرقت منذ وقت طويل ولهذا فلا يمكن أن نقطع مسافة بهذه العربة المدمّرة.

اليوم هو أنسب وقت للتضامن وبناء "صروح" الحرية بردود الفعل الديمقراطية وتوحيد صفوفنا في سبيل إقرار الحقوق والحريات الأساسية، ويجب على الجميع أن يتغلّب على رغباته حتى تستطيع تركيا تخطّي هذه الأمواج العاتية.

إن كانت تهمّكم سمعة تركيا حقًّا...

ظهر أمامنا مشهدٌ عقب الحملة التي شنّتها الشرطة على مقرّي صحيفة "زمان" ومؤسسة "سامان يولو" الإعلاميتين في إسطنبول يوم ١٤ ديسمبر/ كانون الأول (٢٠١٤م)، حيثُ يرجّح الإعلام التركيُّ الصمتَ في مواجهة

"الانقلاب" الذي قامت به السلطات ضدّ حرّية الصحافة لأسبابٍ مفهومة حتى إن بعضَ وسائل الإعلام يفضّل أن يبدي موقفًا محبّبًا للعقليّة التي شنّت حمسة الدهم على المؤسّستين الإعلاميّتين سالفتي الذكر.

كان هذا هو الخيار الأول في صبح ذلك اليوم وكانت أبعاد القضية مقلقة، بيد أن خبر الحملة ما إن أذيع في العالم حتى أفضى إلى ردود فعل كبيرة، وبدأت القنوات والصحف ومواقع الإنترنت ووكالات الأنباء العالمية تتابع هذا الحدث وتنقل إلى قرّائها ومشاهديها مدى ما وصلت إليه شراسة أولئك الذين احتموا بصلاحيات الدولة وسلطانها، ولا تزال وسائل الإعلام هذه تنقل الصورة إلى متابعيها.

لقد قلنا صباح ذلك اليوم: "لا تقدِموا على هذه الخطوة فهذا الظلم سيفضح تركيا أمام العالم"، ولكن هيهات! فالغضب يأسر العقل وإذا بدأ الظلم يلبس تاج العدل نشهد فضيحة لا مثيل لها...

لا يمرّ يوم إلا ونتلقى طلبات مقابلة تلفزيونية أو كتابة مقال من أكبر الصحف والقنوات التليفزيونية حول العالم، فنحن أمام شغف وتضامن مهنيّ في كلّ دول العالم من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى ومن أوروبا إلى أمريكا، ولقد تأثرنا كثيرًا بالتضامن المهني الغربي والاجتهاد العربي، وإذا كان الوضع كذلك فنحن من جانبنا (جميع المسؤولين بصحيفة زمان) بدأْنا نرحّب بالعروض كافّة، وهناك من لا يعجبهم هذا الوضع، فما هي حجتهم؟ حجتهم هي أننا نشتكي تركيا إلى الخارج حسب رأيهم؟

أرى أن هناك فائدةً في أن نذكّر الذين يعتقدون أن تركيا ستبقى حبيسة الدهاليز بسبب ضيق الأفق ببعض الأمور:

أولًا: لم يعد هناك شيء اسمه "الداخل والخارج" في العالم المعاصر اليوم، إذا شننتم حملة على المؤسسات الإعلامية في عصر الاتصالات ستقوم الدنيا ولن تقعد.

ثانيًا: إننا نكتب ونقول في أيّ مكان ونتحدّث عمّا نقوم به في تركيا، وأكبر مطالبنا هو إزالة المخاوف التي أعربنا عنها بصدقٍ إزاء الأخطاء التي تستهدف الحريات.

ثالثًا: يظهر العالم تضامنًا مع حرّيّة الصحافة دون أن ينسحق تحت أحكام مسبقة أو تُهَم لا أساس لها، فبدلًا من أن نشعر بالامتعاض جرّاء ذلك علينا أن نسأل أنفسنا لماذا نصير دائمًا أسرى للهواجس؟

رابعًا: هل خرجت صحيفة في تركيا لتقول: "تعالوا اكتبوا ما شهدتموه في هذه العملية لدينا في صحيفتنا" ولم نستجب نحن لدعوتها؟ أو أن أحدهم خرج علينا ليقول تعالوا عبّروا عن هذا الظلم الذي مررتم به على شاشاتنا"، ونحن قلنا "إننا عازمون على الحديث حول هذه القضية مع زملائنا من خارج تركيا فقط"؟ لم يحدث شيء من ذلك.

وأريد أن أقول شيئًا أخيرًا إلى أولئك الذين لا يعرفون أن الفصل بين الصحافة الداخلية والصحافة الخارجية يعتبر مصطلحًا قد عفا عليه الزمن: لا يمكن لأحد أن يدير دولة عن طريق غلق أبوابها في وجه العالم الخارجي وتحويلها إلى سجنٍ جماعيّ، ولو خرج علينا أحدهم ليقول "أنا أستطيع إدارة دولة كهذه" فلن يصدّق أحدٌ حولَ العالم مثل هذا الهراء،

فمَن يخرج عن نطاق القانون العالمي سيكون قد فضح نفسه في الداخل والخارج، وحينها اقرؤوا على هذه الدولة السلام.

وإذا كنا نريد ألا نعيش مصيبة كهذه مرةً أخرى، فعلينا أن نتّجه إلى مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية التعدّدية القائمة على المشاركة لا إلى الفساد والظلم والاضطهاد والقمع.

"إن علاقـات الدولة والفرد والمجتمع في تركيا لم تسـتقرّ بعد في مسـارٍ ديمقراطيّ وقانونيّ؛ وهو ما يسـتدعي بالضرورةِ السـؤالَ: ما الدولة، ما سـبب وجودهـا، ويخدمـة مَـنْ هـيَ مكلّفـة، ومِن أيـن يبـدأ وينتهي حـدُّ تدخُّلها في حياتنا؟".

إذا لم يدرك المظلوم ما تعرّض له، فكيف يكون الحال؟![1]

نقـل الكاتب الصحفي التركي "أُورْخَـانْ كَمَال جَنْكِيزْ (Orhan Kemal Cengiz)" قبـل عـدّة أيام حادثةً جميلةً تسـتوجب الوقـوفَ أمامها وإمعان الفكر فيها، حيث تمّ اسـتدعاء أحـد المواطنين الأتراك للإدلاء بأقواله في محكمة حقوق الإنسـان الأوروبية، كان ذلك في تلك الأيام المظلمة التي شهدت الكثير من حوادث إحراق القرى في جنوب شرق تركيا.

وأخـذ القضاة يسـألون هذا المواطـن البريء المظلوم: "هـل تعاملوا معك بصورة سيئة؟" وأجابهم المواطن الذي شهد أنواع الظلم كافّة "حاشا! لـم أر أيّ نـوعٍ مـن أنواع الظلـم؛ فأنا راضٍ عن تصرّفـات دولتي"، إلا أن هيئة المحكمة اندهشت من ردّ المواطن، لكنها سرعان ما أدركت الحقيقة بمجرّد توجيه أسئلة تفصيلية أظهرت الصورة الواضحة للموضوع، وبعدها

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٠ يناير ٢٠١٥م

أخذ المواطن يروي كل شيء بالتفصيل بدءًا من ملابسات اعتقاله بدون محاكمته أو تقديم أيّة أدلّة ملموسة لإدانته وكيف تمّ احتجازه في غرفة مكسّرة نوافذها لعدة أيام في عزّ الشتاء، وحينئذ بدأت تنجلي وتتكشّف صورة مشهد الظلم الأليم.

إن حال بلدنا يشبه الواقعة التي ذكرناها آنفًا؛ إذ بات الناس يتعرّضون للظلم والغدر والخيانة إلا أنهم عاجزون في معظم الأوقات عن إدراك الأعمال الوحشيّة والفظيعة الممارسة عليهم بسبب مشاعر التقديس والتخويف والترهيب المغروسة في عقلهم الباطن منذ أمدٍ بعيدٍ، ويبدو أن القيَمَ المغروسةَ في اللاوعي التي تقدِّمُ الدولةَ كأبٍ يسوّغُ ويبرّرُ البعضُ شدّها للأذن وصفعَها للوجوه، وهذه العقلية تدفع المواطن ليفكّر على النحو الآتي: "أليست هي الدولة! إن تضربِ المواطن فمن فرط حبّها له، وإن توبّخْه فمن فرطِ حنانِها عليه".

غير أن علاقات الدولة والفرد والمجتمع في تركيا لم تستقرّ بعد في مسارٍ ديمقراطيٍ وقانونيّ؛ وهو ما يستدعي بالضرورةِ السؤالَ: "ما الدولة، ما سبب وجودها، وبخدمة مَنْ هيَ مكلَّفة، ومِن أين يبدأ وينتهي حدُّ تدخُّلها في حياتنا؟" يرى بعض الأشخاص المعتوهين أن الدولةَ مثل الإله -حاشا لله- ولهذا قد نجد حِكَمًا وأقوالًا مأثورة لم ينزل الله بها من سلطان من قبيل: "لا تشرك مع الحكومة أحدًا"، لدرجة أنه وصل الحدّ إلى لجوئهم للحصول على الفتاوى المسوّغة لـ"قتل الأخ"؛ تلك التي شاعت في عصر الأمراء والملوك فضلًا عن تدمير الديمقراطية في علاقة الفرد والمجتمع بالدولة، وما هي النتيجة بعد كلّ ذلك؟ طبعًا ظلم مريع تتنوع ألوانه وأنواعه.

وفي الوقت الذي يشير فيه هذا الوضع المجانب للعقل والمنطق إلى عقلية الحكم أو الإدارة المعلولة بالتسمّم بالقوة والغطرسة من ناحية، من ناحية أخرى يكشف الغطاء عن الأفراد الذين لا يدركون حقوقهم الشخصية، ولهذا لا يتأسّس نظام شفاف عادل ونزيه، ولا تتسلم زمام الأمور في البلاد الحكوماتُ الخاضعة للمُساءلة والرقابة، وتُسدّ الأبواب على المؤسسات الرقابية الديمقراطية، كما أن المواطن لا يستطيع القول للذين يرتكبون جرائم الفساد والرشوة والاختلاس والتربح الفاحش وغيرها: "أنا زعيم هذه الدولة، إنك تزاول عملك بضرائبي، وأنت مضطر لاستخدام الموارد بصورة جيدة والانصياع لما ينصّ عليه الدستور والقوانين، ولا يمكنك تهميش أيّ شخص قطّ أو إحداث استقطاب بين أفراد المجتمع".

لا يتسنى للمواطن أن يراقب ويحاسب أعمال دولته؛ لأنه يفتقر إلى الوعي الضريبي، ولأن المعارضة -المتمثلة في الأحزاب والمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام- المنوط بها مهمّة متابعة ومحاسبة الدولة الطاغية تقفُ عاجزةً عن تفسير شرعيةِ وضرورة وجودها وإيضاح ثقافة وممارسات مساءلة الدولة بما فيه الكفاية، نجد أن حكوماتٍ منفلتةً تأتي إلى سدّة الحكم تباعًا.

وبالأمس كان بعضهم يكيلون المديح والثناء لـ"القادة العسكريين أصحاب الأمر والنهي في البلاد"؛ أما اليوم فنجد بعضهم يدافعون مستميتين عن نظام الاستبداد والقمع لمجرد أنه يستند إلى "صناديق الاقتراع" فضلًا عن أنهم يسوقون حججًا وذرائع "إسلامية" لإثبات صدق دعواهم.

بـالله عليكم! انظروا حولكم وأصيخوا السـمـع لأصـوات المظلومين قبـل أن يأتـي الـدور عليكـم؛ وعندهـا سـتتّضح لكـم الصـورة الحقيقية وسـترون أن الجميع قد تم تصنيفه حسـب توجّهاته وانتماءاته السياسـية والدينية، وتم إقصاؤه وتهميشـه في المجتمع، ولعل الجنون المشهود في التصنيفـات التي تمّ الكشـف عنها الأسـبوع الماضي يكفـي -بل ويزيد- لتوضيـح كيـف أن القضية تحولت إلـى حملة مطاردة الناس كمستشـفى مجانيـن تضـمّ جميع طوائف الشـعب، أي إن الحكومـة أصبحت تلصق التهـم بـكل مـن لا يتبنّى أفكارهـا ولا ينتمي إلـى مذهبها مثـل "القوميين واليساريين والعلويين... إلخ.

وأخيـرًا أتحـدى وأقـول إن كان هناك من يزعم أنه شَـهِدَ من قبلُ هذا القدرَ من الرقابة التعسّفية لموظفي الضرائب على المؤسسات والشركات فليخـرج علينا بشـجاعة وليقل ذلك أمام الجميـع، فالحزب الحاكم بات يهـدّد جميـعَ الذيـن لا يبيعونـه ولا يدخلون تحـت لوائـه وإمرته، ومن المسـتحيل ألا تتحـوّل هـذه المعاملة الشـنيعة لقضيّة كبيـرة يُحاكَم فيها العديدُ من البيروقراطيين أمام القانون وعلى رأسهم مسؤولو وزارة المالية.

"نحن أمام شكل من أشكال الإدارة يعتمد على التعسفية وينقاد لرطانة البلطجة الجوفاء، فأين المعايير الديمقراطية؟ ألغي العمل بها منذ زمن بعيد، وأين المبادئ القانونية؟ وضعوها في الثلاجة".

هذه الطريقة في الإدارة غير صالحة حتى لإدارة قرية[1]

أطرح سؤالًا بسيطًا جدًا: ما هو المعيار الذي يعتمده حزب العدالة والتنمية في إدارة دفّة الحكم في تركيا؟ أهو الدستور؟ أم القوانين؟ للأسف، فالحزب لا يدير البلاد وفق أي من المعايير المذكورة!

نحن أمام شكل من أشكال الإدارة يعتمد على التعسّفية وينقاد لرطانة البلطجة الجوفاء، فأين المعايير الديمقراطية؟ ألغي العمل بها منذ زمن بعيد، وأين المبادئ القانونية؟ وضعوها في الثلاجة، حسنًا؛ فعلى أساس أي معيار أو مبدإ يدار هذا البلد الجميل؟ طبعًا يدار وفق رغبات السادة واللوردات وأبنائهم ونوبات غضبهم وأطماعهم وما إلى ذلك من شهواتهم!

إليكم بعض الأمثلة التي تجسّد ما أقوله: يخرج أعلى مسؤول بالدولة، رئيس الجمهورية "رجب طيب أردوغان"، في جولة إفريقية، ويطلب ممّن التقاهم من المسؤولين المحلّيين إغلاق المدارس التركية العاملة هناك، ثم يعدهم ويمنّيهم بقوله: "أغلقوها لنفتح مدارس جديدة بدلًا عنها"، فبأي حقٍّ يقول ذلك؟ أليست هناك مسؤولية قانونيّة تترتّب على توليه

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٧ يناير ٢٠١٥م

أعلى منصب في الدولة؟ وإلى أي صلاحيّات منصوص عليها في الدستور أو القوانين تستند حتى تذهب إلى هذه البلاد البعيدة وتطلب من مسؤوليها إغلاق هذه المدارس التي بذلت الجمعيات المدنية الخاصة أقصى ما بوسعها لإقامتها من أجل أبناء هذه البلدان؟

«قصاصة الورق» المحظورة

يا له من وضعٍ مأسوي أن يفكّر رئيس الوزراء أو أعضاء حكومته بالمنطق نفسه! أيُّ قانونٍ يُعطي الحقَّ لموظّفٍ مهما كان مركزه أن يُضيّع جهودَ أحد المواطنين؟ أيّ معيار وأيُّ إنصافٍ وأيُّ اعتقادٍ وأيُّ ضميرٍ هذا؟!

كنّا نشهد احترامًا للقانون والنظام العام -إلى حدٍّ ما- حتى في أيام الانقلابات العسكرية؛ فعلى الأقل كانوا يحترسون من الخروج عن الحدود القانونية، وللعلمِ؛ فإنّ المشكلةَ لن تُحلَّ بأن يقول السيد أردوغان "أنا لستُ رئيس جمهورية عاديًا"، لأنّ الطرف المقابل سيردّ على الفور بقوله "وأنا أيضًا لستُ مواطنًا عاديًا"، ثم ما يلبث المواطن أن يستخدم حقّه الديمقراطي الأساسي، أي لا يصمت أبدًا!

نعيش في تركيا حاليًّا حالةً من الترهيب التمييزيّ، إنّهم يهدمون جدران المدارس المتّهمة بقربها من حركة الخدمة ويفكّون لافتاتها، ويرسلون المفتّشين ليقوموا بعمليّات دهمٍ ضدّها، فما معيار هذه العملية؟ المعيار هنا الحسد والحقد الذان يعصفان بداخل أصحاب الأطماع ويأكلان قلوبهم كما تأكل النار الحطب مما ينتج عنهما عمليّةُ إقصاءٍ تهزّ الضمائر.

هنـاك وجه آخر للصورة: على سـبيل المثال، يصـرخ أحد المواطنين بعدمـا صـودرت أرضه عقب قيام السـيد بـلال؛ نجل الرئيـس أردوغان، بعملية استكشـاف لها، فينقلون ملكية منشـأته التي تبلـغ من العمر سـبعةَ عشـر عامًا ذاتَ صباحٍ إلى بلال أردوغـان تنفيذًا لحكم محكمة، فكم من قطع الأراضي والمنشآت نُقلت ملكيّتها إلى الأبناء والأصهار وأصدقائهم (عبر الأوقاف والجمعيات)؟ فإذا كان هناك من يعرف تفاصيل هذه العملية فليتفضّل وليخبرنا وفق أيّ معيارٍ جرت هذه العملية؟

صرخـتْ أمـام عدسـات الكاميـرات أمُّ علـي إسـماعيل الـذي قتلته الشـرطة: "هـل كان يجـب أن تكون نفسُ ابني رخيصةً إلـى هذه الدرجة؟ هـل هـذا عدلكم؟!"، إنّ هذه الأم الثكلى لم تسـتطع أن تنظر إلى مشـهد ضرب ابنها رغم مرور وقتٍ طويلٍ على ذلك.

امتلأت عيناي بالدموع لما رأيتُ هذه الأمّ ثكلى على فراق ابنها، فأي أم تستطيع أن تنظر إلى مشاهد قتلِ فلذةِ كبدِها؟ أليس من الغرابة والعجب وعدم إحقاق الحق أن تكون عقوبةَ القتل المشؤومة هذه هي السجن عشرَ سـنوات بينمـا تُطالـب النيابة بحبـس الصحفية "صدف كَابَـاشْ (*Kabaş*)" خمس سـنوات بسـبب تغريدة نشـرتها علـى موقـع التواصـل الاجتماعي "تويتر"!!؟ خمس سنوات من السجن لتغريدة على "تويتر"، وعشر سنوات من الحبس لارتكاب جريمة قتل! ما هذا!؟ كتبت الصحفية "كَابَاشْ" عبارةً مثيرةً على "تويتر"؛ إذ قالت: "كما أننا نذهب للاستجواب كذلك فليذهب بلال أردوغان إلى النيابة للاستجواب" فيا للعجب والأسف؛ كانت عقوبة هذه التغريدة السجنَ خمس سنوات!.

إن القضيـة ليسـت لها علاقة ببـلال، الذي أعلنه البعـض وليًا للعهد، أو حتـى بوالـده الرئيس أردوغان، بل إن ما يدمـي القلوب هو أن القانون يسـري على أصحاب النفوذ والسـلطة بشـكل مختلف عما يسري به على الأشخاص العاديين!

مـا إن ظهرت المحاضر الرسـمية الخاصة بالشـاحنات التابعة لجهاز الاسـتخبارات الوطني التركي حتى أصدرت المحكمة حظرًا في منتصف الليـل، يـا الله علـى حـال مـن نشـروا "الوثائق السـريّة"! وقد خـرج نائب رئيـس الوزراء "بُولَنْتْ آرِينْـجْ (*Bülent Arınç*)" ووصف هذه الوثائق بأنها "قصاصـات ورق ، طالمـا أن هذه الوثائق عبارة عـن قصاصات ورق، إذًا فلماذا يُفرض حظرٌ بحكم محكمةٍ على نشرها!

كان رئيـس هيئة أركان الجيش التركي الأسـبق "إِيلْكَرْ بَاشْـبُوغْ (*İlker Başbuğ*)" أطلـق الوصف نفسـه (قصاصات ورق) علـى وثيقة من الوثائق عندما كان في منصبه، ولا تنسـوا أن هناك أشـخاصًا اعتُقِلوا وسُجِنوا حتى دون أن تكـون هناك أي "قصاصات ورق" تدينهم، وهو ما يعني أنه عندما تخـصّ القضيّـةُ شـخصيّةً مرموقةً بالدولـة تتحوّل أكثر الوثائـق قيمةً على الفـور إلـى "قصاصات ورق" عديمةِ الأهميـة، فالدولة هي الدولة القديمة التي لم تتغيّر، والعقلية هي العقلية السابقة التي لم تتبدل، أين تصريحاتهم التـي صدّعـوا بها رؤوسـنا عندمـا كانوا يقولـون: "لن يكون هنـاك قانون للسادة واللوردات، بل ستكون سيادة للقانون"؟!

لقـد أصـدروا تعليماتهم لمنـع التحقيقات في ملفات الفسـاد بالرغم من وجود عشرات المعلومات والوثائق والمستندات القانونية، كما أغلقوا البـاب عـن طريق ممارسـة الضغوط أمم إحالـة ملفات الـوزراء المقترنة

أسماؤهم بالفساد إلى المحكمة الدستورية العليا، إن الذين يقدّمون ما سوّده رجل الأعمال الإيراني "رضا ضراب" على ورقةٍ أو قُلْ على "منديل" في فندق كـ"دليل" ثم يحاولون سلخَ قانونيّة كونه دليلًا ملموسًا ويُروّجون أنه غيرُ صالحٍ للاستنادِ إليه في التحقيق؛ نراهم يصدرون الأحكام جزافًا على مكافحي الفساد من الشرطة والمدعين العموم دون أن يكون هناك أيُّ دليلٍ ملموس، فلماذا؟!

كانت المحكمة قد أصدرت حكمًا يخصّ المنشأة المخصّصة لوقف الصحفيّين والكتّاب الأتراك، وأوقفت الإجراء التعسّفي المتّخذ ضدّها، لكن هناك بعض الأشخاص الذين يدّعون أنهم مسؤولو المديريّة العامة للأوقاف لم يسمحوا بتطبيق هذا الحكم. بل إنهم لجؤوا إلى استخدام القوة الخشنة لمنع ذلك، ومن ثم يخرجون قائلين: "لا نعترف بحكم المحكمة"، وهل بقيت أية جدية للحكومة كي تستطيع أن تقول لهؤلاء: "العفوا من أنت حتى لا تعترف بحكم المحكمة؟"، ولا يخفى على أحدٍ كيف وصلنا إلى هذه المرحلة.

ألم يقل من يحكمون تركيا بشأن انتخابات المجلس الأعلى للقضاء "يمكن أن نعلن أن هذه الانتخابات غير قانونية إن لم تسفر عن النتائج التي نريدها"؟ ألم يقل رئيس الجمهورية أردوغان عقب رفع الحظر الذي كان مفروضًا على موقع "تويتر": "لا أحترم قرار المحكمة الدستورية"؟ ألم يقل وزير الداخلية عندما كان يعمل مستشارًا "لا داعي لحُكْمِ المحكمة، اكسروا الباب وألقوا القبض على ذلك الرجل... فلا تخافوا من النيابة، فإن استلزم الأمر سنصدر قانونًا يحميكم من توجيه أي اتهام لكم"؟

تعليق العمل بالدستور في تركيا

نأمل أن يعتبرَ أولو الألباب من الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة "ديار بكر" الواقعة جنوب شرق تركيا: تقطع شركة توزيع الكهرباء والتي تُسمّى "دَدَاشْ (*DEDAŞ*)" الكهرباءَ عن مبنى البلدية، فتردّ البلدية بحفر خنادق عند بابين من أبواب الشركة وتتخذ قرارًا بـ"تشميع مجاري المياه غير القانونية' التابعة لشركة الكهرباء، وتقول رئيسة بلدية ديار بكر "جولتان كيشاناك (*Gültan Kışanak*)": 'إن شركة الكهرباء "دَدَاشْ" حينما قطعت الكهرباء عن مبنى البلديّة فعلت ما يوازي قطع الطريق، فلذا نحن نعاقبهم بتشميع مجاري مياه شركتهم غير القانونية ونحفر حولهم الخنادق".

هذا ما فعلته مدينة ديار بكر، فهل ستسكت مدينة "مَارْدِينْ (*Mardin*)" المجاورة لها؟ بطبيعة الحال لا، فردّت بلدية مردين على قطع شركة "دَبْسَاشْ (*DEPSAŞ*)" لكهرباء المضخات المسؤولة عن ضخّ مياه الشرب بالمدينة بحفر خنادق أمام مباني الشركة بعدما أعلنت أن هذه المباني "بُنيت بشكلٍ مخالفٍ للقانون وبدون تراخيص"، وهناك أحكام صادرة عن المحكمة، لكن أحدًا لا يضعها في اعتباره.

ويمكن أن نسرد مئات الأمثلة من هذا النوع، نرى جميعًا أنه لم تعد هناك ثقة في القانون في تركيا، وكان الكاتب "طه آكيول (*Akyol*)" قد وجّه انتقادًا ذا مغزًى إلى المجلس الأعلى للقضاء يتعلّق بكثرة تعيين العاملين في السلك القضائي في مدّة قصيرة؛ إذ قال: "لقد انتهك المجلس الأعلى للقضاء اللوائحَ الخاصّة به"، وهو محقّ في ذلك وهو لا يُعتبر واحدًا من أبرز الكتّاب الأتراك فحسب، بل هو -في الوقت نفسه- قانونيٌّ ثابتٌ على مبادئه لم يفقد موضوعيّته في أيّ وقتٍ قطّ، فنداؤه هذا موجَّهٌ لإنقاذ

القانـون في تركيا، وفَوَرَانُـه هذا من أجل إقرار العدل فقط، فهل يمكن أن ننظـر بعيـن التفاؤل إلى عاقبـة تركيا إذا لم يراعِ حتى القانونيون الدسـتورَ والقوانين المعمول بها؟

للأسـف، فـإن انتهاك القانـون أصبح عادةً ونظامُ الشراسـة طريقةً في الحكم، لقد علّقوا العمل بالدستور، وجعلوا القوانين تحت أقدامهم، فإذا انتهك القائمون على حكم البلاد القوانين باستمرار وانتشرت التعسّفيّة في كلّ مجالات الحياة ألا تتشوّش الأذهان وتتألم الضمائر؟

إذا أردتـم أن تحكمـوا حتى قرية فعليكم أن تتبعوا قانونًا محدّدًا، وإذا رغبتم في إدارة الوضع على حسـب هواكم، فلا شـكّ في أنكم ستضعون أنفسـكم محلّ تسـاؤل باسـتمرارٍ، إن نظام العدل هو الذي يُحيي الدول، وهو مكلَّف بالمسـاواة بين المواطنين كافّـة، وما يخالف ذلك يُعتبر ظلمًا بيّنًا لا يمكن أن تعمّر البلاد وتنهض به...

عملية فضْح تركيا أمام العالم

يعانـي رئيـس الـوزراء التركي "أحمـد داود أوغلو" وبعض مسـؤولي حـزب العدالة والتنميـة حالةً من الكآبة تُدمي القلـوب، ففي الوقت الذي يشـدّدون فيـه على فكـرة "الكيان المـوازي" بشـكلٍ غير متّـزنٍ ومخالفٍ لمبـادئ الحـقّ والحقيقـة، فقط من أجـل إرضاءِ مَنْ في القصر الرئاسـي، نشهد تنفيذ إجراءاتٍ متتالية من شأنها فضْح تركيا أمام العالم بأسره.

أذكر على سـبيل المثـال أن جميع التصريحات التـي يُدلي بها "داود أوغلو" بشأن حرية الإعلام هي بمثابة "فضائح" بكلّ ما تحمل الكلمة من

معانٍ لأنها ليس بينها وبين الواقع أدنى علاقة، ولهذا السبب فهو غير قادر على إقناع العالم.

تسعى السلطة الحاكمة في تركيا إلى فرض التمييز القسريّ والإقصاء وتكميم الأفواه على الإعلام بوتيرةٍ لم نشهد مثلها من قبل، فمَن سيقتنعُ بوجود حرية إعلام في تركيا عبرَ بعض التصريحات "الوردية" الخيالية في وقتٍ تتعرّض فيه المؤسّسات الإعلامية كافّة لحملاتٍ شرسة وضغوط كبيرة؟! الوضع واضح للعيان!

هل بمقدورهم إقناع أوروبا بأبسط وقائع التمييز الإعلامي التعسّفي التي تحدث في تركيا؟ مَن سينخدع بهذه اللعبة الرخيصة؟ لم يتورّعوا عن قول كل شيء عندما كان العسكر يقومون بذلك، لكنهم اليوم يفعلون ما هو أقبح من ذلك، ومِن أجل ماذا؟ من أجل لا شيء!

وهذه هي الأزمة الأخيرة: تعدّ حزمة قوانين جديدة لعرضها على البرلمان، نعرف أن رئيس الوزراء "أحمد داود أوغلو" قال: "لن يكون هناك حزمة قوانين بعد اليوم"، ذلك أن نائبه "بُولَنْتْ آرِينْجْ" قال: "لا نسعى لإدراج مصطلح "حزمة القوانين" في أدبيّات التشريع التركي، بل سنلغي هذا من أدبيّاتنا، وآمل ألا تروا مشروع قانون يتضمّن العديد من المواد، فهذه تعليمات السيد رئيس الوزراء".

لا يُعرف مَنْ وكيف يحكم تركيا! فإن الأرنب الذي أُخرج في الدقيقة الأخيرة من القبّعة معلومٌ للجميع: توسيع نطاق المحظورات المفروضة على الإنترنت بحجة "الأمن القومي"، فالحكومة قادرة بشكل أكثر راحة عن أيّ وقتٍ مضى على "إغلاق مواقع إليكترونية بالكامل"، هذا فضلًا

عن أن باستطاعتها إصدار قرار بالحظر دون الحاجة إلى حكم قضائيّ، وسيكون بمقدور الوزير ورئيس الوزراء إصدار قرار إغلاق أيّ موقع خلال أربع ساعات، ليعرَض القرار على القاضي للموافقة عليه في غضون أربع وعشرين ساعة، ويبدو أن هذا يتناسب مع أكثر وسائل الإعلام "حريةً" حول العالم.

آه يا أستاذ "أحمد داوود أوغلو" آه! لقد استمعت إلى عَقْدِكُمُ المقارنةَ بين الآلة الكاتبة والإنترنت مرّاتٍ عديدة عندما كنت تقول: "لما كنت أكتب رسالتي على الآلة الكاتبة، كان "حسني مبارك" رئيسًا لمصر، وعندما ظهر موقع فيسبوك كان مبارك لا يزال في منصبه، غير أنه لم يتحمل ظهور تويتر"، فهل تتذكّر تصريحاتك في الماضي بحزن عندما تحظر موقع "تويتر" الآن؟

يَستخدم مَن يحكمون تركيا إدارتهم في طريق زيادة وطأة القبضة الأمنية وليس في طريق الحرية، لتزيد ميولهم الاستبدادية للمحافظة على الوضع الراهن، أما عامة الشعب فيشتاقون إلى الشخصيات التي رسمت صور رجل فكر بفضل انفتاح فكرها ومواقفها التحرّريّة ومنطقها السديد، فهل بأيدينا ألا نحزن على ما آلَ إليه حالُنا؟ إنهم لا يفضحون أنفسهم فحسب، بل يفضحون تركيا أيضًا!

"عندما تبين تورّط بعض عملاء الاستخبارات في جرائم أصدروا قانونًا خاصًا وربطوا التحقيق معهم بشرط تصريح خاص، واعتبر البعض ذلك مخرجًا لهؤلاء؛ أجل، صحيح يمكنهم إنقاذ أنفسهم لبعض الوقت من خلال هذا النوع من القوانين، بيد أن الجريمة ستظل جريمة على الدوام، وستظل تلازم المجرم كظله ويخيم عليه كالكابوس في يوم من الأيام"

لماذا تخافون ما دمتم لا ترتكبون الجرائم؟[1]

أرجو منكم أن تُلقوا نظرةً على مواد القانون التي يناقشها الرأي العام في تركيا منذ أشهر فسترون أن أغلبها يهدف إلى إلغاء تصنيف جريمة ما ضمن الجرائم تفاديًا للعقوبة المنصوص عليها في الدستور أو القوانين، إذ يريدون إنقاذ الناس الذين تمّ دفعهم ليكونوا "مجرمين" عن طريق الحُزم القانونيّة الجديدة، وهذا يعني أن الفريق الذي يحاول تنفيذ عملية الإنقاذ هذه يعرف الجريمة المرتكبة حاليًا ويعرف كذلك مرتكبيها، لكن هل يمكن لجهاز الدولة الذي فككوه قائلين "إن لم تكن هناك قوانين فاستحدِثْها" أن ينقذَ أولئك المتآمرين وأصحاب المكائد بهذه الطريقة الغاشمة؟ بالطبع لا! لا يمكن! والسبب أن مَن يرتكب الجرم ومَن يحرّض عليه يخضعان بالضرورة يومًا ما وبصورةٍ حتمية للمحاسبة والمحاكمة.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣ فبراير ٢٠١٥م.

إن محاولـة الحـزب الحاكم في تركيا إغراق "بنك آسـيا" أمرٌ مخالفٌ للقوانين، ولا شـكَ في أنه ارتكب جريمةً كلُّ من ألقى بيانًا متهوّرًا بشـأن هـذه القضيـة، وأذاع هـذه الادعاءات غير المعقولة على شاشـات التلفاز، ونشَـرَ الأخبار والمقالات من أجل إغراق بعض المؤسّسـات، وأجبر بنكًا علـى الإفلاس من خـلال إجراءات مخالفة للقانون، فمن ارتكبوا الجرائم بشـكلٍ متهوّرٍ فـي الماضي يبحثـون اليوم عن حيلة للخـروج من المأزق الذي وقعوا فيه.

إنهـم لا يحاولون تبرئة الإجراءات والممارسـات غيـر القانونية لهيئة الإشـراف على العمل المصرفي وهيئة سـوق المال فقط من خلال قانون رأس المـال الجديـد، وإنما يحاولون تبرئة الإعلام المؤيد لهم وللحكومة أيضًا، فالذين مارسوا الضغوط على كبار الموظفين، والذين خضعوا لهذه الضغـوط، والذين نشـروا أخبـارًا متضاربـة ومفبركة، كل هـؤلاء ارتكبوا جرائـم ولا يمكـن أن ينقذهـم أيُّ قانون من قبضة العدالـة ولن يغفرَ لهم التاريخ كذلك.

أذكـر مثالًا آخر: لقد أجروا تحقيقات قضائيّة وإدارية في جهاز الأمن عقب الكشـف عن فضيحة الفساد والرشـوة من أجل أن يستطيعوا تصفية بعض الكوادر، وقد أطلق سـراح الأغلبية الساحقة ممن مثلوا أمام القضاء بالرغـم مـن الاسـتعراض والضجّـة التي أثاروهـا أثناء عمليـة الاحتجاز، أمـا المعتقلـون منهـم فينتظرون المحاكمـة لعدم كتابة لائحـة الاتهام إلى الآن، والذيـن نحّـوا مبـدأ "القاضي الطبيعـي" جانبًا وعلّقـوا العمل بنظام العدالة عندما فشلوا في الوصول إلى النتائج التي كانوا يرجونها رغم كل الضغوطـات التي مارسـوها على العاملين بالسـلك القضائـي بادروا هذه

المرة إلى فرض غرامات من خلال تحقيقات إدارية، ويعرف الجميع عيانًا بيانًا مَن الذي يدفع المفتشين لهذا وكيف يُفعل ذلك، ولا حدّ ولا حساب للعقوبات الجائرة، وقد ظهر في العديد من التقارير أن هذه العقوبات سياسيّة وليست قانونيّة وأن المفتّشين تجاوزوا صلاحيّاتهم وصاروا يتصرّفون كالمحاكم.

ماذا يعني هذا؟ يعني أن عدم الاعتراف والالتزام بالقوانين والنظام أدى إلى إشراك منفذي الأوامر في الجرم، والآن يبحثون عن طريقة لحمايتهم، فيوزّعون عليهم ألقابًا، ويقدمون لهم مناصب تصونهم، ومن الواضح ما هو سبب كون معظم مدراء الأمن المعيّنين مؤخرًا من المفتشين، وهل تظنّون أنه عندما تعود المياه إلى مجاريها لن يحاسَب مَن ارتكبوا جرائم إضافةً إلى مَن كلّفوهم بذلك؟

لا يمكن أن تُنسينا الموادُ الوقائية التي وضعوها في الحزمة الأمنية أولئك الذين ارتكبوا الجرائم في حقبة انتُهكت فيها كل القوانين.

تبرئة المتهمين في تركيا بحزم القوانين

ظهر أننا على أعتاب مرحلةٍ جديدة في الوقت الحالي من خلال رسالة أرسلها أحد مديري الأمن إلى الكاتب بصحيفة "يني جاغ (*Yeni çağ*)" التركية "أحمد طاكان"؛ إذ ينقل مدير الأمن جميعَ التفاصيل الخاصّة بأحد الاجتماعات مِن اسم المكان والمشاركين ومواد الأجندة وما إلى ذلك، وتُظهِر الفكرة الرئيسة التي تم التوصل إليها في ختام الاجتماع أن الدولة تستعد لتنفيذ سيناريو مرعب، إذ يؤكّدون لمجموعة من مديري أمن من الدرجة الثالثة والرابعة بلغ عددهم خمسةً وأربعين شخصًا اختيروا

من داخل جهاز الشرطة أن مفاوضات السلام الخاصة بالقضيّة الكردية قد وصلت إلى طريق مسدود وأنه وقع الاختيار على نوع من الكفاح "الدمي". ويفيدون بأن التعيينات الجديدة تستهدف تحقيق هذا الهدف ويشرحون المهام الجديدة للشرطيين الأربعة والخمسين ويصدرون لهم تعليمات بـ"الهجوم الكاسر دون هوادة"!

ويَرِدُ في هذه الرسالة التي تتحدّث عن هذا السيناريو المخيف مَن ترأس الاجتماع ومَن شارك كمحاضر، وقد حضر الاجتماع عددٌ من المسؤولين الأمنيين الذين جاء في مقدمتهم مساعد مدير الأمن "مصطفى جُولْجُو (*Çulcu*)" وسائر مساعدي مدراء الأمن الآخرين، ومسؤولو وحدة مكافحة الإرهاب والاستخبارات والقوات الخاصة ومكافحة التهريب وغير ذلك، كما ترد أسماء مثل المدير العام للأمن "جلال الدين لكاسيز" ومساعده "زكي تشاتالكايا".

لقد كتب "طاكان" كل هذه التفاصيل يوم ٢٥ يناير/كانون الثاني (٢٠١٥م)، ولم يأتِ أيُّ ردٍّ رسميّ إلى اليوم؛ إذ لا نرى من يولي اهتمامًا لهذا الادعاء المفزع حتى أولئك الذين يجلسون على طاولة المفاوضات مع الدولة ويتساومون معها في شأن "القضية الكردية" و"مفاوضات السلام"، أليس الأمر عجيبًا ومثيرًا؟ فهل يتورّط المسؤولون الأمنيون في أحداث ظلاميّة قائلين: "إنقاذ الوطن بين أيدينا" كما كان الوضع في تسعينات القرن الماضي؟ وإن تورطوا مجدّدًا في مثل هذه الأحداث فمن ذا الذي يحميهم؟ كيف يمكن لمن يصدرون تعليمات قائلين "لا داعي لحكم قضائي، اكسروا الباب وألقوا القبض على ذلك الرجل... ولا تخافوا فإذا استلزم الأمر سنضع حتى قوانين جديدة لنفي وصف التهمة

عنكم..."، ويساهمون بذلك في تنفيذ إجراءات مخالفة للقانون، نعم كيف يمكنهم أن ينقذوا أنفسهم ويحموها، ناهيكم عن أن يحموا أناسًا آخرين؟

عندما تبين تورّط بعض عملاء الاستخبارات في جرائم أصدروا قانونًا خاصًّا وربطوا التحقيق معهم بشرط تصريح خاص، واعتبر البعض ذلك مخرجًا لهؤلاء؛ أجل، صحيح يمكنهم إنقاذ أنفسهم لبعض الوقت من خلال هذا النوع من القوانين، بيد أن الجريمة ستظل جريمة على الدوام، وستظل تلازم المجرم كظله ويخيم عليه كالكابوس في يوم من الأيام.

لا يمكن لأيّ مسؤول أن يصدر أوامر مخالفة للقانون وفق القوانين المعمول بها حاليًا، وإن أصدروا فليس من الواجب على الموظفين تنفيذُها، فاستصدار أصحاب القرار القوانينَ بشكل متلاحق ومحاولتُهم تبرئةَ المتّهمين من خلال الحزم القانونية وهم تسيطر عليهم مشاعر الخوف والهلع لهو أكبرُ دليل على أن ما يقومون به يعتبر جريمةً يعاقبُ عليها القانون، ولو لم تكن جريمةً لما كانوا قد شعروا بهذا القدر من الخوف والرعب.

"ما هي العلاقة المشبوهة التي تورطتم فيها بشأن الأموال والنقود حتى تفكرون أنكم لن تجدوا حتى شخصًا شريفًا لتعيينه في شُعَبِكم بالمقاطعات عند صدور قانون الشفافية؟!" معنى ذلك أن شبكةً من العلاقات المتداخلة التي سيطرت على جميع طبقات السياسة كالأخطبوط لوّثت الأجواء لدرجة يستحيل في ظلّها أن نحلم بتركيا نظيفة وشفافة!".

ما نوع الجريمة التي ارتكبتموها حتى...[1]

عقد رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو اجتماعًا أثار ضجّةً كبيرة في البلاد وكان موضوعه في غاية الأهمية ألا وهو "حزمة الشفافية"، في الواقع كانت حملة تستحق أن نصفّق لها لأنها تجري في وقت وصل فيه الفساد والرشوة والسرقة إلى الذروة.

يظهر "داود أوغلو" خلال الاجتماع موقفًا صارمًا ويقول: "هذا الأمر قد قُضي اعتبارًا من هذه اللحظة"، وأنا واثق من أن كلّ متابعٍ لـ"التلوّث" الذي أصاب السياسة التركية يتنفّس الصُّعَداء ويدعم هذه الخطوة الميمونة بكل وجدانه، ذلك لأن هذه الحزمة المقترحة من قبل "داود أوغلو" تفرض على السياسيين "إقرار الذمة المالية"، وتطالب بإجراء تعديلات عمرانية جديدة لمنع تحقيق مكاسب غير مشروعة واستغلال للسلطة والمتاجرة بمكتسبات الشعب وما إلى ذلك من الأمور المخالفة للقانون.

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٠ فبراير ٢٠١٥م.

لكن للأسف فإن انهيارًا جليديًا ضخمًا بكتلة كبيرة أصاب حزمةَ الشفافية قبل حتى إن يُفتَح غلافها، وذهبت كلُّ الخطابات أدراجَ الرياح، والذي يزيد الطين بلةً هو أن كل ذلك يحدث بفضل إنسانٍ يحمل صفة "رئيس الجمهورية"، إذ عاتب أردوغان نواب حزب العدالة والتنمية الذين قدموا إلى القصر الرئاسي وقال لهم: "لم يكن هذا وقتًا مناسبًا لتمرير حزمة كهذه"، فلم يستطع أن يتجرّأ أحد من عشرات النواب الذين كانوا أمامه ليقول له: "إن لم يكن الآن فمتى إذًا يا مولاي؟ فالأراجيف والأوساخ انتشرت في كلّ أنحاء البلد!".

لم يستطع أحد منهم أن ينبس ببنت شفة أمام الرئيس الذي شرح حكمتَه (!) في هذا الأمر، إذ قال: "لو أنزلتم إجراء إقرار الذمة المالية إلى مستوى حكّام الولايات والمقاطعات لما وجدتم أحدًا يقوم بهذه المهام".

ليخرج علينا أحدهم وليقل أن هذا "كَذِب"!

علينا أن نتوقف في هذا المقام ونفكّر جيدًا، أقسم بالله أن الدماء تجمدت في عروقي وأصاب روحي الضجر وانقبض قلبي عندما قرأت هذه الجملة، وددت لو أن الدائرة الضيقة الملكية (!)، التي تدقّق حتى في التغريدات المنشورة على "تويتر" بحذافيرها، وترفع الدعاوى ضد أصحابها، وتعد أجوبةً على تلك الادعاءات الواردة فيها خرجت علينا فتكذّب هذا الادعاء الذي سردته أعلاه، لتقُل إن هذا "كَذِب"، ولتخبرنا بأن كارثة "التلّوث" هذه لن تنزل حتى مستوى رؤساء الولايات والمقاطعات، ولتقل لنا إن هذه الجمل ما هي إلا محض كذب وافتراء، صدقوني لو كانت قالتها لكنت قد سُررتُ، لكن شيئًا من هذا القبيل لم يحدث؛ إذ لم يخرج علينا أحد ليكذّب أو يوضح أو يصحّح!

فإذا كان الأمر كذلك، ألا يضطر الواحد منا إلى أن يطرح السؤال التالي: "**ما هي العلاقة المشبوهة التي تورطتم فيها بشأن الأموال والنقود حتى تفكرون أنكم لن تجدوا حتى شخصًا شريفًا لتعيينه في شُعَبِكم بالمقاطعات عند صدور قانون الشفافية؟!" معنى ذلك أن شبكةً من العلاقات المتداخلة التي سيطرت على جميع طبقات السياسة كالأخطبوط لوّثت الأجواء لدرجة يستحيل في ظلّها أن نحلم بتركيا نظيفة وشفافة!**.

فهمنا من العناوين الرئيسة التي نشرتها صحيفة "حرّيت" أواسط الأسبوع الماضي أن "داود أوغلو" اضطر لطأطأة رأسه أمام أوامر رئيس الجمهورية، وللأسف تراجع عن الخطوة الصحيحة التي كان على وشك أن يخطوها. ولم يعد أمامنا سوى رمز لرجل يقف على قدم واحدة وينتظر الأوامر.

لا نعرف ما إذا كانت هذه الحزمة قد تأجّلت حتى نهاية الانتخابات أو جرى تعليقها أو أُسقطت من الأجندة بالكلية، والسبب في ذلك أن حزبًا كبيرًا يحكم تركيا لا يستطيع الخروج خارج نطاق "الظلّ" الساقط عليه.

من شراكة المصلحة إلى شراكة الجريمة

يُذِلُّ رئيس الوزراء التركي "أحمد داود أوغلو" نفسه بنفسه بعد كل توبيخ يتعرّض له ويستهلك بذلك للأسف صورته كرجل فكر، فبدلًا عن أن يُظهر موقفًا سياسيًا قويًا من أجل كتابة اسمه بأحرف من ذهب في تاريخ السياسة التركية يبادر لمحاكاة غير ضروريّة من أجل "الخنوع" لشخص لا يستطيع التخلُّص من ضغوطه التي يمارسها عليه.

لقد فعل "داود أوغلو" الأمر نفسَه الأسبوع الماضي؛ إذ بادر إلى رمي الأستاذ فتح الله كُولَنْ ببعض العبارات النابية، وسعى لقمع مشاعره المسحوقة من خلال ادعاء غير منطقي وقانوني، وحاول حماية منصبه عن طريق إرضاء الشخص الذي يضغط عليه، فهل كان هذا مناسبًا لشخصية "داود أوغلو"؟ بكل تأكيد لا! لم يَلِق هذ السلوك بشخصية كـ"داود أوغلو" أبدًا مثل الحملات المشابهة التي شنّها بعض السياسيين الآخرين خلال هذا الأسبوع.

فهل يستطيع زعيم حزب سياسي عاجز عن تمرير حزمة الشفافية أن يجهّز قائمة المرشحين في الانتخابات البرلمانية؟ هل بإمكانه إيقاف الإجراءات المخالفة للقانون أو حتى فتح فمه للحديث ضدها؟ هل بمقدوره أن يوقف دفْع إنسانٍ اقتصادَ البلاد إلى طريق مسدود جراء حديثه دومًا عن البنك المركزي مع أن ذلك لا يقع في نطاق مهامه أبدًا؟ وهل يمكن أن يقول لصاحب الجلالة (!) الذي يريد إغراق بنكٍ رغم دفع مسؤولي "نظام مراقبة البنوك (*BDDK*)" و"صندوق تأمين ودائع المدخرات (*TMSF*)" إلى ارتكاب جرائم بصورة علنية، هل يمكن أن يقول له: "كفى أيها الرجل! لقد بدأتَ تسيء وتشوّه سمعتنا وصورتنا حتى في الخارج!".

الأوضاع في تركيا في غاية السوء، فإدارة حزب العدالة والتنمية تدفع ثمن "التواجد في السلطة لاثني عشر عامًا" وثمن قانونِ "السلطة تُفسد" غاليًا، وتحولت شبكة العلاقات التي ضربت بجذورها من خلال الحيل والألاعيب في قطاع الإنشاءات وسَرَت حتى تشكيلات الحزب في المقاطعات إلى أزمةٍ معقّدة لا يمكن محاسبة المتسبّبين بها، ومَن يرجحون

الصمت إزاء عشرات وقائع الظلم، وكذلك أولئك الذين يرغبون في "ملء دِلاهم"، يتجمعون حلقاتٍ حول نظام المنافع والمصالح، وعندما تحولت شراكة المصلحة إلى شراكة في الجريمة، ذهبت "حزمة الشفافية" أدراجَ الرياح.

تركيا بحاجة إلى التطهير بعدما انقلبت "الأوساخ" فيها إلى "قطرانَ"، فصبّ جام الغضب على الناس وفئات المجتمع بدلًا عن السعي للتخلص من هذا القطران المقرف ليس إلا مراوغة المجتمع والسماح للأنفس بالتفرعن (نسبة إلى فرعون)، فإذا كانت قامتك قصيرةً ارتدِ حذاءً ذا كعب عالٍ لتنتهي المسألة.

يجب أن يعرف مَن يرغبون في إظهار أنفسهم على أنّهم كبار وعظماءُ بالصعود على أعناق الناس أن "مستنقع المصالح" الذي غرق فيه البعضُ لم يبلّل حتى كعب حذاء أولئك الذين يصعدون على أعناقهم ليظهروا على أنهم كبار وعظماء، فالغطرسة والاستكبار من غير حقّ تجلبان على أصحاب الأفق الضيق الخزي والعار في الدنيا والآخرة.

دعوةٌ إلى الأخلاق السياسية الحميدة

يتوجّب على مَن يشغلون أبرز المناصب السيادية بدولة ما أن يكونوا مثالًا للأخلاق الحميدة واللياقة والأدب، لكن للأسف فقد رأينا مؤخرًا أن هذه القاعدة قد دُمّرت بالكامل؛ إذ نشهد انتشار عبارات الكراهية والعداء بشكل لا يعقَل مِن شخصيات تتولى مناصب تستلزم تحمل المسؤولية تجاه الجميع، كما أن هذه المقاربة العبثية والبعيدة عن اللياقة والأدب

تُحدث استقطابات في فئات المجتمع، وتقصي الأفراد والجماهير عن طريق التحريض، وتهزّ الثقة التي يشعر بها الشعب إزاء فكرة العدل.

لا يمكن قبول العبارات المشينة التي استخدمها بعض الأشخاص الذين يحملون صفة رجال الدولة قاصدين -كالعادة- الأستاذ فتح الله كُولَنْ، فهذا أمر مخالف للقانون والأخلاق، ولن يستطيع أحد أن يحمل سَوءةَ هذه الإساءة على مر التاريخ.

يعتبر الأستاذ فتح الله كُولَنْ أحد أبرز العلماء المسلمين وروّاد الرأي الذين أنجبتهم تركيا، وإن لم تؤيدوا أفكاره وتوجهاته فلا يمكنكم كَيْل الاتهامات الفارغة أو الإساءة إلى شخصه من خلال افتراءات دنيئة، ولا يمكن أن يتوافق مع جديّة الدولة الدخولُ في منافسة محمومة من أجل التستر على عيوبكم أو كسب إعجاب البعض، فهذا الأمر يعتبر تخطيًا لحدود الأدب وانتهاكًا للقانون، كما أنه بهتان كبير لن يستطيع أحد تحمُّل تبعاته يوم القيامة.

لا يمكن لمن يشغل منصب رئيسِ الوزراء أو رئيسِ الجمهورية أو النائب البرلماني أو غير ذلك أن يحتقر أي شخص على الإطلاق، فمن المؤسف أن يسعى البعض لمزاولة العمل السياسي من خلال الهجوم المستمر على أحد علماء المسلمين الذي يتمتع باحترام كبير حول العالم ويتبع فكره ملايين البشر، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على التشوّه والعفن السياسي، فهذه الإساءات التي يقومون بها بعين جاحدة هي جريمة منصوص عليها في القوانين التركية والمعايير القانونية الدولية على حدٍّ سواء، فكما أن إهانة رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو النواب

البرلمانيين تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، فإن إهانة هؤلاء المسؤولين لمواطني دولتهم يعتبر جريمة كذلك.

يجب القضاء على هذه الفظاظة والوقاحة التي تهين ملايين البشر ولا تتفق ومبادئ الأخلاق والاحترام والأدب واللياقة العالمية، وإذا كانوا ينتظرون من وراء تحريض الناس أن يردّ الطرف المقابل بالمثل فيجب أن نقولها لهم صراحةً إن مخاطبيهم ليسوا عاجزين عن الردّ بالمثل، غير أن تركيا لن تستفيد أبدًا من هذه النزاعات والخلافات الجارية خارج إطار التربية وحدود الأخلاق.

نريد أن نذكّر مرةً ثانية بأن هذا النوع من الإساءات، التي يبدو أنها ستزداد مع اقتراب الانتخابات، لا تمتُّ بصلة إلى المبادئ الإنسانية والإسلامية مطلقًا، وندعو مَن يحتمي بالمناصب الممنوحة مؤقّتًا في هذه الحياة الدنيا الفانية ويتكالبُ عليها ولا يتورّع استنادًا إليها عن نشر الكراهية والعداء والإساءة بين الناس، ندعوهم إلى التحلّي بالأخلاق السياسية واحترام الآخر.


@Ahmedyassin90


@Ahmedyassin90